المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية
قسم علم النفس

أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية

إعداد

احمد بن موسى محمد حنتول

إشراف

الدكتور حسين بن حسن عبد الفتاح الغامدي

بحث مقدم لقسم علم النفس، كلية التربية جامعة أم القري متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في علم نفس النمو، الفصل الأول ١٤٢٥هـ

أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدي عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية

حنتول، احمد موسى محمد

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والمتمثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات). والمتغيرات الشخصية والتي شملت (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة، قوة الأنا). لدي عينة مكونة من ١٣٠ مودعين في سجون المنطقة الغربية. وقد تم استخدام المقاييس الخاصة بهذه المتغيرات والمستخلصة من مقياس مينسوتا متعدد الأوجه علي النحو التالي: مقياس السيكوباتية الحاج (١٩٨٣)، مقياس العدوانية مليكة وآخرون (١٩٧٣)، مقياس السيطرة ومقياس قوة الأنا (مليكة وآخرون، ١٩٧٣؛ ربيع، ١٩٨٨).

وللإجابة علي تساؤلات الدراسة وفقا للمتغيرات السابقة اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي السببي المقارن، ونتيجة لتحليل البيانات علي أساس متوسط درجات العينة في كل متغير، فقد استخدم الباحث عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة التساؤل من حيث المنهج المستخدم وطبيعة العينة، لذلك فقد شملت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين أحادى الاتجاه واختبار شيفيه البعدي ومعامل ارتباط بيرسون.

وقد انتهت الدراسة إلى إظهار فروق دالة بين المجموعات عند التحليل باستخدام تحليل التباين الأحادي وقد تم التعرف علي مصادر الفروق وذلك باستخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعديه، كما اتضح من اختبار معامل ارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الشخصية بان جميع قيم المعاملات في الارتباط ذات دلاله إحصائية.

وبناء علي هذه النتائج أوصى الباحث بإتباع سبل الوقاية من الجريمة قبل علاجها، كما أوصى بمزيد من الأبحاث والتي ينبغي إجرائها في المجتمع السعودي، بهدف التعرف علي مختلف الأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي وكيفية علاجها حتى ينعم المجتمع بالأمن.

قائمـة المحتويـات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول: المدخل إلى البحث	
مقدمـة	٢
مشكلة البحث	٤
مصطلحات البحث الإجرائية	٥
أهمية وأهداف البحث	٩
حدود البحث	١٠
الفصل الثاني : أدبيات البحث	
أولا : الإطار النظري	
١. النظريات المفسرة للاضطرابات النفسية والسلوكية والسلوك الإجرامي	١٢
٢. السلوك الإجرامي:	
• مفهوم السلوك الإجرامي	٢٣
• تصنيفات السلوك الإجرامي	٢٥
• أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع	٢٧
• العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي	٣٤
٣. السيكوباتية:	

- مفهوم السيكوباتية ٤١
- أعراض وخصائص السيكوباتية: ٤٣
- أنماط السيكوباتية ٤٥

٤. العدوانية:

- مفهوم العدوانية ٤٦
- أنماط العدوانية ٤٧

٥. السيطرة

- مفهوم السيطرة ٤٨
- أنماط السيطرة ٤٩

٦. قوة الأنا:

- مفهوم قوة الأنا ٥٠
- النظريات المفسرة لقوة الأنا ٥١
- خصائص قوة الأنا ٥٧

٧. استراتيجيات العلاج النفسي للاضطرابات النفسية والسلوكية والسلوك الإجرامي ٥٨

ثانيا : الدراسات السابقة

١. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيكوباتية ٦٩

٢. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والعدوانية ٧١

٣. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيطرة ٧٣

٤. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي وقوة الأنا ٧٤

٥. التعليق علي الدراسات السابقة ٧٦

فروض الدراسة ٧٢

الفصل الثالث : إجراءات البحث

منهج وإجراءات البحث

منهج البحث	٨٠
عينة البحث	٨٠
أد وات البحث	٨١
المعالجات الإحصائية	٨٤

الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها

الفرض الأول	٨٦
الفرض الثاني	٨٩
الفرض الثالث	٩٣
الفرض الرابع	٩٧
الفرض الخامس	٩٩
خاتمة	١٠١
توصيات	١٠٥
قائمة المراجع	١٠٢
الملاحق	١١٧

قائمة الجداول

١	إحصائية وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية لعام ١٤٢١هـ	٣٣
٢	عينة الدراسة	٨٠
٣	المعالجات الإحصائية	٨٤
٤	الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة علي مقياس السيكوباتية	٨٦
٥	تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد العينة علي مقياس السيكوباتية	٨٧
٦	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد العينة علي مقياس السيكوباتية	٨٧
٧	الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة علي مقياس العدوانية	٨٩
٨	تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد العينة علي مقياس العدوانية	٩٠
٩	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد العينة علي مقياس العدوانية	٩٠
١٠	الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة علي مقياس السيطرة	٩٤
١١	تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد العينة علي مقياس السيطرة	٩٤
١٢	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد العينة علي مقياس السيطرة	٩٤
١٣	الفروق بين متوسطات درجات أفراد العينة علي مقياس قوة الأنا	٩٧
١٤	تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد العينة علي مقياس قوة الأنا	٩٧
١٥	اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لاستجابات أفراد العينة علي مقياس قوة الأنا	٩٨
١٦	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة	١٠٠

الفـصـل الأول

المدخل إلى البحث

مقدمة

مشكلة البحث

مصطلحات البحث الإجرائية

أهمية واهداف البحث

حدود البحث

مقدمة

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع من حيث عاداته وتقاليده ومتغيراته الاقتصادية والسياسية التي يمر بها، إذ أن الجريمة تتطور وفقاً للظروف المتغيرة، وقد تتجاوز سرعتها في التغير حركة المجتمع، وخاصة في عالمنا المعاصر الذي أصبحت فيه المجتمعات مفتوحة على مسارات متعددة وواسعة، بحيث تتعرض لمؤثرات لا تحدها حدود. فالجريمة من خلال ذلك يمكن النظر إليها كظاهرة اجتماعية توجد في كل المجتمعات البشرية، رغم تباين ثقافاتها، وبنياتها الاجتماعية، ودرجة نموها، وتقدمها الاقتصادي، أي أن الجريمة موجودة في كل مجتمع وأن اختلفت ملامحها و أنواعها و أسبابها من مجتمع لآخر، ومتداخلة وظيفياً مع باقي الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية والبيولوجية والسيكولوجية و البيئية (Adler, et al., 1991).

تشير اتجاهات الجريمة حسب تقرير الأمم المتحدة إلى أن هنالك زيادة عامة في معدل الجريمة في دول العالم يزيد بشكل كبير حتى مع افتراض أن معدل نمو السكان في العالم لن يتغير جذرياً، وان زيادة معدل نمو السكان بشكل أسرع قد يؤدى إلى ارتفاع معدل الجريمة اكثر مما كان عليه في عام ٢٠٠٠ م وما بعده، فمجموع الجرائم المبلغ عنها يزداد بمتوسط عالمي يبلغ ٥٪ كل عام (محسن، ١٩٩٩). لقد زادت معدلات الجريمة والانحراف خلال الثلاثين عاماً الماضية منذ عام ١٩٦٧م زيادة كبيرة غير مسبوقة، كما زادت في الدول الصناعية ما بين٣٠٠٪ - ٤٠٠٪، كما زادت تكاليف الجريمة، فأصبحت باهظة سواء في الجانب البشرى أو الاقتصادي (Waller, 1996). وفى ذلك فقد تم أجراء استطلاعاً على رأى ١٣٥ عمدة مدينة في كل قارات العالم قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Programme, 1994)، وقد اتضح منه وقوع الجريمة والانحراف في المرتبة الرابعة بين المشاكل الخطيرة التي تواجه المدن العالمية التي تم فيها الاستفتاء علي العمد بهذه المدن (Dnziger, 1998).

كما تشير الإحصائيات إلى انه يوجد في السجون الأمريكية ١,٥ مليون سجين بالإضافة إلى ٣,٦ مليون شخص من الموضوعين تحت المراقبة القضائية أو الإفراج العسكري. أي أن هناك خمسة ملايين من المجرمين، وهو ما يعادل ٣٪ من السكان البالغين في الولايات المتحدة الأمريكية الموضوعين تحت العدالة الجنائية الأمريكية (Dnziger, 1998).

ومن الإحصاءات المنشورة حديثاً بلغ المتوسط العام لمعدلات الجريمة في المجتمع العربي ٤٠٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٣ م وكان أكثر الأنماط شيوعاً من الجرائم الخطرة هي الجرائم ضد

المتلكات حيث بلغ معدلها ١١١,٦ جريمة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، يليها جرائم التعدي على الإنسان بمعدل ٩٢,٢، ثم الجرائم المالية بمعدل ٧١,٢، والجرائم المنظمة بمعدل ٥٠,٠، ومن المتوقع أن يزيد حجم الجريمة في الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ وما بعده بنسبة ٣٤٪ مقارنة بعام ١٩٩٣، حيث يتوقع زيادة جرائم التعدي على الإنسان بنسبة ٢٠٪، وجرائم التعدي على الممتلكات بنسبة ٣٤٪، والجرائم المالية بنسبة ٣٨٪، والجرائم المنظمة بنسبة ٣١٪ (البداينة، ١٩٩٩).

وتعد المملكة العربية السعودية واحدة من هذه المجتمعات التي بذلت كل ما في وسعها لمكافحة الجريمة ومواجهة أخطارها حتى يسعد الإنسان في بلد آمن، إذ أشارت إحصاءات وزارة الداخلية لعام ١٤٢١ إلى تسجيل ١٤٩٧ حادثة قتل واعتداء على النفس بنسبة ٩,٦٪ و ١٠٤٨ متهماً من السعوديين و ٤٤٩ متهماً من الأجانب، في حين بلغت جرائم السرقة ٢٥٨٢ بنسبة ١٦,٥٪ وعدد من المتهمين بلغ ١١٩٥ من السعوديين وعدد ١٣٨٧ من الأجانب، وقد سجلت جرائم المخدرات ٣٨٢٧ بنسبة ٢٤,٥٪ وعدد من المتهمين من السعوديين ٢٢٣٨ وعدد من الأجانب بلغ ١٥٨٩، وقد سجلت الجرائم الجنسية ١٩٣٨ وعدد من المتهمين السعوديين بلغ ٨٣٣، وبلغ عدد الأجانب ١١٠٥ وبلغت نسبة هذه الجريمة ١٢,٤٪ في حين سجلت جريمة الرشوة ٢٥٠٤ بنسبة ١٦,١٪ وعدد من المتهمين السعوديين ٧٣٦ وعدد من الأجانب ١٧٦٨ (وزارة الداخلية، ١٤٢١). .وان دل شئ على خطورة هذه الظاهرة فليس هنالك ما هو اكثر دلالة من الدراسات التي أجريت في هذا المجال مستشعرة خطورتها، محاولة الكشف والفهم وإيجاد العلاج المناسب لهذه الظاهرة. فعلى المستوى العالمي (fruedy 1994؛ krheger 1994؛ 1993 Osun and Luna ؛ Leblanc 1989). وعلى الصعيد العربي (أبو شهبه، ١٩٩٢؛ أحمد، ١٩٩١ ؛ محمد، ١٩٨٩). ومن الدراسات المحلية (السعيد، ١٩٩٢؛ الجودي، ١٩٨٧؛ الغامدي، ١٩٨٤).

وانطلاقاً مما أشار إليه (١٩٩٩) Krueger إلى أنه من الممكن أن نحقق مزيداً من التقدم في فهم السلوك الإجرامي وذلك من خلال البحوث التي تدرس العلاقة بين الانحراف والشخصية في سياق نمو الفرد.

وتعد دراسة الجريمة في مرحلة الرشد ذو أهمية بالغة لكون الفرد في هذه المرحلة مسئولا كامل المسئولية عن نفسه وتصرفاته وسلوكه، ولكونه الفرد الفعال في المجتمع، فما يصدر عنه من انحراف فإنه يؤثر سلباً على المجتمع سواء على الصعيد النفسي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي. ولذلك فقد قام الباحث بأجراء الدراسة العلمية في محاولة للكشف عن العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي ممثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، والمخدرات) وبعض السمات الشخصية والتي شملت (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة، وقوة الأنا) لدي عينة من المجرمين في مرحلة الرشد المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال

المقارنة بين المجرمين من هذه الفئات في هذه الخصائص وأيضا من خلال معرفة العلاقة بين هذه السمات لديهم.

مشكلة الدراسة

نتيجة للتغيرات المتسارعة وتعددها، فقد زادت نسبة الجريمة والانحراف، إذ تدل الدراسات على المستوى العالمي إلى أن السلوك الإجرامي الظاهر يزداد بمتوسط يبلغ ٥٪ كل عام (محسن، ١٩٩٩). كما وصلت معدلات ارتفاع السلوك الإجرامي خلال الثلاثين عام الماضية منذ عام ١٩٦٧ في الدول الصناعية ما بين ٣٠٠ ٪ - ٤٠٠ ٪ (Waller, 1997).

وتشير الإحصائيات على المستوى العربي إلى أن حجم السلوك الإجرامي قد ارتفع بنسبة ٣٤٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام ١٩٩٣ بمعدل ٤,٨٥٪ لكل عام. كما تشير الإحصائيات في المملكة العربية السعودية إلى ظهور السلوكيات الإجرامية، إذ بلغ حجم الجريمة لعام ١٤٢١م ١٢٣٥٣ موزعة على جرائم القتل التي بلغت ١٤٩٧ بنسبة ٩,٦٪ والسرقات التي بلغت ٢٥٨٢ بنسبة ١٦,٥٪ والمخدرات التي بلغت ٣٨٢٧ بنسبة ٢٤,٥٪ والجرائم الجنسية التي بلغت ١٩٣٨ بنسبة ١٢,٤٪ والرشوة التي بلغت ٢٥٠٤ بنسبة ١٦,١٪. وإن دل ذلك على أمر إنما يدل على وقوع السلوك الإجرامي بشكل ظاهر في المجتمع السعودي (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

وتختلف الجرائم اختلافا متباينًا، باختلاف البيئة التي تنشا فيها وما يحدث في تلك البيئات والمواطن من تعدد للعوامل التي تساعد علي نشاءة الجريمة بأنواعها، سواء كانت تلك العوامل والأسباب نابعة عن الفرد نفسه كالذكاء والأمراض النفسية والعقلية والوراثة، أو تلك العوامل النابعة من تأثير البيئة كالعوامل المتصلة بالأسرة والمدرسة والحي، أو تلك العوامل المتصلة بثقافة البيئة كالتعليم ووسائل الإعلام، آو تلك العوامل التي تمتد بالجريمة إلى الوضع الاقتصادي للفرد أو للدولة (الصنيع، ١٩٩٣).

وانطلاقاً مما سبق، وكنتيجة لقلة الدراسات في مجال المقارنة بين المجرمين من أنماط مختلفة، فقد قام الباحث بدراسة بعض الأبعاد وذلك لدي عينات من المجرمين ممن ارتكبوا جرائم مختلفة، وتشمل هذه الأبعاد كل من السيكوباتية، العدوانية، السيطرة، وقوة الأنا.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١. ما الفروق المحتملة في درجة السيكوباتية بين عينات من المجرمين في مرحلة الرشد في المنطقة الغربية تبعا لنمط السلوك الإجرامي والمتمثل في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات).

٢. ما الفروق المحتملة في درجة العدوانية بين عينات من المجرمين في مرحلة الرشد في المنطقة الغربية تبعا لنمط السلوك الإجرامي (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات).

٣. ما الفروق المحتملة في درجة السيطرة بين عينات من المجرمين في مرحلة الرشد في المنطقة الغربية تبعا لنمط السلوك الإجرامي (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات).

٤. ما الفروق المحتملة في درجة قوة الأنا بين عينات من المجرمين في مرحلة الرشد في المنطقة الغربية تبعا لنمط السلوك الإجرامي (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات).

٥. ما طبيعة العلاقة بين كل من السيكوباتية و العدوانية و السيطرة وقوة الأنا لدى عينة من المجرمين في مرحلة الرشد في المنطقة الغربية.

مصطلحات البحث الإجرائية

تقتضي الدارسات العلمية التعريف بالمصطلحات التي ترد في سياقها وذلك بغرض تحديد ماهيتها وكيفية قياسها، ولذلك سوف تقوم الدراسة الحالية بعرض للمصطلحات الإجرائية المتعلقة بهذه الدراسة سواء فيما يتعلق بمتغيرات الشخصية المعدة للدراسة، والبعض الأخر يتعلق بالجريمة، وأنماطها، وكذلك التحديد الإجرائي للمرحلة العمرية المراد دراستها في هذه الدراسة.

١. السيكوباتية Psychopath:

يعرف العيسوي (١٩٩٧) السيكوباتية بأنها "انحراف الفرد عن السلوك السوي والانخراط في السلوك المضاد للمجتمع والخارج علي قيمه ومعاييره ومثله العليا وقواعده". كما عرفها الحاج (١٩٨٣) بأنها "حالات مرضية تظهر كاضطرابات في السلوك يكون مضادا للمعايير الاجتماعية وقد تلازم الفرد منذ نشأته أو تبدا في سن مبكرة ويحدث هذا الاضطراب في فترات متقطعة أو بصفة مستمرة".

وتحدد الدراسة الحالية درجة السيكوباتية بأنها "الدرجة المتحصلة في هذا البعد تبعاً لمقياس مينسوتا للشخصية متعدد الأوجه (الحاج، ١٩٨٣) والذي سيستخدم في هذه الدراسة".

٢. العدوانية Aggressiveness:

يعرف طريف شوقي العدوانية بأنها "أي سلوك يصدره فرد أو جماعة تجاه فرد أو جماعة لفظياً كان، أم مادياً، إيجابياً كان أم سلبياً، مباشراً كان أو غير مباشر، أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الدفاع عن الذات والممتلكات أو الرغبة في الانتقام أو الحصول علي مكاسب معيشية، ترتب عليه إلحاق أذى بدني، أو مادي، أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الأخر" (ربيع، ١٩٩٨).

وتحدد الدراسة الحالية درجة العدوانية بأنها "الدرجة المتحصلة في هذا البعد تبعاً لمقياس منيسوتا للشخصية متعدد الأوجه (مليكه وآخرون، ١٩٧٣). والذي سيستخدم في هذه الدراسة".

٣. السيطرة Dominance:

يعرفها ربيع (١٩٨٨) بأنها "الرغبة في التحكم والسيادة والميل إلى توجيه الآخرين والتي تتصل بخصائص مثل تأكيد الذات، الاستقلالية، الإيجابية، الاقتناع بالذات، السيادة، وابتغاء القوة وفي بعض الأحيان الغطرسة والصرامة والقسوة والتهجم". ويعرفها زهران (٢٠٠١) بأنها "الحاجة إلى تحصيل مكانه مرتفعة داخل الجماعة وفرض حاجات الفرد على الآخرين وتحقيق القوة والسيطرة عليهم".

وتحدد الدراسة الحالية درجة السيطرة بأنها "الدرجة المتحصلة في هذا البعد تبعاً لمقياس مينسوتا للشخصية متعدد الأوجه (مليكه و آخرون، ١٩٧٣؛ ربيع، ١٩٨٨) والذي يستخدم في هذه الدراسة".

٤. قوة الأنا Ego strength:

يعرف بارون (1963) Barron قوة الأنا بأنها "القدرة علي التكيف في مواجهة مشكلات الحياة وإنها الكفاءة والفعالية في المواقف المختلفة". كما عرفها الحاج (١٩٨٦) بأنها "القدرة علي التصدي والدفاع لكافة الضغوط الداخلية (الانفعالية والنفسية) والضغوط الخارجية (البيئية والاجتماعية)".

وتحدد الدراسة الحالية درجة قوة ألانا بأنها "الدرجة المتحصلة في هذا البعد تبعاً لمقياس مينسوتا للشخصية متعدد الأوجه (مليكه وآخرون، ١٩٧٣ ؛ ربيع، ١٩٨٨) والذي سيستخدم في هذه الدراسة".

٥. أنماط السلوك الإجرامي:

الجريمة هي إتيان فعل محرم فعله ومعاقب علي ذلك الفعل، أو ترك فعل محرم تركه ويعاقب علي ذلك الترك، أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة علي تحريمه والعقاب علية، وهذا يعني إن كل فعل أو ترك لا يعتبر جريمة ألا إذا أثبتته الشريعة ورتبت عليه عقوبة وإذا لم تنص الشريعة علي عقوبة لذلك الفعل أو الترك فلا يعد جريمة (عودة، ١٩٨٩).

والمجتمع السعودي قد يكون الأوحد الذي يحَكم الشريعة الإسلامية من خلال القران الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس ولذلك فهو يحرم ما حرمته الشريعة ويعاقب على الجريمة بالعقاب الذي حددته الشريعة. وفيما يلي توضيح لبعض أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي كما حددتها الدراسة الحالية.

أ. جريمة القتل:

تعرفها الشريعة بأنها "الجرم الذي يقوم به القاتل ضد المقتول فيرديه ميتا مهما كانت الغاية والوسيلة ومقتل النفس محرمة" (أبو الروس، ١٩٩٦).

ويعرفها القانون السعودي وهو ما ستعتمد عليه هذه الدراسة بأنها "الجريمة التي يكون الاعتداء فيها علي النفس وتشمل القتل العمد، والقتل الخطاء، والانتحار والاعتداء الذي يؤدي إلى الوفاة ويعاقب عليها بما تنصه الشريعة أما القتل أو الدية" (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

ب. جريمة السرقة:

تعرفها الشريعة بأنها "اخذ مال الغير خفية أي علي سبيل الاستخفاء والتستر دون علم صاحب المال ودون رضاه" (المطوع , ٢٠٠٠).

ويعرفها القانون السعودي وهو ما ستعتمد عليه هذه الدراسة بأنها "الجريمة التي يكون الاعتداء فيها علي ممتلكات الآخرين كسرقة المساكن، والمتاجر، والسيارات، وتعاقب عليها الشريعة بمقدار تكرارها ومقدار المسروق" (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

ج. جريمة الرشوة:

تعرفها الشريعة بأنها "كل ما يعطي للحاكم أو غيرة بغرض تحقيق ما يطلبه الراشي من منفعة" (المطوع, ٢٠٠٠).

ويعرفها القانون السعودي وهو ما ستعتمد عليه هذه الدراسة بأنها "قيام الموظف بأخذ مقابل عمل معين هو من اختصاصه سواء لابطال حق، أو دفع مضرة، أو الحصول علي منصب, وهي محرمة في الشريعة الإسلامية" (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

د. الجريمة الجنسية:

تعرفها الشريعة بأنها "تلك الأفعال التي يقوم بها الشخص كالزنا, واللواط, والاغتصاب وكل ما يقع خارج ما شرعة الله تعالي" (السعيد, ١٩٩٢).

ويعرفها القانون السعودي وهو ما ستعتمد عليه هذه الدراسة بأنها "جرائم الاعتداء علي الغير بالاغتصاب أو محاولة الاغتصاب، والزنا أو محاولة الزنا، اللواط أو محاولة اللواط، وهتك العرض، ودخول المنازل لأغراض سيئة، والاختلاء المحرم ويعاقب عليها القانون السعودي " (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

هـ. جريمة المخدرات:

تعرفها الشريعة بأنها "كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج إرادته كإتيان المسكر" (أبو الروس، ١٩٩٦).

ويعرفها القانون السعودي وهو ما ستعتمد عليه هذه الدراسة بأنها "الجرائم التي يتم الاعتداء فيها علي الذات بالاستعمال، وعلي الغير بالترويج، ويعاقب عليها القانون السعودي بما نصت عليه الشريعة " (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

٦. مرحلة الرشد:

وتسمى مرحلة النضج الحقيقي وتتميز هذه المرحلة بالاستقرار (نجم، ١٩٩٨) والوصول إلى الذروة، والتحرر من تبعات وظيفة الأبوة والأمومة وشعور الفرد بتحقيق الأهداف (السيد، ١٩٩٨). وتعد هذه المرحلة من اخطر مراحل العمر. إذ يرتفع فيها عدد الجرائم بشكل ملحوظ وابرز أنواع

الجرائم في هذه المرحلة السرقات, والاعتداء على العرض, والاعتداء على الحياة وسلامة الجسد والاحتيال وإساءة الائتمان "قلة الأمانة" (نجم، ١٩٩٨). وتحدد الدراسة الحالية الفئة العمرية من سن ٢٥ - ٥٠ سنة عينة للدراسة وهي من الفئات المتواجدة في السجون السعودية.

أهمية وأهداف البحث

يعتبر السلوك الإجرامي أكثر خطورة في مرحلة الرشد، وعلى الرغم من أهمية مثل هذا الموضوع إلا أن الدراسات العربية والمحلية التي تناولته بالدراسة والتحليل، قليلة إلى حد ما. مما دفع الباحث إلى إجراء مثل هذه الدراسة مستخدما في ذلك مقياس مينسوتا المتعدد الأوجه وقد اختار منه الباحث المتغيرات التالية: السيكوباتية والعدوانية والسيطرة وقوة الأنا، ومن هذا المنطلق تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن طبيعة مدى الارتباط بين هذه المتغيرات بأنماط الجريمة لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية كجزء من مناطق مملكتنا الغالية.

وبما أن أهمية الدراسة ترتبط بأهدافها فإنه يمكن توضيح أهمية الدراسة الحالية في التالي:

١. الأهمية النظرية:

تعتبر من الدراسات المحلية القليلة التي تناولت موضوع أنماط السلوك الإجرامي بوجه عام وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية بوجه خاص، لذلك فإنه من المتوقع أن تساهم في تقديم معرفة نظرية لطبيعة العلاقة وما تشملها من فروق في مجتمع له خصوصيته مثل المجتمع السعودي. كما أنها تمثل محاولة علمية لدراسة بعض جوانب الشخصية للمجرمين السعوديين المودعين في سجون بعض مناطق المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في زيادة الفهم لأسباب الجريمة مما يساعد كافة المسئولين والأجهزة المختلفة في معرفتها واتخاذ الحلول الكفيلة بتقليل هذا السلوك الإجرامي. كما تعد إطارا نظريا ومرجعا للباحثين والدارسين المهتمين بالسلوك الإجرامي. وكذلك تعد مرجعا أمنيا للمهتمين والمسئولين في الجانب الأمني لهذا البلد الكريم.

٢. الأهمية التطبيقية:

من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة رجال الأمن في مختلف المؤسسات الأمنية وكذلك العاملين في المجالات التربوية والإرشادية وذلك بما تقدمه من نتائج قد تساعد في معرفة علاقة بعض المتغيرات الشخصية بشخصية الفرد. ومن هذا المنطلق فإنها قد تزود المسئولين بالبيانات التي

تساعدهم على تفهم حاجات الفرد وخاصة في مرحلة الرشد، كما أنها قد تفسر بعض الظواهر والأنماط أو المشكلات السلوكية والنفسية.

حـدود البحث

تتحدد الدراسة الحالية بالموضوع وهو أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية، وهذه المتغيرات هي: السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا، وكذلك تتحدد بمجتمع الدراسة وهم المجرمون المودعون في السجون وكذلك بالمكان وهو سجن جدة كأحد سجون المنطقة الغربية وتتحدد كذلك بالمقياس المستخدم وهو مقياس مينسوتا متعدد الأوجه وتتحدد كذلك بالأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفصل الثانـي

أدبيات البحث

أولا . الإطار النظري

ثانيا . الدراسات السابقة

الفصل الثاني: أدبيات البحث

أولا: الإطار النظري

١. النظريات المفسرة للاضطرابات النفسية والسلوكية والسلوك الإجرامي:

أ. نظرية التحليل النفسي:

يري فرويد Freud أن حالة سوء التوافق ناجمة عن ضعف قدرة الأنا وذلك نتيجة لضعف طاقة اللبيدو وتثبّت قوتها في مرحلة الطفولة، وعلى ذلك لا تستطيع الأنا التغلب على الإحباطات أو الضغوط المرتبطة بالهو والأنا الأعلى، الأمر الذي يجعل الأنا قد تستجيب لإحباطات خارجية، وذلك بالسماح للمزيد من طاقة اللبيدو للعودة إلى نقطة مبكرة من عملية التثبيت، فينتج عن ذلك أنانية الطفولة والنرجسية. وربما يسيطر على الفرد ضمير عنيف وقاسي مما يؤدي إلي استخدام الأنا لمختلف ميكانزمات الدفاع وحرمان الفرد من السعادة التي تكون مقبولة اجتماعيا (عبد الرحمن، ٢٠٠٠). كما ينظر فرويد إلى العدوان على انه غريزة فطرية لا شعورية تعبر عن رغبة كل فرد بالموت وتدفعه إلي التدمير وتعمل من أجل إفناء الإنسان بتوجيه عدوانه خارجاً نحو تدمير الآخرين، وإذا لم يستطع يرتد ذلك العدوان ضد الفرد نفسه بدافع تدمير الذات ممثلاً في الانتحار (جرادات، ١٩٩٩). كما يؤكد فرويد على أن الإجرام ما هو إلا تعبير عن أزمة نفسية داخلية وإشباع لا شعوري لغريزة عدوانية مكتسبة من فترة النشأة والتكوين، والتي نمت في ظل فشل مؤسسة الأسرة في التهذيب والتربية، سواءً بالقمع والحرمان والقسوة، أو بالإشباع الزائد للرغبات، وعدم رد أي طلب أو مواجهته بالتقويم المعياري السلبي، كل ذلك ينتج لاحقاً بين المكونات الذاتية الشعورية وغير الشعورية، فتضطرب الدوافع العدوانية وتخرج عن السيطرة، أو يتحول الحال إلى رد فعل عنيف ومتطرف على معايير المجتمع فيحلو حينئذ انتهاك القانون والاعتداء على الحياة الاجتماعية، بما فيها من أعراف وتقاليد ومقدسات (آل سعود، ١٩٩٨).

كما يشير يونج Yung أن كل شخصية لديها اضطراب ولو بسيط في جانب واحد على الأقل من جوانب الشخصية، كما يوافق فرويد على أن العصاب هو عملية ناتجة عن كبح لطاقة اللبيدو. ويؤكد يونج أن العصاب يزداد بواسطة عوامل ثانوية مثل التدليل والتوتر الناتج عن ضغوط الحياة،

وأن تكرار العصاب يمكن إرجاعه إلي سوء إدراك، وفساد العلاقات الشخصية (عبد الرحمن، ١٩٩٨). كما يري يونج أن اللاشعور الجمعي الفطري قد هيأ شخصية الفرد بطرق مختلفة للارتباط والانطواء، وأن الهدف من التفرد هو الوصول إلى الخصائص الفطرية المميزة، لتحقيق آمال وأهداف الشخص، فإذا ما أحبط هذا الهدف من العالم الخارجي فإن أسلوب التربية الذي نشأ عليه الفرد يختلف عن ميوله الفطرية، عندها يحدث الصراع بين اللاشعور والشعور، الأمر الذي ينتج عنه العصاب، ومع تزايد الميول لتحقير حقيقة الفرد تزداد الصراعات التي ربما تحدث خلل بين المكونات المختلفة في الشخصية مثل اختلاف الاتجاهات والمكونات المسيطرة مع الاتجاهات والمكونات الكامنة، والتي قد تفقده القدرة على فهم البيئة والمجتمع بدقه والتأثير فيهما بوضوح (القريطي، ١٩٩٨). ويؤكد يونج على أنه يوجد بداخل كل منا قدر من هذا اللاشعور الجمعي، فكل طفل يولد ولديه استعداد لأدراك أمه كما يولد ولديه الاستعداد للسيطرة والقسوة، ومثل هذه الصور والاستعدادات الموروثة التي تمارس تأثيراً توجيهيا على سلوك الفرد منذ بدء حياته، فأنها تنمو لديه وتدعم من خلال خبراته الذاتية (القريطي، ١٩٩٨).

ويري أدلر Adler أن الشعور بالنقص الزائد منذ الطفولة يدفع الفرد إلى تبني أنماط غير مناسبة من السلوك للتعويض عن مشاعر النقص، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى منطق خاص به ليخفى مخاوفه ومشاعره حول النقص الذي يعاني منه (الزيود، ١٩٩٧). في حين لم يهمل جوانب تنشئه الطفل الأسرية المسؤولة عن اضطرابات سلوكه مثل الحرمان والدلال، حيث يري أن سلوك الفرد متعلم اجتماعيا وأن تقصير الوالدان في تعزيز محاولات الطفل نحو النجاح والتفوق قد يقوده إلي العصاب والإحباط ويشعره بالفشل وعدم النجاح ويقلل من ميله الاجتماعي، ويزيد من عزلته ويمنعه من التفاعل مع الآخرين في المجتمع ويدفعه إلى تبني أهداف خاصة له متسلطة ومتعجرفة ولا تحقق ذاته المثالية، التي لا تخدم أهداف المجتمع، ويصبح أنانيا ومتمحوراً حول نفسه. كما يؤكد أن الفشل وشعور الإنسان بالتعاسة واليائس والاستسلام وعدم القدرة على تحقيق أهدافه الاجتماعية تقوده إلي السلوك غير السوي، كما يؤكد أن العصابيين والمجرمين والمنحرفين يعانون من نقص في ميولهم الاجتماعية وهم نماذج فاشلة في الحياة (العزة وأخر، ١٩٩٩). كما يؤكد أن السلوك الإجرامي نتاج للصراع بين غريزة الذات أو نزعة التفوق، والشعور الاجتماعي، حيث أن كل إنسان في نظر أدلر هو قادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين إما الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث كونه إنسان، وإما حياة الأنانية والالتفاف حول الذات، وبهذا الشعور الأناني يكون الفرد قد هيأ نفسه للإجرام أو المرض النفسي (الزيود، ١٩٩٧). كما ينظر أيضاً إلى أن السلوك الإجرامي يظهر عن طريق مبالغة الفرد في إظهار شعوره بالدونية والنقص (الزعبى، ٢٠٠١).

وتري هورني Horney أن العدوان دافع مكتسب ويعد وسيله يحاول بها الإنسان حماية أمنه, فالقلق الذي يعاني منه الفرد نتيجة خبرات الطفولة المؤلمة المتمثلة في اللامبالاة والخلافات العائلية في المعاملة والإسراف في القسوة أو التدليل الزائد أو الحماية الزائدة قد يثير الفرد للكفاح والتغلب على مشاعر عدم الأمن والعجز, مندفعاً في ذلك إلى إتباع سلوكيات منحرفة وغير سوية من أجل تحقيق ذاته (الزعبى، ٢٠٠١؛ انجلر، ١٩٩١). فالطفل القلق الذي ينعدم لديه الشعور بالأمن ينمي مختلف الأساليب ليواجه بها ما يشعر به من عزله وقلة حيلة, فقد يصبح عدوانيا ينزع إلي الانتقام بنفسه من هؤلاء الذين نبذوه أو أساءوا معاملته، أو يصبح مذعناً حتى يستعيد الحب الذي فقده مرة أخري, وقد يكون لنفسه صورة مثالية غير واقعية ليعوض النقص والقصور الذي يشعر به وقد يحاول رشوة الآخرين ليحبوه, أو يستخدم التهديدات ليرغم الآخرين على حبه، وقد ينغمس في الإشفاق على ذاته والرثاء لها ليكسب إشفاق الناس وتعاطفهم، فإذا لم يستطع الحصول على الحب, فقد يعمل على تحقيق القوة والسيطرة على الآخرين، وبهذه الطريقة يعوض إحساسه بالعجز, ويجد منفذا للعدوان, ويميل لاستغلال الناس. وقد يصبح شديد الميل إلى التنافس ويصبح الكسب عنده أهم بكثير مما يحققه من إنجاز, وقد يحول عدوانه إلى ذاته ويحقر من نفسه (موسى, ١٩٩٨؛ الزيود, ١٩٩٨)

ويشير فروم Fromme إلى أن الفرد قد يتعثر في نموه نتيجة للسلوك غير السوي للوالدين، حيث يري فروم أن أنماط المعاملة الوالدية وخاصة الإهمال والتدليل يجعلان الفرد يخلق لنفسه وسائل تمكنه من التكيف بصورة مختلفة لإعادة التوازن مع نفسه, قد تتمثل تلك الصور في العدوان ومعارضه المجتمع ورفض مبادئهم وإلحاق الأذى بالأفراد, كما قد تتمثل تلك الصور فيما سماه فروم (بالحرباء) حيث أنهم يتوارون في الأدوار الاجتماعية المقبولة, في حين أن المسايرة الذاتية شعور غير مرغوب فيه لديهم, وقد أطلق فروم على هذه الفئة اسم الشخصية استغلالية المرجع وهم الذين ينظرون إلى أن كل شي حسن يكون مصدره خارجيا, وأنهم يكافحون من أجل الحصول على التحكم في هذه المصادر بالقوة والدهاء. كما يؤكد فروم بأن الحافز إلى التعالي هو رغبة الإنسان في الارتفاع والارتقاء فوق الطبيعة الحيوانية ليصبح خلاقا, وإذا ما أحبطت هذه الحوافز الخلاقة فأنه يصبح عدائيا مدمرا (الزعبي, ٢٠٠١؛ عبد الرحمن, ١٩٩٨). كما يؤكد أن الحافز والدافع البيولوجي الطبيعي هو الذي يشكل سلوك الفرد، وبناءً على ذلك فإن الفرد قد يسلك سلوكاً عدوانياً نتيجة لقوة تلك الحوافز والدوافع، خاصة أن الإنسان يكافح من أجل التخلص من عجزه لأجل تحقيق حاجاته وذاته والسيطرة على مادية المجتمع، وبذلك ينظر فروم إلى أن الفرق بين الشخصية السوية وغير السوية يكمن في عثور الفرد السليم على إجابة لدوافعه تشبع معظم حاجاته،

بينما غير السوي قد يسلك سلوكاً إجرامياً لكي يشبع حاجاته، لأنه غير قادر على إشباعها بالطرق المنطقية السلمية (الغامدي، ٢٠٠٤؛ الزعبى، ٢٠٠١).

و يشير سوليفان Sulivan إلى أن السلوك المضطرب ينشأ من تفاعلات الناس في الحياة اليومية, أي أن السلوك المضطرب يظهر دائما في علاقة الفرد مع الأفراد الآخرين, وأن القلق ظاهرة ناتجة عن سوء هذه العلاقات المتبادلة, كما اعتبره سوليفان استجابة تحصيل عن الفرد بسبب شعوره بالنبذ من قبل الآخرين, فالشخصية غير السوية لكي تتخلص من مصادر القلق وتنعم بالأمن فإنها سوف تنظر إلى مجاراة عادات المجتمع وتقاليده, ولذلك يعيش هذا الفرد ولديه اتجاهات حاقدة تجاه الآخرين (الزعبي, ٢٠٠١؛ الزيود, ١٩٩٧). كما يؤكد على أهمية الجو الأسري في النمو النفسي للفرد إذ تتكون الديناميات عند الأفراد من خلال التعاملات والتفاعلات بين الرضيع ووالدته، ومن خلال هذا التفاعل بين الرضيع ووالدته، فإنه يتعلم أن هناك سلوكيات إيجابية جيدة وأخري سلبية سيئة، وبهذا يعتبر سوليفان أن دينامية الذات تتكون عن طريق الأحلام التي يصدرها الأهل والآخرون، والتي تعمل على حماية الفرد من القلق، أما إذا كانت المسافة بعيدة بين الذات أو النفس، ونظام الذات كبيرة، فعندها يصبح الفرد بهذه الحالة مريضاً بمرض الفصام والذي يعد واحداً من الأسباب المؤدية للسلوكيات الإجرامية (الغامدي، ٢٠٠٤؛ الزيود، ١٩٩٧).

و يؤكد أريكسون Eriksson أن مشكلات الأطفال كالعدوان ترتبط بالممارسات الوالدية القاسية والمليئة بالنبذ والسيطرة، وأن هذا الممارسات قد تجعل من الفرد في الكبر يسيطر على كل من حوله سواءً السيطرة التي تتسم بالقبول والحب، أو السيطرة الممثلة في القسوة والعدوان (زهران, ١٩٩٩). كما يؤكد أن تبني الفرد للسلوك العدواني ومعاكسته للقيم السائدة واتخاذ هوية سلبية, يحدث عندما لا يجد الدعم من الآخرين, وكذلك في غياب المناخ المناسب لتقدير الطاقة الداخلية, الأمر الذي يمهد لظهور سلوكيات سيئة كالاضطراب الاجتماعي والتحيز (أنجلر, ١٩٩١). كما يؤكد أن الفرد في مرحلة الرشد يتميز بالقدرة على الإنتاجية Generativity والتي تفسر اهتمام الجيل القديم بتوجيه ورعاية الجيل الجديد عن طريق الإبداع والابتكار، الأمر الذي يجعل الفرد قادراً على استثمار القوة اللبيدية في ما يتم إنتاجه، ويستطيع تحقيق الإنتاجية عن طريق أطفاله وعن طريق أطفال الآخرين، وهذا يعبر عن الحل الإيجابي لأزمة هذه المرحلة، أما الحل السلبي فيتمثل في عدم قدرة الفرد على الإنتاجية وتوجيه الجيل الجديد مما يؤدى إلى الإحساس بالركود والسأم من الحياة، مما يدعم مثل هذا الإحساس عدم قدرة الفرد على تكوين علاقات ألفة مع الآخرين في المرحلة السابقة من جانب، وعودته إلى التوحد الخاطئ مع الوالد من نفس الجنس في الطفولة المبكرة والذي قد ينتج عنه العناد وحب الذات والعدوان من جانب آخر (عبد الرحمن، ١٩٩٨).

ب. النظرية السلوكية الراديكالية:

يؤكد واطسون Watson أن السلوك العدواني عند الفرد محكوم بالمثيرات البيئية وأنه كلما زادت المثيرات التي تؤدي إلى الاستجابات العدوانية, كلما نمت صفه العدوان وهذا ما أسماه واطسون بمبدأ التكرار, ولن يتم ذلك التكرار إلا إذا قوبل بالدعم والتعزيز, وبذلك تصبح صفة العدوان رهينة تكرار المثيرات وتدعيمها (عبد الرحمن, ٢٠٠٠). وقد رفض تأثير الوراثة كلية في سلوك الفرد وشخصيته، وأبرز دور البيئة الاجتماعية في تشكيل الشخصية، حيث يري أن المتعلم إذ ما أعطى عدة استجابات لمثير ما فإن الاستجابة التي تتكرر أو تتردد أكثر من غيرها هي الاستجابة التي تم تعلمها، وأنه كلما عززت هذه الاستجابة بحكم تكرارها فإنها ستصبح استجابة طبيعية، كذلك كلما كانت الاستجابة حديثة أصبحت هي الاستجابة الطبيعية، أي انه جعل التكرار هو الذي يكون الاستجابة الغالبة (غازدا وآخرون، ١٩٨٦). لذا نجد أن تعلم السلوك المنحرف أو الإجرامي عند واطسون كما قال بأنه قادر أن يجعل من الطفل عدوانياً وذلك من خلال جعل هذه الشخصية متكررة بحكم تعزيز هذه الشخصية، أي أن الفرد العدواني قد يستجيب للعديد من المؤثرات التي تساعد صفة العدوان على الظهور, وإذا قوبلت بالدعم من قبل الآخرين فإنها تصبح متكررة في مواقف أخرى وبذلك قد تصبح صفة دائمة في حياته تقوم بالعدوان والسلوك الإجرامي المضاد للمجتمع (عبد الرحمن، ٢٠٠٠).

و يؤكد سكنر Skinner أن سلوك الناس سلوك متعلم وانه محكوم في أي وقت بالكثير من العوامل المستقلة في أساسها، ولهذا يجب ألا يتوقع الناس إدراك الكثير من الاتساق السلوكي من موقف إلي أخر, ومثال ذلك أن الفرد يبدو شديد العدوان في بعض المواقف، ويبدو عاطفياً وديعاً في مواقف أخرى، أي أن الفرد في أي وقت يعتمد على تاريخ تعلمه العدوان والظروف الحالية (الزعبى، ٢٠٠١). كما أكد على مبدأ الإشراط البسيط مثل التعزيز والانطفاء والإشراط المضاد والتميز, ويري على أن العدوان سلوك يظهر نتيجة التعزيز, أي أن الوالدين إذا لم ينكروا ويعاقبوا أطفالهم على السلوك العدواني، فهذا يمثل لهم تعزيز للاستمرار, في حين يري أن العقاب إذا لم يعقب بتدعيم لسلوكيات جديدة فان السلوكيات المعاقب عليها قد تظهر وقد تكون أكثر قوة (الزعبي، ٢٠٠١). فالعقاب في نظر سكنر يمكن أن يوقف سلوكا ولكنه لا يقضي عليه أو يزيله، فالعقاب يخلف الخوف, لكن في حالة انخفاض هذا الخوف نجد أن السلوك سيعود للظهور، كما يمكن أن يؤدي إلي تأثيرات غير مرغوبة مثل الكره والغضب والعدوان, فالرجل الذي سجن بسبب ميوله الإجرامية ليس بالضرورة أن يتجنب العنف مستقبلا أو الاستمتاع بالآم الآخرين وقد يعاود ظهور السلوك المعاقب عليه وبدرجة أقوي (عبد الرحمن, ١٩٩٨؛ انجلر, ١٩٩١). كما يؤكد أن

الاضطراب النفسي سلوك غير ملائم، أو خطر يهدد الفرد والآخرين ويرجع إلى التعزيز، وفي أغلب الحالات يرجع إلى العقاب، أي أن الشخص الذي ينخرط في ثورة الغضب والعدوان إذا تعرض لموقف محبط و مؤلم فإن والديه قد عززا لديه هذا السلوك بكونهم لا يعيرانه اهتماماً إلا إذا ثار واعتدا، والفرد الذي يعاقب بقسوة على سلوك جنسي في الطفولة ربما يفشل في إحراز الرضا الجنسي اللازم في سن الرشد. كما يرى أن السلوك القسري أو الخوف اللاعقلاني من المجهول هو سلوك تم تعلمه عن طريق التعزيز (عبد الرحمن، ١٩٩٨).

ج. النظرية السلوكية الجديدة:

فسر هيل Hall عملية التعلم على أساس ما يسمى اختزال أو تخفيض للحافز Drive eduction أي أن السلوك المتعلم يظهر فقط إذا تلا استجابة الفرد اختزال للحافز، فالطفل يتعلم مص زجاجة الحليب أو الرضاعة من أجل أن يخفف من جوعه أي اختزال الحافز، لكن لو أن الرضاعة هذه لم ينتج عنها تخفيض لحاجة الجوع فالرضيع لن يتعلم القيام بهذا النشاط أو العمل، وكذلك الفرد يتعلم العدوان أو السلوك الإجرامي من أجل أن يشبع حاجة ما كأن يعتدي أو ينتقم أو يسرق من أجل الضعف المادي أو غيرها فمتى ما تحققت هذه الحاجات استمرت هذه السلوكيات معه في مراحل حياته (انجلر، ١٩٩١؛ غازدا و آخرون، ١٩٨٦).

و يرى تولمان Tolman أن الشخص يتعلم أي مثيرات تؤدي إلى مثيرات أخرى أي أن المثيرات هي إشارات لمثيرات أخرى، فالفرد الذي يتعلم السرقة من أجل الانتقام مثلاً فانه سوف يعتدي من أجل الانتقام (غازدا و آخرون، ١٩٨٦).

كما يشير كل من دولاردDollard وميللرMiller إلى أن المجتمع يطلب من الطفل أن يتعلم كيف يكون عدوانيا في بعض المواقف وخاضعا في مواقف أخري، والأسوأ من ذلك أن تأتى هذه المطالب عندما لا يكون الطفل فيه مزودا بجميع الوظائف الرمزية للغة، بحيث أن مثل تلك التميزات قد تتجاوز ببساطة قدرته على التعلم مما يؤدي ذلك إلى بعض صور الإحباط والاضطراب الانفعالي (موسى، ١٩٩٨). كما يؤكد دولارد وميللر على أن الإحباط يقود إلي العدوان. وأن عدم تحقيق الفرد لأهدافه يشعره بالإحباط الذي بدوره يؤدي إلى السلوك العدواني إزاء الأشخاص أو الأشياء أو الممتلكات التي حالت دون تحقيق أهدافه. وهذا يعتبر من أبرز أضرار الشخصية المضادة للمجتمع. كما أكدا على أنه كلما زادت شدة الدافع الذي يرغب الفرد في إشباعه وتتم إعاقة ذلك الإشباع، كلما زادت شدة الإحباطات. ومن ثم زيادة حدة السلوك العدواني (الزيود، ١٩٩٧). كما يري كل من دولارد وميللر أن الفرد قد تزيد لديه درجة القلق بسبب أفكاره الخاصة. وما

المرض إلا نتيجة ما يتخيله الفرد عن مواقف الاشمئزاز، فيغضب الفرد إذا أطال التفكير في نتائج هذه المواقف، وقد يتأثر من الآخرين بناءً على ما توصل إليه من خيالات معتمدا في ذلك على ذاتيته (عبد الرحمن، ٢٠٠٠؛ الزيود، ١٩٩٧). كما يشير كل من دولارد وميللر إلى أن الصراع اللاشعوري الذي يتم تعلمه خلال مرحلة المهد والطفولة هو أساس المشكلات الانفعالية في مراحل العمر التالية، وأن الطفل يتعلم الصراع العصابى أو حتى العدوان والسلوك المنحرف نتيجة للمعاملة الوالدية والإساءة إلى نموه. لذلك ركزا على أهمية المحتويات اللاشعورية كمحددات لتعلم السلوك من خلال الخبرات المكبوتة لدى الفرد (عبد الرحمن، ١٩٩٨). كما أكدا أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من عدة طرائق متنوعة بهدف إشباع الحاجات، أي أن الإنسان عند دولارد وميللر يتعلم السلوك من أجل الكفاح لتحقيق أهداف متنوعة فقد يسرق ليحقق حاجة تملك المال ويقتل ليحقق المركز والقوة ويعتدي ليحقق المنافسة والتسلط (القريطى، ١٩٩٨).

د. نظرية التعلم الاجتماعي:

ركزت هذه النظرية ضمن اهتماماتها على دراسة تأثير التعلم من خلال النمذجة (القدوة) والتي تعني التعلم من خلال ملاحظة وتقليد نماذج أخرى، في تطور الاضطراب السلوكي والمرض النفسي في الكثير من السلوكيات كتعاطي الكحول والتدخين والمخاوف المرضية والسلوك الجنسي الشاذ والسلوك العدواني. و في ذلك يؤكد باندورا Banddara على أثر التقليد والنموذج على العدوان، حيث يري أن الطفل يتعلم استجابات جديدة من النموذج ويقوم بتقليد أو محاكاة هذا السلوك الجديد. وأن رؤية الطفل السلوك العدواني من الكبار يضعف من أثر الكف الذي يتعرض له الدافع العدواني الكامن في نفسه فينطلق سافرا دون قيد أو عائق (موسى، ١٩٩٨). كما يؤمن باندورا بأن السلوك الإنساني يعود إلي الحتمية التبادلية التي تتضمن عوامل بيئية وسلوكية ومعرفية والتي يختلف تأثيرها النسبي في العديد من المواقف والكثير من الأفراد، وبذلك يري باندورا أن معظم السلوك الإنساني متعلم من خلال عملية التعلم بالملاحظة وذلك بمتابعة نموذج معين وملاحظته، ومن خلالها يقوم الطفل بتخزين هذه النماذج السلوكية المضطر به والاحتفاظ بها في الذاكرة، فإذا ما حصل تعزيز أو تشجيع تحول ذلك إلى سلوك عدواني. وبناء على هذا يؤكد باندورا أن تعرض الأطفال المتكرر لنماذج العدوان والعنف سواء من خلال الوالدين والأقارب أو وسائل الإعلام، كل ذلك يشجع الأطفال على التصرف بعدوانية (عبد الرحمن، ٢٠٠٠). وقد توصل باندورا Banddara إلى ثلاثة آثار للتعلم بالملاحظة هي، تعلم استجابات جديدة، وكف سلوكيات غير مرغوبة، أو تسهيل ظروف واستجابات تقع في حصيلة الملاحظ (عبد الرحمن، ٢٠٠٠). ويشير باندورا في هذا السياق إلى أن كل موقف اجتماعي يمكن أن يؤدى إلى آلاف الاستجابات

المختلفة التي نسميها سلوكاً اجتماعيا، ويتضمن السلوك الاجتماعي دائماً تفاعلاً بين اثنين أو أكثر بين الأفراد (غازدا وآخرون، ١٩٨٦). ويقوم مفهوم نموذج التعلم بالملاحظة على افتراض مفاده أن الإنسان ككائن اجتماعي يتأثر باتجاهات الآخرين ومشاعرهم وتصرفاتهم وسلوكهم، أي يستطيع أن يتعلم منهم عن طريق ملاحظة استجاباتهم حتى العدوانية منها وتقليدها (نشواتى، ١٤٠٥). فالتعلم بالملاحظة يشير إلى إمكانية تأثر سلوك الملاحظ أو المتعلم بالثواب والعقاب على نحو بديلي أو غير مباشر حيث يتخيل المتعلم نفسه مكان النموذج، ويلاحظ ما يصيب هذا النموذج من ثواب أو عقاب، نتيجة ما يقوم به من سلوك كما يتم التعلم عن طريق الملاحظة عن طريق الربط المباشر بين سلوك النموذج والاستجابات الحسية والرمزية للملاحظ، حيث يقوم هذا الملاحظ بتسجيل النموذج وتخزين سلوكياته على شكل رمزي ثم يقوم باستخدامها كقرائن عندما يريد أداء هذه الاستجابات على شكل ظاهري (نشواتى، ١٤٠٥). وللتحقق من ذلك قام باندورا في إحدى دراساته النموذجية بتوزيع أطفال إحدى مدارس رياض الأطفال على خمس مجموعات، تعرضت لملاحظة نماذج عدوانية مختلفة، حيث شاهدت المجموعة الأولى نموذجاً إنسانياً حياً وراشداً وهو يقوم باستجابات عدوانية جسدية ولفظية نحو لعبة بلاستيكية بحجم الإنسان الطبيعي، وتعرضت المجموعة الثانية لمشاهدة الحوادث العدوانية ذاتها، ولكن من خلال فيلم سينمائي، أما المجموعة الثالثة فقد تعرضت لمشاهدة الحوادث ذاتها من خلال فيلم كرتوني، واستخدمت المجموعة الرابعة كمجموعة ضابطة، حيث لم تتعرض لمشاهدة أي من الحوادث العدوانية، في حين تعرضت المجموعة الخامسة لمشاهدة نموذج إنساني ذا مزاج مسالم وغير عدواني. وبعد إجراء المعالجة وعرض النماذج المختلفة على أفراد مجموعات المعالجة جميعها، تم وضع كل طفل من أطفال هذه المجموعات في وضع مشابه للوضع الذي لاحظ فيه سلوك النموذج، وبالتالي قام عدد من الملاحظين بملاحظة سلوك الأطفال عبر زجاج نافذة في اتجاه واحد. وقاموا بتسجيل الاستجابات العدوانية الجسدية واللفظية التي قام بها الأطفال في المجموعات المختلفة، ومن ثم قاموا باستخراج متوسط الاستجابات لكل مجموعة على حدة، حيث بلغ متوسط الاستجابات العدوانية للمجموعة الأولى (١٨٣) استجابة، وللثانية (٢٩) استجابة، وللثالثة (١٩٨)، وللرابعة (٥٢) استجابة، وللخامسة (٤٢) استجابة. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن متوسط الاستجابات العدوانية للمجموعات الثلاث الأولى التي تعرضت للنماذج العدوانية، يفوق كثيراً متوسط استجابات المجموعة الرابعة الضابطة التي لم تتعرض لمشاهدة النموذج، كما تبين نتائج الدراسة أن متوسط استجابات المجموعة الخامسة التي تعرضت لنموذج مسالم غير عدواني أقل من متوسط استجابات المجموعة الرابعة (غازدا وآخرون، ١٩٨٦). ومن هنا يظهر أن الملاحظ لا يتأثر فقط بالنماذج الحية أو الحقيقية فقط، ذلك أن الصور والتمثيليات الصورية والرمزية المتوفرة عبر الصحافة والكتب والمجلات أو عبر التلفزيون أو السينما أو الأساطير والحكايات الشعبية، تشكل

مصادر هامة للنماذج، وتقوم بوظيفة النموذج الحي، ويميل الأطفال عادة إلى تقليد السلوك العدواني سواء لاحظوه في النماذج الحية أو الأفلام السينمائية أو الأفلام التلفزيونية، وهذا ما بينته دراسة باندورا بوضوح تام (غازدا وآخرون، ١٩٨٦).

هـ. النظرية الإنسانية:

يري روجرز Rogers أن الناس يسيطر عليهم دافع تحقيق الذات ويبقي هذا الدافع هو المحرض الداخلي لسلوك الفرد، وقد تنشأ صراعات بين الحاجات التي تدفع إلي تحقيق الذات والحاجات الناجمة عن تقدير الذات، مما يؤدي إلي سوء التكيف للفرد، وقد يتطور سوء التكيف عند الفرد عندما يمر بخبرة غير منسجمة مع شروط تقدير الذات لديه، فإن هذه الخبرة لا تنضم ضمن نظام خبرات الشخص بشكل يقبله، عندها يناله التشويه والتحريف والإنكار، الأمر الذي يحدث التناقض بين الذات والخبرة، ويصاحب هذا التناقض الذي يعيشه الفرد شعور بالتهديد والقلق، وعندما يزداد هذا التناقض بدرجة عالية، فإن الفرد سوف يكون مضطرا إلى مساعدة تجعله منسجما مع الذات، وعندما لا يحصل له ذلك الانسجام يجد نفسه محبطا، عندها يشعر بقوة اتجاه العدوان على الذات والآخرين (القريطي، ١٩٩٨؛ الزيود، ١٩٩٧). كما يؤكد أن الفرد يولد مزوداً بدافع فطري لتحقيق ذاته، وأنه خلال تفاعله مع ما يحيط به ينزع بكيانه العضوي إلى تقييم ما يحيط به من خبرات على ضوء ما إذا كانت محققة لذاته أو غير محققة لها، فيقبل على الخبرات الإيجابية المحققة لها ويعرض عن السلبية المتعارضة معها، وهذا ما يوجه سلوكه، حيث تسيطر عليه الحاجة إلى تحقيق أو اعتبار الذات، أما اضطرابه وعدم توافقه فهو ناجم عن التباعد أو عدم التطابق بين الذات المدركة والذات المثالية مما يشعره بالتهديد والقلق ويولد لديه صراعاً بين الذات والخبرات الجديدة (هول ولندزي، ١٩٧١). كما يرى أن أي إحباط يعوق ويهدد إشباع حاجات الإنسان الأساسية سوف ينتج عنه تقييم سيئ للذات ونقص احترام الذات، أي أن النزوع لتحقيق الذات يبقى المحرض الداخلي لسلوك الفرد. وقد تنشأ صراعات بين الحاجات التي تدفع لتحقيق الذات والحاجات الناجمة عن تقدير الذات الأمر الذي يؤدي إلى سوء تكيف الفرد والذي قد يؤدي به إلى أن يسلك سلوكاً إجرامياً نتيجة عدم التكيف (الزيود، ١٩٩٧).

كما يري ماسلوMaslow أن السبب الأول في الاضطرابات الشخصية والأمراض النفسية هو الفشل في إشباع الحاجات الأساسية مثل الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمان والانتماء والتقدير وتحقيق الذات، إذ يرى ماسلو أن الحاجات يجب أن تشبع وإلا أصابنا المرض، فكلما تدني المستوي الذي عنده تحبط الحاجة كلما زادت خطورة المرض (عبد الرحمن، ٢٠٠٠). ويعتقد ماسلو أن غياب

الحب و الانتماء يعطل النمو لذلك فهو ضروري للحياة مثل الطعام، فأولئك الذين لا يحصلون على الحب والانتماء المطلوب لن يكون بمقدورهم منح أو إعطاء الحب للآخرين عندما يصبحون أشخاصا بالغين. كما يؤكد ماسلو على أن أولئك الأفراد الذين يشبعون حاجاتهم الأساسية هم أكثر سعادته وصحة وفاعلية من أولئك الذين أحبطت حاجاتهم أو ثبطت، فهم أكثر عرضة للاضطرابات النفسية (انجلر، ١٩٩١). كما يشير إلى أهمية تحقيق الذات وجعلها في قمة هرم الحاجات النفسية، حيث يرى إنه كلما زادت حدة عدم تحقيق الذات كلما زادت خطورة المرض، وحيث أن تحقيق الذات لا يمكن إنجازه بدون إشباع الحاجات الأدنى التي يشترك فيها كل الناس مثل الحاجة للأمان والانتماء والحب والتقدير، وبهذا فان ماسلو يقدم تأكيدا له أهميته في هذا الصدد يتعلق بأهمية العلاقة الشخصية للمريض مفاده أن المفاهيم السلبية عن الذات ترتبط بالانحراف والاضطراب النفسي والعصاب، في حين ترتبط المفاهيم الإيجابية بالسواء والصحة النفسية (عبد الرحمن، ٢٠٠٠؛ الزعبي، ٢٠٠١).

و. النظرية المعرفية:

يشير بياجيه piaget إلى أن الفرد ومن خلال عمليتي التمثيل والمواءمة يكَون بنى عقلية ومخططات إجمالية، معينة تستخدم في تجهيز المعلومات التي ترد إليه وتزيد من كفاءته في مواجهة مشكلاته وتفاعلاته مع البيئة، حيث يرى أن المخططات الإجمالية العامة هي التكوينات المجردة الافتراضية في الذاكرة والتي تسنح بتصنيف المعلومات الجديدة وتنظيمها، وتشكل الكيفية والطريقة التي ينظر بها الفرد إلى العالم ويتمثلها عقلياً، حيث تبدأ هذه المخططات من مخططات انعكاسية بسيطة كالنظر وقبض الأشياء عند الطفل الصغير، وتتطور إلى خطط واستراتيجيات وتصورات وافتراضات، ونشاطات عقلية معقدة تزداد بزيادة التفاعل مع البيئة، والاستثارة والاكتشاف والتجريب وأعمال الحواس والعقل، وكذلك التعزيز من قبل المحيطين بالفرد. نستنتج من ذلك إلى أن هذه التفاعلات البيئية وطرق الاكتشاف والإثارة وكذلك التعزيز قد تجعل من الفرد يشكل هذا العالم بطريقة منحرفة وبذلك يتمثل عقلياً الأساليب الانحرافية التي يرى بأنها المخططات السوية التي يواجه بها صور الانحراف في العالم الناتجة من زيادة التفاعلات البيئية (القريطي، ١٩٩٨؛ غازدا واخرون، ١٩٨٦).

ويشير ويتكن Witkin إلى أن الشخصية هي نتاج عملية التمييز أو التفريق Differentiation حيث يفترض أن درجة التميز التي ينجزها الفرد سوف تنعكس على طائفة منوعة من الأنماط السلوكية، أي أن مؤشرات التمييز المستخلصة من أنماط سلوكية مختلفة

سوف ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً إيجابياً. وقد نستدل على ذلك بأن شخصية الفرد لن تتميز وتختلف عن شخصيات الآخرين إلا عن طريق بعض أنماط السلوكيات الإجرامية كالسرقة والتعاطي والزنا، لذلك ترتبط هذه السلوكيات بشكل إيجابي مع شخصيته إلى أن تصبح أنماطاً سوية بالنسبة لديه (الزعبي، ٢٠٠١).

ويشير كيلي Kelly إلى أن الشخص يعاني من القلق مثلاً إذا لم يمده جهازه التكويني بوسيلة يتعامل بها مع خبرة ما من الخبرات، أو حيث يعجز عن تسمية هذه الخبرة، أو إحلالها داخل ذلك الجهاز، كما يشير كيلي إلى أن الشخص الذي يعاني من تهديد ما فإنه يشعر بأن تغيراً أساسياً على وشك الحدوث في جهازه التكويني، فإذا كان التغير بالغ العمق والقوة، في مقابل التحدي للتكوينات الأساسية للشخصية، فان ذلك قد يؤدي بالشخص إلى ارتكاب سلوكاً إجرامياً مثل الانتحار (الزعبي، ٢٠٠١).

ويشير فستنجر Festinger إلى أن التنافر المعرفي ما هو إلا تعبير عن صراع يحدث عندما يواجه الفرد أي شيء يتعارض مع معتقداته وأفكاره، وهذا الصراع يمكن أن يؤدي إلى تغيير في معتقدات الفرد أو يقدم تفسيراً لها مختلفاً عن مادة الصراع، وذلك لكي تتسق مع هذه المعتقدات، ولهذا قد نجد أن هناك عدم اتساق بين ما يفكر به المرء وما يسلكه، ويرى فستنجر أن عدم الائتلاف والانسجام بين جوانب المجال المعرفي للمرء يعبر عن التنافر المعرفي حيث يؤدي إلى حالة من التوتر عند المرء، وعندها يكون الفرد مدفوعاً إلى تخفيف هذا التوتر من خلال محاولته إزالة هذا التنافر المعرفي والتخلص منه، فقد يكون عن طريق ميل الفرد إلى تشويه الواقع متمثلاً ذلك التشويه ببعض صور السلوك الإجرامي (الزعبى، ٢٠٠١).

كما أكد ألبرت أليس Albert Ellis علي أن الناس يتحكمون في أقدارهم بما يحملونه من قيم ومعتقدات والتصرف بموجبها، حيث يرى أن الناس يصبحون مضطربين لأنهم يفكرون ويتصرفون على نحو غير مميز وواضح طبقاً لأفكارهم الخاطئة، كما يشير أليس إلى أن أي تفكير أو سلوك أو انفعال يؤدي إلى عواقب غير سلمية، كهزيمة الذات أو إحباطها أو تدميرها، إنما يؤدي على إلى خطورة بالغة في سعادة الفرد أو بقاءه على قيد الحياة (الزعبى، ٢٠٠١). وخلاصة القول هو أن المعرفيون علي اختلاف مشاربهم وتعدد آرائهم يرون أن الاضطرابات النفسية والسلوكية والسلوكيات الإجرامية ترجع إلى خللاً معرفياً أو عجزاً معرفياً في التعامل مع الموضوعات والأشياء.

ز. الاضطرابات النفسية وعلاقتها بالجريمة:

تختلف درجة ارتباط الاضطرابات النفسية بالجريمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فبعض صور الهستريا التسلطية التي تظهر في صورة دوافع قهرية تحث المصابين على ارتكاب الجرائم، وكذلك بعض صور هستريا العقائد الوهمية كأن يعتقد أنه مضطهد أو هدف لمؤامرات خطيرة تجعل من الفرد يتجه نحو ارتكاب الجريمة التي يعتقد أنها تخلصه مما هو فيه (الدوسري، ١٩٩٦). كما تعد بعض الاضطرابات النفسية ذات علاقة غير مباشرة بالسلوك الإجرامي كالهستريا التحويلية والهستيريا القلقية والمخاوف الهستيرية وبعض صور الوساوس القهرية التي تزيد من درجة عدم السواء النفسي وضعف الذات وبالتالي قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة خاصة إذا كانت الذات مهيأة أصلاً لعدم السواء النفسي، وبذلك يعتبر ارتكاب الجريمة نوع من أنواع الدفاع عن الذات (عبد السلام، ١٩٨٩). وقد يصاب الإنسان بأمراض عقلية نتيجة للرغبات الكامنة في نفسه والطاقات الطبيعية المكبوتة في داخله واستجابة لمثل وتقاليد المجتمع، الأمر الذي يجعل الروابط بين الحالة النفسية والعقلية للفرد تميل ميلاً شديداً لارتكاب السلوك الإجرامي. وفي ذلك فقد اصاغ أبرهامسن Abrahamsenالمعادلة القائلة بأن "الجريمة تساوي الميل الإجرامي مضافاً إلى الظروف الاجتماعية ومقسوماً على المقاومة النفسية والعقلية" (البشري، ١٩٩٩). وتعد الحاجات العصابية الناتجة عن الصراع الداخلي للفرد واحدة من أبرز العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي، كون الفرد يخلص نفسه بهذا السلوك معتقداً بأنه تعبيراً صارخاً وصادقاً عما بداخله (القريطي، ١٩٩٨).

مفهوم السلوك الإجرامي:

أ. المفهوم اللغوي للسلوك الإجرامي:

الجرم من الناحية اللغوية هو التعدي، والجرم: الذنب، والجمع أجرام و جروم وهو الجريمة، وقد جرم بجرم واجترم وأجرم فهو مجرم و جريم (أبن منظور، ١٩٥٤). قال تعالى "حتى يلج الجمل من سم الخياط وكذلك نجزي المجرمين" (الأعراف : ٤٠). وجرم إليهم، وعليهم جريمة، وأجرم جنى جناية، وجرم إذا اعظم جرمه أي أذنب (مصطفى، ١٩٦٠). وفى الحديث قال الرسول صلى الله عليه وسلم "اعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شي لم يجرم عليه فجرم من اجل مسألته" (هارون، ١٩٧٩).

ب. المفهوم الشرعي للسلوك الإجرامي:

تعرف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها "محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير". فالحد هو العقوبة المقدرة مثل حد السرقة. أما التعزير فهو العقوبات التي ترك لولي الأمر تقديرها. في حين أن المحظورات هي إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به (آل سعود، ١٩٩٨).

ج. المفهوم النفسي للسلوك الإجرامي:

يشير عبد الخالق (١٩٩٩) إلى أن الجريمة حيلة دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي والأزمات الداخلية، والجريمة امتداد مباشر لدي الشخصيات الغير سوية لاستعداد إجرامي مكتسب من الطفولة المبكرة، استعدادا يجعل الفرد اشد تأثرا بالآثار السيئة للبيئة الاجتماعية.

د . المفهوم الاجتماعي للسلوك الإجرامي:

يعرف الجريمة كل من مارتن Martian ولويسLewis بأنها "كافة أشكال السلوك الذي يضر المجتمع والأفعال التي تنحرف بشدة عن معايير هذا المجتمع" (محمد، ١٩٨٩). وتعرف أيضا بأنها "كل فعل أو امتناع يتضمن مخالفة الفرد الواجب عليه" (أبو الروس، ١٩٩٦). ويري مانهايم Manheim "إن السلوك الإجرامي سلوك غير مرغوب فيه اجتماعيا" (إبراهيم، ١٩٩٢).

هـ. المفهوم القانوني للسلوك الإجرامي:

تعرف الجريمة قانونيا بأنها "كل فعل يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءا جنائيا" (السراج، ١٩٨١). ويعرفها ثروت (١٩٨٣) بأنها "خروج على النظام الذي يصيغه القانون وكذلك السلوك الذي نص القانون علي تجريمه وعقاب مرتكبه". كما عرفها كل من يسري أنور وأمال عثمان بأنها "كل فعل أو امتناع يصدر عن إرادة آثمة ويترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بتلك المصالح الجوهرية التي يحميها المشرع، وتحقيقا لأهداف الدولة في حفظ وبقاء المجتمع والعمل علي تقدمه ونمائه" (أبو الروس، ١٩٩٦).

تصنيفات السلوك الإجرامي في الشريعة الإسلامية والقانون السعودي

تصنف الشريعة الإسلامية الجريمة وفقا لعدد من المعايير، وذلك بحسب أسباب الجريمة ودوافعها المختلفة، وقد اتبع القانون السعودي هذه التصنيفات في إصدار أحكامه في كل جريمة وهذه المعاير كما يلي:

أولا. المعيار التشريعي:

يعرف المعيار التشريعي بأنه المعيار القائم علي تصنيف الجرم بناء علي نوعه والأسباب والظروف والدوافع المؤدية لكل جرم (السمالوطي، ١٩٨٣). وهذه التصنيفات كما يلي:

١. جرائم الحدود:

وهي الجرائم المعاقب عليها بحد، والحد هو العقوبة المقررة حقا لله تعالى، وجرائم الحدود معينة ومحدودة العدد وهي سبع جرائم تشمل الزنا، القذف، شرب المسكر، وتعاطي المخدرات، السرقة، الحرابة، الردة، البغي (البشري، ١٩٩٩؛ السمالوطي، ١٩٨٣).

٢. جرائم القصاص والدية:

وهي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية، وكل من القصاص أو الدية عقوبة مقدرة للأفراد، ومعنى أنها مقدرة أي أنها ذات حد واحد فليس لها حد أعلى وحد أدنى تتراوح بينهما، ومعنى أنها حق للأفراد أي أن للمجني عليه أن يعفو عنها إذا شاء، فإذا عفا أسقط العفو العقوبة المعفوة عنها، وجرائم القصاص والدية خمس وهي القتل العمد، القتل شبه العمد، القتل الخطأ، الجناية علي مادون النفس عمدا، الجناية علي مادون النفس خاطئا. ومعنى الجناية على مادون النفس الاعتداء الذي لا يؤدى للموت كالجروح (البشري، ١٩٩٩؛ السمالوطي، ١٩٨٣).

٣. جرائم التعزير:

وهي الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة أو أكثر من عقوبات التعزير والذي يعنى التأديب، وهذه الجرائم منهي عنها في الدين والأخلاق وإنها كثيرة بكثرة فنون الإجرام، وقد ساق ابن تيميه

طائفة منها فقال "المعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة كالذي يقبل الصبيان بشهوة ويقبل المرأة الأجنبية أو يباشر بلا جماع أو يأكل مالا يحل كالدم والميتة أو يقذف في الناس بغير الزنا أو يسرق من غير حرز أو يخون أمانته أو يغش في معاملته أو يشهد الزور أو يرتشي في محكمة فهؤلاء يعاقبون تعزيرا وتنكيلا وتأديبا بقدر ما يراه الوالي" (البشري، ١٩٩٩؛ السمالوطي، ١٩٨٣).

ثانيا. معيار خطورة الجريمة على أمن المجتمع:

تحدد الجرائم وفقا لخطورتها وجسامتها، بما تحدثه من هزة في المجتمع وبما تسببه من خوف عام وإحساس بعدم الطمأنينة، ولذلك يختلف معيار الخطورة من مجتمع لآخر ومن سلطة تشريعية لأخرى فما كان محرما في مجتمع ما، قد يكون مباحا في مجتمع آخر (البشري، ١٩٩٩).

وقد صنفها القانون السعودي كما أوردها البشري (١٩٩٩) إلى التصنيفات التالية:

١. تصنيف الجرائم تبعا لجسامتها: حيث تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الجنايات والجنح والمخالفات، ويعتمد هذا التقسيم إلى حد كبير على خطورة الفعل الإجرامي والضرر الناتج عنه.

٢. تصنيف الجرائم حسب درجة استمرارها: وتنقسم إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة، فالأولى هي التي تتكون من فعل يحدث في وقت محدد وينتهي بمجرد ارتكابه كالقتل والتزوير، والثانية والتي تتكون من فعل متجدد ومستمر مثل إخفاء الأشياء المسروقة وخطف الأطفال والرشوة.

٣. تصنيف الجرائم إلى عمدية وغير عمدية: فالجريمة العمدية هي التي تعمد الجاني ارتكابها أي يتوفر لديه القصد الجنائي، أما الجريمة غير العمدية فهي التي لا يتوفر فيها هذا القصد مثل القتل الخطأ والإصابة الخطأ.

٤. تصنيف الجرائم حسب تنظيمها: ويمكن تقسيم الجرائم حسب تنظيمها إلى جرائم احترافية مثل الجرائم الأخلاقية و الجنسية وتجارة المخدرات، وجرائم غير احترافية مثل السرقة العادية.

ثالثا. معيار نوعية الجاني:

يصنف القانون السعودي الجاني أو مرتكب الجرم اعتماداً علي التصنيف الإسلامي حسب الفئات العمرية، سواء كان ذلك الجاني طفلا أو بالغا أو امرأة أو رجلا مريضا، وبذلك يترتب العقاب حسب هذه الفئات (البشري، ١٩٩٩).

رابعا. معيار نوعية المجني عليه:

أشار كل من البشري (١٩٩٩) والسمالوطي (١٩٨٣) إلى أن القانون السعودي ووفقا للشريعة الإسلامية قد صنف المجني عليه أو الذي وقع عليه الجرم إلى الآتي:

١. مجني عليهم لا صلة لهم بمسئولية حدوث الفعل الإجرامي.
٢. مجني عليهم يثيرون الفعل الإجرامي ضدهم.
٣. مجني عليهم يتحرشون بالجناة ودفعهم لارتكاب الجريمة.
٤. مجني عليهم يتسمون ببعض خصائص الضعف البيولوجي.
٥. مجني عليهم يتسمون ببعض خصائص الضعف الاجتماعي.
٦. مجني عليهم يرتكبون الجرائم ضد أنفسهم.

وبذلك يكونوا المجني عليهم عاملاً مؤثراً في حدوث الفعل الإجرامي وتكراره، سواء كان ذلك عن قصد أو إهمال أو جهل بمصالح المجتمع، ولذلك يراعي القانون السعودي صفة المجني عليه وعلاقته بالجاني والأشياء المتعلقة بالجريمة في تصنيف العقوبات ومعاملة المذنب.

ومع ذلك فان الباحث وفي اتفاق مع أهداف الدراسة الحالية، سيعمد إلى تصنيف الجرائم حسب أنماط الجريمة وهو ما سيعرض في الفقرة التالية.

أنماط السلوك الإجرامي في المجتمع السعودي

يمكن النظر إلى السلوك الإجرامي بأنواعه المختلفة بأنها أفعال محرمة يعاقب عليها الشرع والقانون، إذ أنها لا تشكل سلوكا متجانسا، فهي تختلف وتتنوع من حيث أسبابها ودوافعها، ومن الصعب إن يتم تصنيفها إلى أنماط متمايزة. إذ أن المحاولات التي تمحورت حول تحديد منهجية لتصنيف الجريمة علي أساس أنماطها الإجرامية لم تأخذ مسارات دقيقة لتحديد أنماط الجريمة بشكل أوسع، وبناء علي ذلك سنضع تصورا لأنماط السلوك الإجرامي منطلقا من الأدبيات والكتابات التي اهتمت بموضوع السلوك الإجرامي علي النحو التالي:

أ. جريمة القتل:

تعد جريمة القتل من السلوكيات الإجرامية التي يلجأ الفرد إلى ممارستها لسبب من الأسباب أو لدافع ضمني داخلي أو خارجي، بحيث يقوم الفرد إلى قتل النفس لأجل تحقيق غايات نفسية أو اجتماعية أو مادية. ونتيجة لذلك فقد تتعدد تعريفات جريمة القتل بناء علي مسبباتها ودوافعها، والغايات التي يطمح الفرد لتحقيقها. يشير أبو الروس (١٩٩٦) إلى أن جريمة القتل في المفهوم الشرعي تتمثل بالجرم الذي يقوم به القاتل ضد المقتول فيرديه ميتا مهما كانت الغاية والوسيلة، وهي فعل محرم. ويتضح من خلال هذا التعريف إن القتل هو الوصول بالمقتول إلى مرحلة الموت، كما يتضح إن القتل يأتي نتيجة لأسباب وغايات معينة تكمن في نفس القاتل.

كما يحدد القانون السعودي مفهوم جريمة القتل بأنها "السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء علي النفس مشتملة جريمة القتل العمد، القتل الخطأ، الانتحار والاعتداء علي النفس الذي يؤدي إلى الوفاة ويعاقب عليها بما تنصه الشريعة إما القتل أو الدية" (وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من خلال هذا المفهوم لجريمة القتل التأكيد علي أن كل من جريمة القتل العمد أو الخطأ أو الاعتداء أو الانتحار، تكون نتيجته وفاة الشخص أو موته يتلقى عليها المعتدي العقوبة التي نص عليها الشرع الإسلامي والتي يطبقها القانون السعودي، ولذلك نجد اتفاقا بين مختلف التعريفات التي يمكن صياغتها لتعريف جريمة القتل تدور حول معيار واحد هو قتل النفس لمرحلة الوفاة أو الموت.

ونتيجة للنزعات الإنسانية التي تتكون من خلال الأبعاد الاجتماعية التي تفرض أحيانا علي المجتمع عن طريق القيم والعادات والتقاليد والأعراف والنزعات القبلية التي تكون إحدى دوافع القتل الرئيسة منطلقة من دوافع الأخذ بالثار أو الانتقام للعرض أو استخلاص حقوق من الآخرين أو مشاجرات استفزازية أو الغيرة، كلها سلوكيات تدفع إلى ارتكاب جريمة القتل. مستخدما القاتل فيها أدوات مختلفة تتحدد ما بين أسلحة نارية أو الأسلحة البيضاء كالسكاكين أو الخنق باستعمال الأيدي أو غيرها أو السم أو الحرق (أبو الروس، ١٩٩٦).

وقد أشار الدوري (١٩٨٤) إلى أن جرائم القتل والإيذاء تشكل النمط الشائع لغالبية الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص. إذ حدد جريمة القتل من خلال تصنيفات القاتل أو الجاني علي النحو التالي:

- القاتل العادي، وهو المرتكب للقتل دون أن يكون تحت تأثير أي شي سواء المرض أو تعاطي المسكر، بل يقوم بهذا الفعل وهو في حالته الطبيعية ومدركا لما قام بفعله.

- القاتل المريض اجتماعيا، ويعتبر هذا النوع من أنواع الشخصية المضادة للمجتمع، أي الذي يكون تحت تأثيرات اجتماعية.
- القاتل الكحولي، وهو الذي يرتكب جريمة القتل تحت تأثيرات المواد المخدرة.
- القاتل المنتقم، وهو الذي يقوم بجرمه منتقما من الآخرين كالكره والثار والإهانة.
- القاتل المجنون، وهو الذي يكون فاقدا للعقل أي مختل القوي العقلية.

وبالنظر إلى أن جريمة القتل سلوكا قد يكون منمطا أو مكتسبا من خلال التنشئة الاجتماعية أو البيئة المحيطة، فهو يعد سلوكا يمكن تنميته كما يمكن تعديله أو إطفائه عند الأفراد، ونتيجة لذلك فان جريمة القتل قد تصل إلى مرحلة الانتشار والتزايد عبر مراحل الزمن، إذا ظهرت دون اتباع السبل التي تحد من هذا السلوك الذي يؤثر بطبيعته علي المجتمع، لذلك فأن هذا السلوك إما أن يتزايد حجمه في المجتمع، وإما أن يتناقص، وذلك يعود إلى قوانين وأنظمة المجتمع التي تعمل من اجل أمن وسلامه مواطنيها.

وتشير إحصائيات وزارة الداخلية إلى أن جرائم القتل بلغت عام ١٤٢١ ما مجموعه ١٤٩٧ بعدد من الموقوفين السعوديين بلغ ١٠٤٨ أي بنسبة ٧٠,١٪ وعدد من الأجانب بلغ ٤٤٩ وبنسبة ٢٩,٩٪، وبلغ عدد الذين تم الحكم عليهم ٥٩١ من مجموع الموقوفين، وقدر عدد السعوديين ٤٥١ وبنسبة ٧٦,٣٪ وقدر عدد الأجانب ١٤٠ وبنسبة ٢٣,٧٪. ويلاحظ قلة عدد الأجانب في هذه الجريمة بخلاف السعوديين، وقد يعزى ذلك إلى أن الأجانب بمختلف الجنسيات منشغلون بالبحث وراء لقمة العيش ومنصب جل اهتمامهم بوسائل الحصول عليها، وكذلك خوفهم من عقوبة القانون، حيث يعد هذا الشخص الأجنبي العائل الوحيد لأسرته وبموته قد تنقطع الحياة الكريمة لأسرته التي جاء من اجل أن يحقق لها حياة كريمة (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

ب. جريمة السرقة:

تمثل جريمة السرقة واحدة من اكثر أنماط السلوك الإجرامي انتشارا، والتي يلجأ الفرد إلى اقترافها لعدد من الأسباب والدوافع، حيث يقدم الفرد إلى جريمة السرقة لأجل تحقيق غاياته النفسية والاجتماعية والمادية. ونتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات عن جريمة السرقة انطلاقاً من أسبابها ودوافعها وغاياتها التي يطمح الفرد إلي تحقيقها، يشير السمالوطي (١٩٨٣) إلي أن جريمة السرقة في الشريعة الإسلامية "هي أخذ مال الغير خفية أي علي سبيل الاستخفاء والتستر دون علم صاحب المال ودون رضاه". ويتضح من خلال هذا التعريف أن السرقة هي الوصول إلى مال

الغير عن طريق التستر والاختفاء بغير علم صاحب المال، كما يتضح إن السرقة تأتى نتيجة لأسباب وغايات معينة تكمن في السارق.

ويعرف القانون السعودي جريمة السرقة بأنها "السلوك الإجرامي الذي يتمثل بالاعتداء علي ممتلكات الآخرين متمثلا في سرقة المساكن والمتاجر والسيارات، والتي تعاقب عليها الشريعة بمقدار تكرارها ومقدار المسروق" (وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من خلال هذا التعريف لمفهوم جريمة السرقة التأكيد علي أن الاعتداء علي ممتلكات الآخرين من مساكن ومتاجر وسيارات يؤدي إلى ضرر الآخرين. وبناء علي ذلك يتلقى المعتدي عقوبته التي نص عليهما الشرع والقانون السعودي ناظرا إلى تكرار حدوثها ومقدار الأشياء المسروقة. وقد أشار أبو الروس (١٩٩٦) إلى إن السلوكيات التي يتبعها الفرد من اجل ارتكاب جريمة السرقة مختلفة ومتعددة، ويعود ذلك الاختلاف والتعدد إلى الغاية أو الهدف من وراء هذه الجريمة، ولذلك تتنوع أشكال السرقة بتنوع الأهداف والأساليب، متمثلة في سرقات المساكن والمتاجر والخزائن والسيارات والمواشي.

والسرقة ليست حدثا منفصلا قائما بذاته وإنما هي سلوك يعبر عن حاجة نفسية لدي الفرد، ولا بد من فهم الدوافع والأسباب المؤدية إلى السرقة ومكانتها من تكوين الشخصية، كما إن للبيئة التي تحيط بالأفراد دورها البارز في تكوين موقفهم الخلقي (باقارش والآنسي، ١٩٩٦). ونتيجة لذلك فان سلوك جريمة السرقة قد يصل إلى حد الانتشار والتزايد إذا ظهر دون اتباعه بالسبل الرشيدة التي تحد منه.

وأوضحت إحصائيات وزارة الداخلية لعام ١٤٢١ إلى وجود ٢٥٨٢ حادثة سرقة، وقد بلغ عدد الموقوفين فيها من السعوديين ١١٩٥ أي بنسبة ٤٦,٣٪، وبلغ عدد الأجانب الموقوفين ١٣٨٧ وبنسبة ٥٣,٧٪ وقد تم الحكم فيها على ١٩٣٧ من عدد الموقوفين، حيث بلغ عدد السعوديين الذين ثبتت عليهم هذه الجريمة وتم الحكم عليهم ٩٣٢ أي بنسبة ٤٨,١٪، وبلغ عدد الأجانب المحكوم عليهم ١٠٠٥بنسبة ٥١,٩٪ وقد تعزى هذه النسبة المرتفعة في عدد الأجانب إلى انهم يريدون كسب العيش بأي وسيلة كانت، حيث إن عقوبة السرقة بالنسبة لهم لا تمنعهم من مواصلة العيش. وقد تعود قلة نسبة السعوديين إلى اعتبارات اجتماعية إذ أن الفرد يهاب نظرة المجتمع له كسارق اكثر من سطوة القانون (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

ج. جريمة الرشوة:

تمثل جريمة الرشوة واحدة من أنماط السلوك الإجرامي التي يقدم عليها الفرد من اجل تحقيق دوافع نفسية قد تعزي إلى تحسين الوضع المادي، ونتيجة لذلك فقد تعددت التعريفات لهذه

الجريمة بناءا علي أسبابها ودوافعها وغاياتها التي يطمح الفرد إلى تحقيقها، فقد أشار المطوع (٢٠٠٠) إلى أن الشريعة تري بان جريمة الرشوة هي "كل ما يعطي للحاكم أو غيره لغرض تحقيق ما يطلبه الراشي". ويتضح من خلال هذا التعريف إن الرشوة هي وصول الفرد علي ما يريده باستخدام إعطاء القائم علي هذا المصلحة مال أو بضاعة بهدف تحقيق هذه المصلحة.

ويعرف القانون السعودي جريمة الرشوة بأنها "قيام الموظف بأخذ مقابل عمل هو من اختصاصه سواء لابطال حق أو د فع مضرة أو الحصول علي منصب وهي محرمة في الشريعة الإسلامية" (وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من التعريف التأكيد علي أن اخذ الموظف مقابل تحقيق مصلحة للغير يؤدي إلى ضرر الآخرين، وبناء علي ذلك يتلقى هذا الموظف العقوبة التي نصت عليها الشريعة. وبالنظر إلى الأمور التي تتحقق عن طريق هذه الجريمة والتي تتراوح بين إبطال حق أو إحقاق باطل، الحصول علي حق أو دفع مضرة، الحصول علي منصب أو عمل، نجدها تلحق بالفرد الضرر سواء نفسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ولذلك وجب تحريمها.

وقد أوضحت الإحصائيات الواردة من وزارة الداخلية لعام ١٤٢١الي أن هناك ٢٥٠٤حادثة رشوة موزعه علي عدد من الموقوفين السعوديين بلغت ٧٣٦ وبنسبة ٢٩,٤٪، وعدد من الأجانب بلغ ١٧٦٨بنسبة ٧٠,٦ ٪. وعلي ١١٤٨ من المحكومين بلغ عدد السعوديون ٣٦٢ بنسبة ٣١,٥٪، وبلغ عدد الأجانب فيها ٧٨٦ وبنسبة ٦٨,٥٪. وقد يعزي هذا الانخفاض في نسب السعوديين الموقوفين والمحكومين إلى التستر علي بعض المرتشين وعدم الإبلاغ عنهم للعديد من الاعتبارات وتبادل المصالح بين الموظفين المرتشين ومسؤليهم (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

د. الجرائم الجنسية:

تعد الجريمة الجنسية واحدة من الجرائم البشعة إلى يرتكبها الفرد في حق الآخرين والتي يقدم عليها الفرد لأجل تحقيق دوافعه النفسية والاجتماعية، ولذلك تعددت التعريفات بناء على تعدد أهدافها وغاياتها والأسباب المؤدية لها. فقد أشار السعيد (١٩٩٢) إلى أن الجريمة الجنسية في الشريعة الإسلامية هي "تلك الأفعال التي يقوم بها الشخص كالزنا، واللواط، والاغتصاب، وكل ما يتعلق بالجنس غير المشروع". ويتضح من هذا التعريف أن كل من اللواط والزنا والاغتصاب تعد من الأمور الغير مشروعة، مهما كانت الأسباب والدوافع.

ويعرفها القانون السعودي بأنها "الجرائم التي يقع الاعتداء فيها علي الغير كالاغتصاب، محاولة الاغتصاب، الزنا، محاولة الزنا، اللواط ، ومحاولة اللواط، وهتك العرض ودخول المنازل لأغراض سيئة والاختلاء المحرم ويعاقب عليها القانون السعودي بموجب الشريعة الإسلامية"

(وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من خلال هذا التعريف أن كل ما خالف الشرع والقانون كالاغتصاب ومحولة الاغتصاب والزنا ومحاولة الزنا واللواط ومحولة اللواط وهتك العرض ودخول المنازل لأغراض سيئة والاختلاء المحرم، يعد من الأضرار التي تستوجب العقاب.

ويري العوجي (١٩٨٠) إن الجرائم الجنسية دليل علي مدي تحكم الإنسان بغرائزه الأساسية والتي تدل على درجة عدم أدراك الإنسان لنوعية وحدود علاقاته بالآخرين وضعف ضبطه لنزعته الغريزية. ويري غانم (١٩٩٠) إن الجرائم الجنسية تشمل جرائم الاغتصاب وهتك العرض و إدارة البغاء والاتجار فيه وممارسته وكذلك ممارسة الفسق والفجر والتحريض عليه وافساد الأطفال والجرائم المخلة بالآداب والذوق العام والتعرض للأنثى بما يخدش حيائها بالقول أو الفعل.

وتشير الإحصائيات الواردة من وزارة الداخلية لعام ١٤٢١ إلي أن هناك عدد من الحوادث الجنسية بلغت ١٩٣٨ موقوفا علي ذمة هذه الحادثة، حيث بلغ عدد السعوديين ١٣٣ أي بنسبة ٤٣٪، في حين بلغ عدد الأجانب ١١٠٥ وبنسبة ٥٧٪، وقد بلغ عدد المحكومين ١٢٨٦ موزعة علي السعوديين اللذين بلغ عددهم ٧٢٠ وبنسبة ٥٦ ٪، وعلي الأجانب اللذين بلغ عددهم ٥٦٦ وبنسبة ٤٤٪. وقد تعزي هذه النتيجة إلى أن السعوديين اكثر إقدام علي هذه الجريمة دون اكتراث بسلطة القانون ولا العادات والأعراف الاجتماعية، ربما لدوافع نفسية واجتماعية، التي قد يكون منها ضعف الوضع المادي والذي يؤدي إلى تأخير الزواج بسبب غلا المهور، الأمر الذي قد يؤدي إلى كبت هذه المشاعر الجمة المتأججة، وبسبب الاغراءات الموجودة في المجتمع وكذلك ما تبثه وسائل الأعلام من صور وأفلام خليعة ما يجعل هذه المشاعر المكبوتة تنفجر وتخرج في صور منحرفة (وزارة الداخلية، ١٤٢١).

هـ. جريمة المخدرات:

تعد جريمة المخدرات من اشد أنواع السلوك الإجرامي تأثيرا علي المجتمع، كما تعد من ابرز الأسباب للانحراف حيث أن نسبة كبيرة من المنحرفين كان انحرافهم نتيجة تعاطي المخدرات. وكثيرا ما يدفع المتعاطي الذي لا يكفي دخله لإشباع حاجته من المخدرات لارتكاب الجرائم الأخرى، فيندفع طالبا الحصول علي هذه المخدرات عبر قنوات السرقة والنصب والسلب والاختلاس والرشوة والخطف والضرب والقتل وإفشاء الأسرار حتى انه قد يخون الحكومة والأوطان (آل سعود، ١٩٩٨). ولذلك تعددت تعريفات جريمة المخدرات باختلاف أسبابها ودوافعها. وفي هذا يشير السعيد (١٩٩٢) إلى إن الشريعة الإسلامية قد عرفت المخدرات بأنها "كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج أرادته كإتيان المسكر". ويتضح من هذا التعريف إلى أن كل مسكر مذهب للعقل ويحصل من إتيانه المفاسد العظيمة، لان الفرد يتصرف خارج نطاق الواقع والإدراك الحقيقي.

ويعرفها القانون السعودي بأنها "الجرائم التي يتم الاعتداء فيها علي الذات بالاستعمال وعلي الغير بالترويج ويعاقب عليها القانون السعودي بما نصت عليه الشريعة الإسلامية" (وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من هذا التعريف أن استعمال المخدرات وترويجها وتهريبها يعد اعتداء علي النفس وعلي الآخرين ولذلك يعاقب عليها القانون السعودي بما جاء في الشريعة الإسلامية من عقوبات.

وأوضحت إحصائيات وزارة الداخلية الصادرة عام ١٤٢١الي تسجيل ٣٨٢٧ جريمة مخدرات وقد بلغ عدد الموقوفين فيها من السعوديين ٢٢٣٨ أي بنسبة ٥٨,٥٪، وبلغ عدد الأجانب ١٥٨٩ وبنسبة ٤١,٥٪. وقد بلغ عدد المحكومين في هذه الجريمة والتي ثبتت عليهم ٢٢٠٣ حيث بلغ عدد السعوديين فيها ١١٠٦ وبنسبة ٥٠,٢٪، وبلغ عدد الأجانب المحكومين في جريمة المخدرات ١٠٩٧ وبنسبه بلغت ٤٩,٨٪ (وزارة الداخلية، ١٤٢١). ويتضح من خلال هذه الإحصائية إن نسبة انتشار هذه الجريمة بين السعوديين أكثر من انتشارها بين الأجانب. وقد تعزي هذه النتيجة إلى أن السعوديين اكثر إقدام علي هذه الجريمة دون اكتراث بسلطة القانون ولا العادات والأعراف الاجتماعية، ربما لدوافع نفسية واجتماعية، التي قد يكون منها ضعف الوضع المادي في مقابل الاضطرابات الأسرية والوظيفية بهدف الهروب من هذه الاضطرابات والمشاكل التي يوجهها الفرد بسبب ضعف الوضع المادي، وكما قد يكون ما تعرضه القنوات الفضائية من بعض الطرق المتبعة لهذه الجرائم ما يجعل ضعفاء الوازع الديني يهرولون وراء ذلك. والجدول رقم (١) يوضح نسب انتشار الجريمة في المجتمع السعودي ونسب الموقوفين والمحكومين فيها من السعوديين والأجانب وفق إحصائية وزارة الداخلية الصادرة في الكتاب الإحصائي لعام ١٤٢١.

جدول (١)

نوع الجريمة	الموقوفين السعوديين	النسبة المئوية	الموقوفين الأجانب	النسبة المئوية	المجموع	المحكومين السعوديين	النسبة المئوية	المحكومين الأجانب	النسبة المئوية	المجموع
القتل	١٠٤٨	٧٠,١	٤٤٩	٢٩,٩	١٤٩٧	٤٥١	٧٦,٣	١٤٠	٢٣,٧	٥٩١
السرقة	١١٩٥	٤٦,٣	١٣٨٧	٥٣,٧	٢٥٨٢	٩٣٢	٤٨,١	١٠٠٥	٥١,٩	١٩٣٧
الرشوة	٧٣٦	٢٩,٤	١٧٦٨	٧٠,٦	٢٥٠٤	٣٦٢	٣١,٥	٧٨٦	٦٨,٥	١١٤٨
الجنسية	٨٣٣	٤٣	١١٠٥	٥٧	١٩٣٨	٧٢٠	٥٦	٥٦٦	٤٤	١٢٨٦
المخدرات	٢٢٣٨	٥٨,٥	١٥٨٩	٤١,٥	٣٨٢٧	١١٠٦	٥٠,٢	١٠٩٧	٤٩,٨	٢٢٠٣

العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي

العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي عديدة ومتشعبة ويصعب حصرها، وهذه العوامل تنقسم بطبيعة البشر إلى نوعين إما أن تكون خاصة بالفرد أي ذاتية الفرد، أو أن تكون خارجية أي من البيئة المحيطة بهذا الفرد (الصنيع، ١٩٩٣). وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل التي أدت بالفرد إلى ارتكاب السلوكيات الإجرامية:

أولاً. العوامل الذاتية:

ويقصد بها مجموعة العوامل الخاصة بالفرد ذاته، والتي تؤدي بالوقوع في السلوك الإجرامي وأهمها الوراثة، العمر، الذكاء، الغرائز، الأمراض النفسية والأمراض العقلية (البشري، ١٩٩٩؛ الصنيع، ١٩٩٣).

١. الوراثة:

لمعرفة مدى إشراك التوائم في السلوك الإجرامي، آجري أشلي منتاجو Ashley Montage خمس دراسات تكونت من ١٠٤ زوج من التوائم المتماثلة و ١١٢ زوج من التوائم غير المتماثلة وقد ظهرت نتائج هذه الدراسات إلى أن ٧٠ زوج أي بنسبة ٦٧٪ من مجموعة التوائم المتماثلة على درجة كبيرة من التطابق في السلوك الإجرامي، بينما ظهر التطابق في السلوك الإجرامي في مجموعة التوائم غير المتماثلة في ٣٧ زوج أي بنسبة ٣٣٪ منها فقط، وهنا يظهر أن النسبة ارتفعت بين التوائم المتماثلة عنها عند التوائم غير المتماثلة، ويعد هذا دليل على دور الوراثة في السلوك الإجرامي، كما وجد كي . دي كريستانسK .D .Krusteaise في دراسته على ٦٠٠٠ من التوائم إن السلوك الإجرامي قد ظهر في ٦٦,٧٪ بالنسبة للتوائم من نفس الجنس مقابل ٣٠,٤٪ بالنسبة للتوائم من الجنسين، كما يدل ذلك على أن نسبة وراثة السلوك الإجرامي بين التوائم من جنس واحد أكثر منها عند الجنسين (البشرى، ١٩٩٩؛ الصنيع، ١٩٩٣). كما يمكن أن يظهر اثر الوراثة أيضاً في شذوذ الكروموزمات، حيث يمتلك الذكر السليم كرمزوم من نوع Xy والأنثى السليم Xx، وقد وجد أن بعض المجرمين يحملون كروموزوماً إضافياً من نوع y وبذلك يكون Xyy. وفي ذلك أجرى جاكوبس Jacobs عام ١٩٩٥ دراسة تناول فيها ١٩٧ من السجناء وبالفحص وجد أن أكثرهم

من حملة كروموزوم Xyy. ووضح أن الذكر حامل الكروموزوم من نوع Xyy اكثر ميلاً للقتل وجرائم الشذوذ الجنسي (الشناوي وآخر، ١٩٩٨).

٢. العمر:

يعتبر العمر من العوامل الذاتية الذي قد يكون له دور في ارتكاب السلوك الإجرامي، حيث أكدت العديد من الدراسات في عدد من بلدان العالم المختلفة على الجنسين في أعمار مختلفة، أن الجريمة ترتفع نسبتها في عمر الشباب وتقل قبل وبعد هذه المرحلة من العمر، ففي بريطانيا وجد ما بين عامي ١٩٥٩ – ١٩٦٧ أن الأفراد من العمر ما بين ١٧- ٣٠ سنة ارتكبوا ما نسبته ٤٧٪ من الجرائم في تلك الأعوام. وفي دراسة عام ١٩٠٧ قام بها دغرييف Degreef في بلجيكا، ظهر لديه إن الأفراد في العمر ما بين ١٨ – ٣٠ سنة ارتكبوا ما نسبته ٧٣,٨٪ من الجرائم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أشارت الإحصائيات لعام ١٩٨٧ أن الشباب ما بين العمر ١٤و٢٤ سنة يمثلون ما نسبته ٢١٪ من السكان وأنهم يمثلون ما نسبته ٥٨٪ ممن قبض عليهم في تلك الفترة. وفي إحصاء الأمن العام في مصر لعام ١٩٧١ ظهر أن الأفراد في الأعمار ما بين ١٥ –٣٠ سنة ارتكبوا ما نسبته ٥٣٪ من إجمالي الجرائم ويرجع الباحثون سبب ارتفاع نسبة الجريمة في مرحلة الشباب إلى عدة أسباب، منها أن الإنسان في هذه الفترة يتمتع بالقدرة الطبيعية والقوى البدنية، وهذا يعني زيادة الجريمة كلما قربت هذه القوة والطاقة من أقصاها حيث يبلغ العمر أقصى قوته وطاقته في هذه المرحلة، كما يعد السبب الآخر أن الأفراد في هذه المرحلة العمرية يتصفون بالاندفاع والتسرع مما يدفعهم للوقوع في الجرائم المتنوعة (الصنيع، ١٩٩٣).

٣. الذكاء:

يري العالم البريطاني جونج Gong أن هناك ارتباطاً عالياً بين ضعف الذكاء والوقوع في الجريمة، حيث يقول إن سبب الجريمة هو الضعف العقلي أو القصور في الإدراك، وقد توصل جونج إلى أن معظم المجرمين من ضعاف العقول، وبذلك يعد متوسط درجات الذكاء بين المجرمين اقل منها لدى غير المجرمين، فالشخص المصاب بالضعف العقلي يتسم بشخصية قليلة الإدراك وغير معتبرة بعواقب الأفعال والالتزامات القانونية حيالها. ويري كل من لوران Loren وجودارد Gwodard أن الضعف العقلي هو سبب الجريمة، وفسرا ذلك بان ضعيف العقل عاجز عن إدراك مضمون القواعد التي تنظم المجتمع كما انه عاجز عن فهم طبيعة أفعاله وأدراك نتائجها وأضرارها، وهو حتى لو أدركها فان أرادته الضعيفة لن تمكنه من الحد من رغباته ومنعه من الأقدام علي

الأفعال الإجرامية، مما يسهل لهذه الشخصية الوقوع في الجريمة أو جعل صاحبها صيداً سهلاً يستخدم كوسيلة لارتكاب الجرائم من قبل الآخرين الذين يفوقونه ذكاء (المعاري، ١٩٩٦).

٤. الغرائز:

تلعب الغرائز دوراً رئيسياً في وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، حيث تعد الهو مركز الغرائز الفطرية كالجنس والعدوان، بينما ألانا الأعلى تحوي القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية لمجتمع الفرد، وتأتى الأنا على المستوى الادراكي للفرد، وعن طريقها يتصل الفرد بالعالم الخارجي، لذلك يحدث الصراع بين محتويات الهو التي تطلب الإشباع ومحتويات الأنا الأعلى التي لاتقبل خروج هذه الغرائز إلا ضمن أطر سلوكية يفرضها المجتمع، فإذا فشل الفرد في مقاومة غرائزه وفي توجيهها نحو أنماط سلوكية مقبولة اجتماعياً كالزواج لإشباع الجنس أو العمل لكسب المال فإنها قد تخرج على هيئة سلوكيات مباشرة كالسرقة والقتل والاغتصاب، الأمر الذي يضر بالآخرين، واحياناً يأخذ هذا السلوك شكلاً رمزياً غير مباشر كان يسرق الفرد رغبة في إيذاء المسروق وليس بحاجة إلى المال (زهران، ١٩٩٩؛ المعاري، ١٩٩٦).

٥. الأمراض النفسية:

تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي، حيث يظهر المرض النفسي أو ما يسمى بالعصاب في صورة اضطراب يمس الجانب الانفعالي لدى الفرد، ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية أو اتصاله مع الواقع مثل الهستيريا، والقلق، والخوف. وقد ترجع أسباب هذه الأمراض إلى أحداث أليمة أو صدمات تعرض لها الفرد أثناء مرحلة الطفولة، أو إلى الصراعات المستمرة بين رغبات الفرد والعوائق التي يضعها المجتمع أمامه والتي تؤدي إلى الإحباط، الأمر الذي يجعل هذا الفرد يسعى للبحث عن الوسائل التي تخلصه من أمراضه وآلامه، ولذلك نجد أن الأمراض النفسية يمكن أن تقود الفرد إلى جرائم الاقتناء أكثر من جرائم العنف مثل السرقة والتزوير والرشوة والجرائم الجنسية (المعاري، ١٩٩٦؛ الصنيع، ١٩٩٣). كما إن الأمراض النفسية قد تؤدي إلى تغير واضح في سلوك الفرد كسرعة التهيج وسرعة الغضب والعجز عن ضبط انفعالات النفس والقلق والإسراف في سلوك حركي معين، كما قد يؤدي البعض من هذه الأمراض إلى إسراف الفرد في عادات معينة كالإسراف في التدخين أو الآكل أو النوم أو في تعاطي المخدرات، وبعض هذه الأمراض الحادة قد تدفع الفرد إلى العدوان علي ذاته أو الآخرين (الماضي، ٢٠٠٠).

٦. الأمراض العقلية:

إن الأمراض العقلية كالأمراض النفسية في كونها عامل من العوامل المؤدية للجريمة، حيث يعد المرض العقلي أو الذهان اضطراب شديد يشمل جميع جوانب الشخصية فيشل الإرادة والتفكير، ويفقد المريض القدرة على أدراك الواقع إدراكا صحيحاً، ويسلمه إلى هلاوس وأوهام تمنعه من تدبير شؤونه وعن التوافق الإجماعي، ومن الأمراض العقلية الفصام، ذهان المرح ، الاكتئاب والذهان الاضطهادي، والأمراض العقلية يمكن أن تدفع بصاحبها إلى الجرائم وخاصة جرائم العنف كالقتل والشروع في القتل أو التهديد بالقتل أو الضرب أو الاغتصاب الجنسي أو المثلية الجنسية أو الانتحار (المعاري، ١٩٩٦).

ثانياً. العوامل الخارجية:

ويقصد بها مجموعة العوامل البيئية التي تؤثر على الفرد بشكل من الأشكال، وقد يكون هذا الشكل ممثلاً في السلوك الإجرامي، و من أهم هذه العوامل، العوامل الاجتماعية، والعوامل الثقافية، والعوامل الاقتصادية (الصنيع، ١٩٩٣). وفيما يلي عرضاً لهذه العوامل :

١. العوامل الاجتماعية:

تلعب العوامل الاجتماعية دورا حاسما في جنوح الأفراد إلى السلوك الإجرامي، نظرا لكون الفرد كائن اجتماعي لا يستطيع الحياة بمفرده، فهو ولد وترعرع في جماعة، ثم يكمل بقية حياته متقلبا بين عدة أدوار داخل الجماعة (الصنيع، ١٩٩٣). وهذه الجماعات كما يلي:

أ. الأسرة:

هي الجماعة الأولى في حياة الإنسان، والتي لا يكون له خيار في كونه فرداً منها، ففيها يولد ويعتمد عليها كلياً في توفير جميع احتياجاته في سنوات عمره الأولى، وفي خلال نموه يتلمس مظاهر السلوك التي تمارسها الأسرة، فيقلد هذه السلوكيات ويكتسب منها المعايير والأخلاقيات التي تتعامل بها، فالطفل الذي يعيش في أسرة منحلة قد يقلد بعض السلوكيات السيئة، وقد يفقد احترام نفسه ووالديه والقيم الأخلاقية، فيعيش مترديا بين الظلم والقسوة والمهانة والخوف والعدوان، كما إن البيت المتصدع، سواء كان هذا التصدع نتيجة الطلاق بين الوالدين، أو هجرة،

أو وفاة أحدهما، أو سجن أحدهما بسبب ممارسته سلوكاً منحرفاً كإدمان الخمور أو المخدرات، أو الشذوذ الجنسي، أو ارتكاب الجرائم من أي نوع كانت، الأمر الذي قد يؤدي بهذا البيت إلى جعل الأطفال عرضة للوقوع في سلوكيات منحرفة، وإذا استمر هذا السلوك مع الفرد بعد ذلك فقد يصبح مجرماً منحرفاً في الكبر (الماضي، ٢٠٠٠). ولتوضيح دور الأسرة في انخراط الأفراد في السلوك الإجرامي قام وليام هيلي Willim Healy بدراسة علي ألف طفل جانح و وجد ما نسبته ٤٦٪ من هؤلاء الأطفال جاءوا من أسر متصدعة، وكذلك أكدت دراسة الباحثين الينور Aluner و جلوك Cluck حول دور الأسرة في جنوح الأحداث، حيث خرجا بنتائج مشابهة لنتائج دراسة هيلي (الصنيع، ١٩٩٣).

ب. المدرسة:

هي الوسط الاجتماعي الثاني الذي يبدأ فيه الفرد بتوسيع دائرة علاقاته الاجتماعية حيث تتعدد صداقاته ومعارفه، فقد يجنح الطفل إذا انضم إلى أصدقاء جانحين داخل المدرسة، أو قد تكون المدرسة ذات جو غير محبب للطالب لأي سبب من الأسباب مثل القسوة الزائدة من قبل المعلمين أو قلة ميل الطالب للدراسة أو صعوبة المعلومات المعطاة أو غيرها من الأسباب التي تدفع به إلى التغيب عن المدرسة، فتكون هذه الفرصة سانحة لأصدقاء السوء لجذبه إليهم فيلتحق بهم ثم يسلك سلوكهم، مما قد يؤدي به في النهاية إلى الاستمرار في هذا السلوك ليصبح مجرما في كبره (الصنيع، ١٩٩٣).

ج. الرفاق:

وهم مجموعة من الأفراد المقاربين للإنسان في عمره وميوله واتجاهاته ومنزلته الاجتماعية، وجماعة الرفاق تلعب دورا كبيرا في حياة الفرد من ناحية التأثير في سلوكياته، فإذا كان هؤلاء الرفاق من الصالحين يتوقع أن يكون سلوك الفرد صالحا بل ويزداد صلاح مع مرور الأيام، ولكن الخطر يأتي عندما يكون هؤلاء الرفاق منحرفين، الأمر الذي يقود الفرد للانحراف عاجلا أو آجلاً. وفي ذلك فقد أكدت بحوث العلماء مثل هيلي Healy و شو Cho و جلوك Cluck على أن ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية وليست فردية فلا تقتصر على فرد واحد، بل تعم جميع الأفراد المنضمين لجماعة واحدة، كما أكدت دراسة الجمعي ١٤٠٤ التي أجريت في سجون الحائر بمدينة الرياض

على مرتكبي عدة جرائم أن العامل وراء ارتكابهم هذه الجرائم هو انتمائهم لجماعة الرفاق المنحرفين والمجرمين (السيف، ١٩٩٦).

د. الحي:

يقصد بالحي الوسط الجغرافي الذي يشتمل علي مجموعة من الأسر المتجاورة (الجيرة)، وللجو السائد في الحي دور كبير في سلوك أفراده سلوكا سويا أو جانحا، فقد أوضحت دراسات عديدة منها دراسة شو Cho حيث درس تأثير الحي على خمسة أخوة أشقاء كانوا معروفين بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف شو الحي الذي سكنوا فيه بأنه منطقة جناح توفرت فيه أسباب عدم التنظيم الاجتماعي، وتشجيع السلوك الإجرامي عن طريق احترام المجرم، وإضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه، مما جعل هذا الحي بيئة فاسدة أنتجت هؤلاء المجرمين. كما أكدت دراسة فردريك Fredrik علي عصابات الأطفال في عدد من المدن الأمريكية وخرج بنتيجة أن جميع هذه العصابات تعيش في مناطق جناح (الصنيع، ١٩٩٣). كما أكدت دراسة مركز أبحاث الجريمة ١٤١٢علي أن معظم الجرائم قد ارتكبت في الأحياء الشعبية الفقيرة (السيف، ١٩٩٦).

٢. العوامل الثقافية:

تساهم العوامل الثقافية بدور كبير في انحراف سلوك الأفراد نظرا لقوة التأثير الذي تملكه علي نفسيات الأفراد داخل المجتمع (الصنيع، ١٩٩٣). وفيما يلي عرض لهذه العوامل:

أ. التعليم:

يعد تدني مستوي التعليم أو ما يسمي بالأمية من الأسباب التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي، إذ إن الأفراد الأميين قد يكون من السهل انقيادهم وتأثرهم بالنماذج التي أمامهم، خاصة إذا كانوا هؤلاء الأفراد يحترمون هذه النماذج ويؤمنون بسيرهم، فالأفراد الأميون قد لا يدركون خطورة العمل الذي يقومون به خاصة إذا كانت هذه النماذج تحسن لهم نتائج هذه الأفعال الإجرامية، ولذلك ينجرف هؤلاء الأفراد في هذه السلوكيات بغية تحقيق العديد من المكاسب الوهمية. وفي ذلك أكدت دراسة العالم الفرنسي كولي Coole على مجموعة من المجرمين وجد فيها أن جرائم العنف والعدوان كالقتل والجرائم الجنسية والحرق العمد يقوم بها مجرمون ترتفع

فيهم نسبة الأمية قياساً بالمجرمين الذين يرتكبون جرائم أقل عنفا كالسرقة و الاحتيال والتزوير والذين تقل بينهم نسبة الأمية (الصنيع، ١٩٩٣).

ب. وسائل الإعلام:

تلعب هذه الوسائل دورا كبيرا في تشكيل شخصيات الأفراد في المجتمع، من خلال ما تبثه من برامج مختلفة تؤثر علي سلوكيات الأفراد وقد تدفعهم أحيانا للوقوع في الجريمة، وذلك من خلال عرضها للجرائم بشكل مغرى ومشوق يثير الخيال ويدفع الأفراد، وخاصة الصغار منهم إلى تقليد هذا السلوك نتيجة إضفاء طابع البطولة علي الشخصيات الإجرامية من خلال مقاومتها لقوات الأمن، وكذلك من خلال عرض صور من حياة البذخ والترف والمتعة التي يعيشها المجرمون، كما أن بعض هذه الوسائل قد تدافع عن المجرمين بعرضها للحياة الصعبة التي يعيشون فيها من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مما يوجد تعاطفا جماعيا معهم داخل المجتمع، وقد يصل الأمر ببعض هذه الوسائل إلى تنمية الشعور المعادي للسلطات ورجال الأمن والقانون عن طريق تشويه الأحكام الصادرة من قبل هذه السلطات (آل سعود، ١٩٩٨).

٣. العوامل الاقتصادية:

وهي من العوامل التي لا يزال الجدال قائم في دورها في الجريمة في علوم الجريمة والسلوك الإجرامي، فهناك من يقرها وهناك من ينفيها، وهناك فئة ثالثة تعترف بدورها الجزئي في السلوك الإجرامي، ويمكن تقسيم العوامل الاقتصادية إلى قسمين هما الوضع الاقتصادي للفرد والوضع الاقتصادي للدولة (الصنيع، ١٩٩٣). وهي كما يلي:

أ. الوضع الاقتصادي للفرد:

لوضع الفرد الاقتصادي دور كبير في دفعه للجريمة في أحيانٍ كثيرة، فقد تواترت أقوال العديد من الباحثين منذ زمن طويل على أن الفقر أحد أسباب الجريمة، فقد رأى مثلاً أفلاطون أن السبب الأول والمهم في السلوك الإجرامي هو حب الثروة والجشع المادي، كما ذكر ديفريس Diverse الإيطالي أن ما نسبته ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من المجرمين جاءوا من طبقات فقيرة، وخرج سيرل بيرت Cyril Burt من دراسة له على الأحداث أجريت في إنجلترا على أن ٤٦٪ من هؤلاء الأحداث كانوا من أسر فقيرة. وفي لبنان أجريت دراسة على الأحداث المنحرفين فوجد أن ٥٤٪ منهم ينتمون

لأسرة فقيرة، والثرى وهو عكس الفقر قد يكون أحياناً سبباً من الأسباب المؤدية للجريمة فعندما يقوم الثري باستعمال ثرائه وجاهه للقيام بعمليات احتيال كبيرة لزيادة ثروته أو التلاعب بالأسعار أو احتكار البضائع والسلع أو التلاعب بأسعار العملات الأجنبية والأسهم والأوراق المالية كل ذلك يضر بمصلحة واقتصاد الوطن والمواطنين ويعتبر نوعاً من أنواع الجريمة التي يعاقب عليها القانون (الصنيع، ١٩٩٣).

ب. الوضع الاقتصادي للدولة:

قد يؤدي الوضع الاقتصادي المتردي للدولة إلى دفع بعض الأفراد للقيام بسلوك إجرامي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي أدى أليها ذلك الوضع. فقد قام رينمان Reinman ببحث الحالة الاقتصادية في مجتمع مدينة فيلادليفيا خلال الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٣٥ وأنه كان هناك أزمة اقتصادية عنيفة فوجد أن نسبة المنحرفين في المدينة عالية خلال تلك الفترة. وفي دراسة أخرى أجريت في لبنان لمقارنة عدد السيارات المسروقة في إحدى السنوات قبل الحرب مع سنة من سنين الحرب و الأزمة الاقتصادية وكانت السنة قبل الحرب هي عام ١٩٧٢وكان عدد السيارات المسروقة ١١٧٠ سيارة بينما في إحدى سنين الحرب والأزمة الاقتصادية وهو عام ١٩٨٧كان عدد السيارات المسروقة يقدر بثلاثين ألف سيارة، وهذا الفارق الشاسع بين العاملين يبين أثر الأزمات الاقتصادية في وقوع الأفراد في سلوك إجرامي (الصنيع، ١٩٩٣).

٣. السيكوباتية Psychopath:

تعد السيكوباتية أو السلوك المضاد للمجتمع Anti _ Social Behaviour ظاهرة تسود عالم اليوم وتعد نذيراً خطيراً لا ينبغي تجاهلها أو الإقلال من دلالتها, إذ أنه مع تزايد ما يواجه الفرد من إحباطات قد تقلب طاقاته العدوانية إلى الأفراد والجماعات, بما يمثل تهديداً خطيراً لكيان المجتمع إلى خطر التمزق والتفجير في الداخل، أضافه إلى تلك الأساليب الملتوية التي يستخدمها الأفراد ذو الشخصية السيكوباتية (عكاشة, ١٩٩٨). ويعد السلوك المضاد للمجتمع فئة من فئات الجناح أو امتداداً له. وقد وصف بينيل Pineal هذا السلوك بأنه حالة غير مألوفة لا يمكن وصفها تحت أي فئة تشخيصية من الاضطرابات النفسية والعقلية المعروفة. وفي عام ١٩٨١ قدم كوش Koch مصطلح الانحطاط السيكوباتي وأصبح شائعاً خلال النصف الأول من القرن العشرين، وظل هذا التشخيص مستخدماً في الطبعات المتتالية من الدليل التشخيصي والإحصائي للأمراض النفسية (DSM-IV) مع اختلاف في التسمية حتى استقر أخيرا على اضطراب

الشخصية المضادة للمجتمع Anti _ Social Behaviour (يوسف، ٢٠٠٠). و أشار العيسوي ١٩٩٧ في هذا الصدد إلى أن الشخصية المضادة للمجتمع عبارة عن نزعة مرضية أو شاذة لا يضع المصاب بها في طائفة المصابين بالذهان العقلي Psychosis أي المرض العقلي المرادف للجنون ولا تضعه في فئة المصابين بالعصاب النفسي Neurosis أي المرض النفسي، وإنما تضعه في فئة أصحاب الاضطرابات السلوكية (المطوع، ٢٠٠٠). ومع ذلك فمعظم أصحاب هذه الشخصية المنحرفة تكون قد ظهرت عندهم بوادر الانحراف والعدوانية في طفولتهم المبكرة، من خلال سلوكهم في المنزل والمدرسة والحي (مبيض، ١٩٩٥). ويعرف العيسوي (١٩٩٧) السيكوباتية بأنها " انحراف الفرد عن السلوك السوي والانخراط في السلوك المضاد للمجتمع والخارج على قيمة ومعاييره ومثله العليا وقواعده ". كما عرفها عكاشة (١٩٩٨) "بأنها الشخصية التي يتميز صاحبها بعدم الاستطاعة على مقاومة أي إغراء وثورته على تقاليد المجتمع بل على كل شيء ضد إرضاء أنانيته المفرطة التي لا يبالي معها بآلام الآخرين". ويعرفها الحاج (١٩٨٣) "بأنها حالات مرضية تظهر كاضطراب في السلوك يكون مضاداً للمعايير الاجتماعية وقد تلازم الفرد منذ نشأته أو تبدأ في سن مبكرة ويحدث هذا الاضطراب في فترات منقطعة أو بصفة مستمرة". كما عرف فهمي (١٩٦٧) الأشخاص السيكوباتيين بأنهم "الأفراد الذين تكون حالات الخلل في سلوكهم ومشاعرهم ظاهرة في تصرفاتهم وفي طريقتهم في التوفيق بين أنفسهم و البيئة".

ومن خلال التعاريف السابقة يعرف الباحث السيكوباتية بأنها اضطرابات سلوكية يعبر عنها صاحبها بمقاومة السلطة والثورة على الجماعة وعدم الاعتراف بمعايير وتقاليد وقيم المحيط الذي يعيش فيه. ويرى عكاشة (١٩٩٨) أن هذه الشخصية تنتشر بين نزلاء السجون والعاطلين والمجرمين نظراً لأنها تتميز بالاندفاع إلى العدوان وعدم التعلم من التجربة وعدم استطاعة صاحبها مقاومة أي إغراء، وتحرضه على تقاليد المجتمع بل وعلى كل شيء. وقد تنجح هذه الشخصية أحياناً في أدوار قيادية نظراً لأنانيتها المفرطة وطموحها المحطم لكل القيم والعقبات والتقاليد والصداقات في سبيل الوصول إلى ما يريد. .ويضيف مبيض (١٩٩٥) أن الشخصية السيكوباتية اضطرابا أكثر من كونها مرضاً نفسياً محدداً، ويتضح هذا من خلال التصنيفات والمسميات التي ذكرت لهذه الشخصية سواءً الشخصية اللاجتماعية، أو العدوانية، والغالب أن الشخصية اللاجتماعية لا تستعمل كتسمية للشخصية السيكوباتية عند من هم تحت سن الخامسة والعشرين.

والشخصية السيكوباتية هي شخصية شاذة، حيث يعتاد الشخص السيكوباتي سلوكاً شاذا أو عواطف فجة متمردة منذ الطفولة، وبالرغم من أن معدل الذكاء لدى الشخص السيكوباتي عادي أي أنه من متوسطي الذكاء ولا يصل إلى درجة التخلف العقلي، فانه يتسم بصفات سطحية في

الاستجابة العاطفية التي قد تصل إلى اللامبالاة والعجز عن الاستفادة من تجارب الحياة، أو من الردع والعقاب والاستهانة بالقيم الأخلاقية والعجز عن التكليف الاجتماعي. بل كثيراً ما يكون سلوكه مضاداً للمجتمع مستهيناً بما يلحق الغير من أضرار في سبيل مصلحته الشخصية، ومندفعاً دون تقدير للعواقب من أجل تحقيق لذة وقتية لحد معين مهما كانت تافهة ومنبوذة في المجتمع (الراضي، ١٤٠٧). ويتميز الشخص السيكوباتي بسلوك معادٍ للمجتمع، وقدرة ضعيفة على الحكم، وعجز عن التعلم من الخبرة والتمركز المرضي حول الذات، والعجز عن الحب، وانخفاض عام في معظم الاستجابات الوجدانية، وفقدان الاستبصار، والسلوك النرجسي والانغماس في شرب الكحوليات، وحياة جنسية غير منضبطة، وعدم التخطيط للمستقبل، وقد أشار كرافت Kraft عام ١٩٦٦ أن المظهرين الأساسيين المميزين للشخصية السيكوباتية هما تبلد الوجدان، والاندفاع في السلوك دون روية، وهي الصورة ذاتها التي رسمها ماكورد McCord وماكورد McCord للشخص المضاد للمجتمع (الشناوي وآخر، ١٩٩٨).

أعراض وخصائص السيكوباتية:

يمثل القلق حجر الزاوية في كل نوع من أنواع السلوك السيكوباتي، إذ أن وجوده يعني نذيراً بالخطر الذي يهدد أمن الفرد وسلامته النفسية وتقديره لذاته، كما يهدد إحساسه بالسعادة والرضى، وهو أمر يصاحب الصراع. كما أن الشخص مرتبط بمصاحبات فسيولوجية أو تغيرات فسيولوجية ناتجة عن القلق تتضمن الجهاز السيمبثاوي، كما تتضمن اتساع الحدقة وازدياد العرق في الكفين وازدياد نبضات القلب والتنفس السريع (جرجس، ١٩٥٧).

ويرى كروجر Kroger إن الشخصية السيكوباتية تشمل نوعيات الشخصية غير المتوافقة اجتماعياً ومهنيا، وقد تعاني اضطراباً خطيراً في المقومات الاجتماعية والخلقية على الرغم مما يبدو في الظاهر بأنها سوية ومقنعة، وقد تتصف الشخصية السيكوباتية بالانفجارات الانفعالية الشديدة والفشل، وعدم القدرة على تحقيق مطالب الحياة. كما يفتقد الأفراد المصابون بهذا الاضطراب الإحساس بما هو خطأ لعدم امتلاكهم مقاييس خلقية، فهم يتحايلون للحصول على لذتهم دون اعتبار للمشاعر الصحية، وهم كالأطفال يميلون إلى الإشباع الفوري دون أدنى تأجيل (داوود، ١٩٩١).

وقد أشار دسوقي (١٩٧٣) إلى مجموعة من الأعراض التي تظهر على الشخص السيكوباتي وهي كما يلي :

١. ضعف نمو الضمير: ويحدث من خلال عدم القدرة على التفهم أو التقبل للقيم الخلقية، وخداع الغير بالعبارات الرنانة والتظاهر بالتمسك للقيم والمبادئ والعادات الاجتماعية والأخلاقية المثلى، بهدف تظليل أفراد المجتمع بأنه واحدا منهم وهو يخفي البغض والكراهية لمبادئهم.

٢. التمركز حول الذات: فهو غير مسئول، محبط وضعيف في ملكة الحكم, يميل للبحث عن الإثارة والانحراف الجنسي الشاذ دون مراعاة لحقوق الغير.

٣. ارتباط اللذة بأهداف غير واقعية: فتراه لا يطيق صبرا على ملذات المستقبل أو الأهداف البعيدة المدى.و لا يقاوم الملل وكثير التغيير للعمل، والتغاير ملحوظ بين حالته الراهنة والأنا المثالية عنده.

٤. انعدام الشعور بالذنب: فهو يمثل الشعور بالذنب لا يعيشه في الحقيقة فسلوكه عدواني تجاه الغير مع أدنى شعور بالإثم.

٥. العجز عن الاستفادة من الأخطاء: يميل لعدم التعلم من خبرات الحياة العادية أو من العقاب، فمهما يصبح ماهراً في استغلال الناس وتفادي العقاب فأنه يسلك كما لو كان غير مسئول عن عاقبه أفعاله.

٦. القدرة على لبس القناع: يؤثر في الآخرين ويوقعهم بشخصية جذابة ومحببة بدون كلفة ويظهر روح المرح، والدعابة نموذج له والنزعة التفاؤلية والميل للتسلق الاجتماعي.

٧. علاقاته الاجتماعية ناقصة: فظ وساخر عادة غير متعاطف أو شاكر، مع عدم تأنيب الضمير في تعامله مع الآخرين. لا أصدقاء حميمين أو ولاء لأحد أو جماعة، عاجز عن فهم حب الغير له وإعطائه.

٨. رفض السلطة القائمة والنظام: يسلك كما لو أن القواعد الاجتماعية لا تنطبق عليه، كثيراً مما يبدي عداوة كبيرة تجاه السلطة الرسمية, تتمثل في تصرفات اندفاعية إجرامية. و في حياته غالباً صعوبات تتصل بسلطات فرض النظام التربوي أو القانوني, و ينجرف كثيراً في أفعال إجرامية، لكنه لا يصبح محترفاً حريصاً.

٩. التبرير والإسقاط والكذب ونقص الاستبصار: ينقصه الاستبصار في سلوكه و يتورط في الكذب ولو كان من الواضح أنه سينكشف في الحال، ولديه سرعة كبيرة في التبرير و إسقاط اللوم بالنسبة لسلوكه المفروض اجتماعيا.

١٠. مثير ومحزن ومخيب لآمال الغير: عبء ثقيل غالباً على أسرته وأصدقائه ويخلق قدراً كبيراً من الشقاء للآخرين, كثيراً ما يعد بأن يتغير لكن قلما يتحقق وعده باستمرار غير قابل للإصلاح.

ويضيف محمد (٢٠٠٠) بعض الأعراض التي تظهر على الشخص السيكوباتي وهي كما يلي:

١١. الفشل في الانصياع للمعايير الاجتماعية: فالشخص السيكوباتي لا يخضع للقانون فتراه يقوم بأفعال مضادة للمجتمع تؤدي إلى إلقاء القبض عليه من جانب السلطة وقد يقوم بمعاودتها دون الخوف والانصياع لتلك السلطة وأنظمتها.

١٢. سهولة الاستثارة العدوانية: كما يتضح من دخول الفرد في مشاجرات عديدة أو هجومه على الآخرين دون أن يكون ذلك من مقتضيات عمله أو الدفاع عن النفس أو الغير.

١٣. تكرار عدم الوفاء بالالتزامات المالية: وذلك من خلال عدم الوفاء بالدين أو الدفع المنتظم لما تتطلبه إعالة من يعولهم. كما يتضح من عدم استمرار الفرد في أي عمل.

ويرى هيليجراد و آخرون .Hilgard at al (1921) أيضاً أن أهم خاصيتين للشخصية السيكوباتية هما عدم الشعور بالذنب، وعدم حب الآخرين.

أنماط السيكوباتية:

هناك العديد من الأنماط والأشكال التي يظهر بها الشخص السيكوباتي والتي تصبح جزاء من تكوينه الشخصي. وقد ابرز لنا الداهري وآخر (١٩٩٩) مجموعه من هذه الأنماط وهي كما يلي:

١. السيكوباتي العدواني: وهي المجموعة التي تتضمن كثيري الشجار، والسكيرين غير المستقرين وأصحاب الميول السادية وأغلب معتادين الإجرام.

٢. السيكوباتي الناشز غير المتوافق: ويضم المرتكبين للجنح، والناشزين علي المجتمع الذي يسببون مشكلات عائلية واجتماعية، وكذلك المتوكلين الذين يعيشون بالقوة والعنف عالة على أمهاتهم وآبائهم أو أقاربهم ومجتمعهم.

٣. السيكوباتي الخارج: وأفراد هذه الفئة يظهرون ضعفاً ظاهراً في الخلق، مع شعورهم بعدم الأمان في داخل نفوسهم ويظهرون في سلوكهم الغرابة المميزة.

٤. السيكوباتي المتجول: يتصف أفراد هذه الفئة بعدم القدرة على التحكم في رغباتهم لا سيما رغبة الانتقال من مكان إلى آخر، دون سبب واضح ودون هروب من سلطة القانون لأنهم في الغالب ليس لديهم رضى الإجرام.

٥. السيكوباتي المتعصب: وهذا قد يكون من المصابين (بالبار انويا) ويشمل هذا النوع المصلحين أصحاب النشاط الديني المتشدد وهؤلاء يميلون للكفاية الذاتية، وهم متشوقون للعظمة ويتصفون بسرعة الغضب، وليس لديهم روح المرح.

٦. السيكوباتي المتعب القلق: ويصعب أن يفهم الناس، كما يصعب عليهم فهم الآخرين وليس لديهم إدراك لمشاعر الآخرين، أو رحمة بهم ويتميزون بالاهتمام بذواتهم فقط ومواقفهم عموماً غير اجتماعية.

٧. السيكوباتي عديم الشعور: وهذا يقترف أعمالاً عدوانية فيها عنف ضد أشخاص آخرين، أو جماعات، دون القدرة على التحكم في إندفاعاتهم ودون الإحساس بالخطأ أو الشعور بالذنب.

٨. السيكوباتي الانفجاري: وهو شبيه بعديم الإحساس من المجرمين ويوجد لدى هذا النوع حالات الغضب الانفجاري، وقد يتخذ السلوك العدواني نحو نفسه فينتحر.

٩. السيكوباتي المكتئب: الفرد في هذه الفئة لا يقدر نفسه وينظر للمستقبل نظرة متشائمة، وكل شيء في حياته يذكره بالخطر وكثيراً ما يفكر بالانتحار لكثرة همومه.

١٠. السيكوباتي صاحب النقص الخلقي: قادر على القيام بالأعمال العقلية، ولكنه لا يستطيع ملائمة نفسه لمطالب المجتمع، ولا يعرف ما نسميه خطأ أو صواب، لأن سلوكه أناني لا يراعي حقوق الآخرين أو مشاعرهم أو مصالحهم.

١١. السيكوباتي المريض بالكذب: وهو الذي يردد القصص الخيالية التي تخرج عن الحقيقة والمعقول، بهدف الارتياح النفسي وخفض توترها لداخلي، أمثال فاضحوا الأعراض وكاتبوا العرائض والتقارير الكاذبة. وقد أضاف عكاشة (١٩٩٨) بعض الأنماط للسيكوباتية وهي:

١٢. السيكوباتي المتقلب العاجز: وهو كثير الشبه بالشخصية العاجزة فنجده دائماً في عمل متغير لا يستطيع المثابرة على عمل واحد أكثر من شهور، ويتخلل ذلك مشاجرات ومشاحنات وثورة ضد نظام العمل وعدم الاهتمام بنتائج ذلك السلوك. وينحرف أصحاب هذه الشخصية إلى الإدمان و الشذوذ الجنسي أو الجرائم البسيطة ويصبحون من متوهمي العلل البدنية والمترددين على العيادات الطبية.

١٣. السيكوباتي العدواني المتقلب الانفعال: وهي أقل شيوعاً من النوع السابق ولكنه يضاد المجتمع بطريقة أكثر ضرراً، ويندفع هؤلاء لجريمة والقتل والاعتداء على الغير لأتفه الأسباب، أما المتبلد انفعالياً فيتناسى ولاءه وأصدقائه في سبيل مصلحته الشخصية ويهجر زملائه لمنافعه الذاتية.

١٤. العدوانية Aggression:

بات العدوان في العصر الحديث ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار تكاد تشمل العالم بأسره، ولم يعد العدوان مقصوراً على الأفراد إنما اتسع نطاقه ليشمل الجماعات في المجتمع الواحد، وكذلك

بعض المجتمعات في عمومها, ولذلك بدأ الاهتمام بدراسة السلوك العدواني بين الأفراد من علماء النفس والاجتماع وغيرهم من المهتمين بهذا المجال وقد كان أول المهتمين بدراسة السلوك العدواني ماكدوجل Makdoogl في كتابه "مقدمة لعلم النفس الاجتماعي". وقد ظهرت أول إشارة لسمات العدوان في فهرس مجلة الملخصات السيكولوجية وبعد ذلك قدم دولارد Dollard أول محاولة جادة للبحث التجريبي المنظم للعدوان البشري وهي الخاصة بالإحباط والعدوان (زهران, ١٩٨٠).

ويشير باندورا Bandera إلى أن السلوك العدواني سلوك يحدث نتائج مؤذية أو تخريبية أو يتضمن السيطرة على الآخرين جسمياً ولفظياً، وهذا السلوك يتعامل معه المجتمع بوصفه عدواناً (إبراهيم, ١٩٩٤). كما يعرف سكوت Scott (1967) العدوان بأنه "النزعة إلى ابتداء المقاتلة كخطوة وسط بين الجينات والسلوك". وعرف السيد (١٩٩٨) العدوان بأنه "سلوكاً ظاهراً أو خفياً لفظياً أو غير لفظي يتمثل في جور طائفة على أخرى وإجحاف جماعة بجماعة وتحامل فرد على فرد آخر". كما عرف طريف شوقي العدوانية بأنها "أي سلوك يصدره فرد أو جماعة تجاه فرد أو جماعة أملته مواقف الغضب أو الإحباط أو الدفاع عن الذات والممتلكات أو الرغبة في الانتقام أو الحصول على مكاسب معينة ترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي بصورة متعمدة بالطرف الآخر" (ربيع, ١٩٩٤). ويعرف العدوان أيضاً بأنه تلك النزعة أو مجمل النزعات التي تتجسد في تصرفات حقيقية أو خيالية ترقى إلى إلحاق الأذى بالآخر وتدميره وإكراهه وإذلاله (موسى, ١٩٩٨).

أنماط العدوانية:

يشير كل من ربيع (١٩٩٥) وإبراهيم (١٩٩٤) إلى أن هناك العديد من الأنماط التي يتصف بها الشخص العدواني وهي كما يلي:

١. العدوان الإيجابي في مقابل العدوان المرضي: والعدوان في شكله السوي البناء والمرضي الهدام كما يرى أيريك فروم و فرويد أن هناك درجات أو أشكال من العدوان تعتبر مقبولة كالدفاع عن النفس والدفاع عن الممتلكات وغير ذلك، مما يحافظ على حياة الفرد وبقائه في مواجه الأخطار المحيطة به، والبعض الآخر هو العدوان الهدام المدمر المرضي الذي لا يحقق هدفاً ولا يحمي مصلحة أو هو بالأحرى العدوان للعدوان ولذلك يعتبر الشكل السائد لدى ذوي اضطراب السلوك .

٢. العدوان المتعمد والعدوان العارض: فالأول هو الذي ينطوي على النية والقصد والتخطيط، بينما يحدث الثاني دون قصد أو بطريق الخطأ, و إن كان البعض ينفي عن هذا الأخير صفة العدوان على اعتبار أن النية والقصد شرط من شروط العدوان.

٣. العدوان الفردي في مقابل العدوان الجمعي: العدوان الفردي هو الذي يصدر عن فرد واحد ضد فرد أو ضد الجماعة أو ضد معايير المجتمع, والجمعي هو الذي تمارسه جماعة ما ضد فرد أو أفراد آخرين.

٤. العدوان الوسيلي والعدوان الغائي: فالأول هو الذي يهدف استخدامه كوسيلة للحصول على شيء ما (كالممتلكات) أو كأسلوب لاختيار رد فعل شخص آخر, أما الثاني فهو الذي يفتقد للتفسير والتبرير ولا يهدف إلى تحقيق شيء وكأنه عدوان من أجل العدوان فقط.

٥. العدوان البدني في مقابل العدوان اللفظي: والأول يحدث عندما يستخدم المعتدي أجزاء جسمه أو يستعين بوسائل أخرى كالأسلحة والسكاكين لإيذاء المعتدى عليه، واللفظي هو الذي يشتمل على السب والإهانة وخدش الحياء والتجريح.

٦. العدوان الموجب في مقابل العدوان السالب: والأول ينطوي على المبادءة والتصرف والفعل بما يسبب الإهانة أو الأذى لطرف آخر، أما العدوان السلبي فهو الامتناع عن القيام بأفعال من شأنها دفع الضرر عن الآخرين أو تتم عن رضا لما يحدث، وتعكس نوعاً من اللامبالاة وعدم الاهتمام.

٧. العدوان الاستجابي في مقابل العدوان التلقائي: ويشير الأول إلى السلوك العدواني الذي يمثل رد فعل على سلوك آخر أعتبره الشخص عدواناً عليه, والتلقائي هو الذي يأخذ طابع التحرش ويفتقد للمبررات ويعبر عن رغبة أصيلةً وثابتة في العدوان.

٥. السيطرة Dominance:

هي العمل من أجل بلوغ الكمال التام، والتقدم إلى الأمام لأجل تحقيق العديد من الأهداف التي تشبع رغباته وتطلعاته (الشناوي, ١٩٩٤). وتظهر عندما يكون العنصر الامتثالي هو السائد علي الفرد أي لا يمكن فعل شئ إلا إذا كان مطلوباً، ويعني ذلك أن الأفراد الذين تميزون بالذات المثالية تكون شخصية السيطرة هي الغالبة علي سلوكهم (آل سعود, ١٩٩٨). حيث تعبر السيطرة عن نزوع الفرد إلى القوة في المواقف الشخصية وجهاً لوجه مع الآخرين وكسبهم (مليكه, ١٩٩٧). كما يشير السعيد (١٩٩٢) إلى أن السيطرة هي "القدرة على التأثير في الآخرين وكسب احترامهم ، والسيطرة عليهم وعدم الاستسلام بسهولة لمختلف المواقف". وقد عرفها ربيع (١٩٩٨) بأنها "الميل إلى توجيه الآخرين والقدرة علي القيادة والجاذبية الاجتماعية، والقدرة علي الاستمرارية والتواصل في الجوانب الخاصة بالعلاقات الاجتماعية، والرغبة في فرض الذات".

و تشير الدرجة المرتفعة علي مقياس السيطرة إلى أن الشخص المتصف بها قادر علي أن يتولى مسئوليته عن نفسه، وانه واثق من ذاته ومن قدراته، وانه قادر علي معالجة المشكلات بأسلوب واقعي متمركز حول المهمة، وهو يشعر بالكفاءة في قدرته علي التغلب علي المشكلات التي قد يواجهها (مليكة، ١٩٩٧).

ومن خلال التعريفات السابقة تشير الدراسة الحالية إلى إن السيطرة "دافع يحرك الفرد إلى كسب الآخرين والتأثير فيهم من خلال التفاعلات الاجتماعية، ويتصف الشخص المسيطر بالاستقلالية والإيجابية والاقتناع بالذات والحكمة في مواجهة المشكلات وعدم الاتكالية. ويشير مليكه (١٩٩٧) إلى أن الشخص المسيطر قادر على التأثير على الآخرين والحصول على احترامهم، والتحكم فيهم، وليس من السهل مضايقته وهزيمته لأنه يشعر بالأمن والاطمئنان والثقة بالذات في مواقف المواجهة. وقد أشار ربيع (١٩٨٨) إلى إن السيطرة تكون دائماً عكس الاستسلام والخضوع، أي الانصياع للآخرين والاتكالية وتجنب المواقف السيادية والقنوع بالمراكز الخلفية وعدم الرغبة في فرض الذات. ولذلك نجد أن الشخص الخاضع بعكس الشخص المسيطر في أفعاله وتصرفاته اتجاه المواقف المختلفة، فهو أضعف في الاتصالات وجهاً لوجه، في حين يجد الصعوبة في تأكيد ذاته والدفاع عن حقوقه وآرائه، ولذلك فمن السهل التأثير فيه ومضايقته من قبل الآخرين، وعندما يجد الشخص المسيطر والشخص الخضوعي نفسيهما في موقف صراع فإن الشخص المسيطر هو الذي يجد طريقة لكيفية التعامل التي تكون مرضية لذاته.

أنماط السيطرة:

١. السيطرة الإيجابية: إن الشخص الذي تغلب علي سلوكه السيطرة بنوعها الإيجابي يكون دائم النزوع إلى التأثير في الآخرين والحصول علي احترامهم، فهو واثق من نفسه متحرر من الشكوك والأوهام الذاتية، سلوكه حسن ومستقيم ومتعاون مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، متفائل يتحرك دائما إلى الأمام بصورة واقعية ومتمركز حول المهام المنوطة به، يتسم بالكفاءة في مواجهة العقبات، مثابرته وحاجته هي إكمال العمل الذي بصدده، وإحساسه قوي بضرورة أداء الواجب، يتوقع منه القيام بدور نشط في الحصول علي تقبل الجماعة للمسئولية وتوزيع التضحيات والالتزامات بين أعضائها (مليكة، ١٩٩٧؛ ربيع، ١٩٨٨). نستنتج من ذلك بان الشخص المتصف بالسيطرة الإيجابية همه مساعدة الجماعة في تخليصهم من آلامهم والتعاون مع أعضائها من اجل خلق مجتمع راقي في عاداته وقيمه وسلوكه، وبذلك قد نجد بان ذلك الشخص من اكثر الناس تفاعلا وتأثيرا علي الآخرين.

٢. السيطرة السالبة: إن الشخص الذي تغلب علية هذه الشخصية هو شخص انهزامي جبان، يفضل أن يتولي الآخرين المسئولية عنه في تصريف أموره وشئونه، يحب الاعتماد علي الغير في تدبير حياته، سطحي ويتسم بالجمود وعدم المرونة، لديه الحب في مسايرة الأقوياء بالولاء لهم والخوف من مخالفتهم، لا يشعر بالثقة في ذاته، يحب الظهور من خلال رفضه لقيم ومبادئ الجماعة (مليكة، ١٩٩٧؛ ربيع، ١٩٨٨). نستنتج من ذلك إن الأفراد من هذا النوع من السهل انخراطهم في السلوكيات الإجرامية لأنهم قد يجدون فيها حلا للصراعات الناتجة عن ضعفهم ومسايرتهم للآخرين. كما انه ليس من الضروري أن تكون هذه الشخصية هي الوحيدة التي لديها القابلية للانحراف الإجرامي. إذ أن الشخصية التي تغلب عليها طابع السيطرة الإيجابية قد يكونون أيضا معرضين للانحراف بغية السيطرة الكاملة والتحكم والقيادة للمجتمع وأعضائه.

٦. قوة الأنا Ego Strength:

يتكون البناء النفسي للإنسان من ثلاثة نظم أساسية الهو Id، والأنا Ego، والأنا الأعلى Super-Ego رغم أن لكل جزء من هذا البناء وظائفه وخصائصه ومكوناته ومبادئه وينامياته وميكانزماته التي يعمل وفقاً لها. إلا أنها تتفاعل معاً تفاعلاً وثيقاً بحيث يستحيل فصل تأثير كل منها على الآخر وتقدير وزنه النسبي في سلوك الإنسان (غنيم، ١٩٧٥).

يعرف السعيد (١٩٩٢) قوة الأنا بأنها "قدرة الفرد على التعامل مع الآخرين والتحكم في التعامل معهم، واكتساب تقبلهم عن طريق اختلاق انطباعات طيبة وحميدة عنهم، والتوفيق بين الجوانب الثقافية والاجتماعية للمبادئ الأخلاقية إلى جانب احترام الذات". كما عرف الحاج (١٩٨٦) قوة الأنا بأنها "القدرة على التصدي لكافة الضغوط الداخلية (الانفعالية والنفسية) والضغوط الخارجية (البيئة الاجتماعية)". في حين عرفها كفافي (١٩٨٢) "بأنها الركيزة الأساسية في الصحة النفسية والتي تشير إلى التوافق مع الذات والمجتمع مع خلو الفرد من الأعراض العصابية والإحساس الإيجابي بالكفاية والرضا". وقد عرفها سيموندس Symonds (1971) "بأنها القدرة على التعامل بنجاح مع البيئة والعيش معها وفق قدرات محددة وخطط موضوعية مع القدرة على ضبط الانفعالات". كما عرفها بارون Barron (1963) بأنها "القدرة على التكيف في مواجهة مشكلات الحياة والتعامل بكفاءة وفاعلية في المواقف المختلفة".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بان قوة الأنا تشير إلى قدرة الفرد على التعامل الفعال والمتزن حيال المواقف الضاغطة، والقدرة على تحقيق التوازن الفعال بين إندفاعاته الداخلية والخارجية.

النظريات المفسرة لقوة الأنا:

أ. نظرية التحليل النفسي:

ينظر فرويد Freud إلى الأنا علي إنها ذات سالبة وإنها محكومة بغريزتي الجنس والعدوان، وقد اعتبر أن وظيفة الأنا التوسط بين دوافع الهو Id وضوابط الأنا الأعلى Super-Ego وانطلاقاً من مبدأ حفظ الطاقة الذي يقول: أن الطاقة لا تفنى ولا تتبدد، وإنما تتحول من حالة إلى أخرى. لذا يرى فرويد أنه إذا قامت الأنا بدفع بعض مشاعر الهو إلى اللاشعور فإنها لا تخفت ولا تنتهي وإنما تتحول إلى نمط آخر من أنماط السلوك، وحتى تتمكن الأنا من التوسط بين الهو والأنا الأعلى فإنها ستستخدم ما يعرف بحيل الدفاع أو ميكانزمات الدفاع كالعدوان Aggression والتعويض Compensation (الشناوي، ١٩٩٤). ويشير إلى أن الأنا تنمو من الهو نتيجة لحاجة الكائن للتعامل مع الواقع لأجل إشباع حاجاته الغريزية، ورغم أن الأنا يبحث عن اللذة ويتجنب عدم اللذة فإنه يكون تحت تأثير مبدأ الواقع Reality Prenciple والذي يعني تأجيل الاشباعات الفورية تلبية للمطالب الاجتماعية (الشناوي, ١٩٩٤). ولذلك تعتبر الأنا مركز الشخصية الإنسانية ومصدرها وهي مقر تحليل المعلومات واتخاذ القرارات، حيث من خلالها يتصل الفرد مع عالم الواقع، فهي مصدر الضبط والشكل الذي يبدو عليه الفرد أمام الآخرين، في حين تنمو قوة الأنا Ego-Strength من خلال تفاعل الفرد مع المحيط البيئي حيث يتعرف الفرد على حدوده وطاقاته وإمكاناته وقدراته، وبالتالي يطور مفهوماً لذاته بناء على تلك القرارات، وتعمل الأنا على ضبط دوافع الهو ونوازع اللبيدو فهي تمثل الحكومة التي تشرف على تطبيق القوانين والتشريعات لضبط الأمور. لذا تعمل الأنا الأعلى Super-Ego علي خلق حالة توازن للفرد (1984 , Corsini). وعندما تعد حالة التوازن مرادفا لقوة الأنا قد يطلق أحياناً مصطلح قوة الأنا مرادفاً لمصطلح الثبات الانفعالي Emotional Stability أو الاتزان الوجداني، وفي حين يعد الفرد الذي يتمتع بأناً قوية خالياً من الأعراض العصابية, تعتبر قوة الأنا هي القطب المقابل للعصابية Neurotism، حيث يفترض أن هناك متصلاً يقع في أحد طرفيه قطب قوة الأنا في حين يقع في الطرف المقابل قطب العصابية (فايد، ١٩٩٧). وبهذا تعد قوة الأنا سمة من سمات الشخصية التي تفصح عن نفسها في القدرة على مواجهة المواقف والصعوبات التي تزخر بها حياة الفرد، وقد أشار ربيع ١٩٨٨ إلى أنه يمكن التمييز بين الأشخاص الذين يتسمون بقوة الذات أو "قوة الأنا" والأشخاص الذين يتسمون بضعف الذات أو ضعف الأنا, ذلك أن الذين يتسمون بضعف الأنا weak Ego يمكن

وصفهم بالاندفاعية وقلة الصبر والتضعضع، أما الذين يتسمون بقوة الأنا Ego-Strength فهم على العكس من ذلك إذ يتسمون بالتروي والمتانة والتبصر في الأمور ومختلف المواقف (ربيع، ١٩٩٥).

ويختلف يونج Yung في فهمه للانا مع فرويد، حيث يرى أن الأنا هي الإدراك الشعوري للذات إذ أن الأنا مسئولة عن مشاعر هويتنا وإستمراريتنا، حيث يري إن من خلال وعينا الشعوري بمشاعرنا نبني حساً ذاتيا، فالأنا عبارة عن مجموعة معقدة ومركبة من الأفكار الشعورية والتي تشكل مركز إدراك الفرد، وتظهر فاعليتها بدرجة كبيرة في أحداث الاستمرارية وتكوين الهوية وهذا الإحساس يتطور في نفس الفرد في الرابعة من عمره. وقد ساعد على نموها النمو الجسمي والذي ينمي الاختلاف بين أنا ولا أنا I and no I وعن طريق الخبرات والتي يمكن إرجاعها إلى إحساس موضوعي بالهوية (الزعبي، ٢٠٠١؛ عبد الرحمن، ١٩٩٨).

كما اختلف ادلر Adler أيضا مع فرويد في فهمه للانا، واكد بان الشعور هو مركز الشخصية وان الإنسان كائن شعوري يعرف نقائصه وأسباب سلوكه ويدرك أهدافه التي يسعى إلي بلوغها (القريطي، ١٩٩٨). ويؤكد ادلر على إن نمط الحياة هو الذي يفسر سلوكيات الإنسان، أي أن سلوك الإنسان يفسر من خلال مخطوطة حياته التي اختطها في طفولته المبكرة خاصة في الخمس سنوات الأولي من عمره، ويري إن أسلوب الحياة يعبر عن هوية الفرد عن نفسة (العزة وآخر، ١٩٩٩). كما عزز مفهوم الذات الخلاقة تأكيدات ادلر بأن الأفراد يصنعون شخصياتهم من المواد الخام الموجودة في الوراثة والبيئة وبهذا المفهوم أعاد ادلر الشعور إلي مركز الشخصية (انجلر، ١٩٩١).

وتري هورنيHorney أن القلق الأساسي وانعدام الأمن في المنزل هما من العوامل التي تؤثر في تشكيل الشخصية، لذا فإن الفرد يلجأ إلي عده أساليب حتى يقلل من عزلته وعجزه، ولذلك قد يصبح عدوانيا ليستعيد الحب الذي فقده، أو قد يكون لنفسه صوره مثالية (الزيود، ١٩٩٨).

وقد أكد فروم Fromm على أن عملية التربية التي يسودها الإحباط والمنع تؤثر بشكل خاص من حيث إرهاف حس الفرد بالفرق بين الأنا والأنت أي بين الذات النامية والآخرين. ويري فروم بان التربية لابد إن تنطوي على بعض الخطر والإحباط، ولكن المهم هو نوع الإحباط والخطر وخاصة فيما يتعلق بوجهة نظر ألام أو من ينوب عنها. فألأم إذا كانت محبة لطفلها، لن يطرأ على شخصية الطفل أي ضرر، وإذ ما نشأ الطفل في جوا من الاحترام والتقبل والحب ينشأ سليماً محترماً لذاته وللآخرين، أما الأمهات والأباء الذين يغالون في حماية أطفالهم فإنهم يوقعون اشد الضرر بشخصيات أبنائهم حيث يحدون بهذا الأسلوب من نمو ذات الطفل ويشعرونه بالعجز والقصور في المجتمع (الزعبى، ٢٠٠١).

ويؤكد سوليفانSullivan على أن الذات تتكون من تفاعل الفرد مع الآخرين في المواقف الشخصية, إذا أن الأساليب المتعددة التي تحكم تبادل العلاقات الشخصية في مواقف تفاعل الفرد مع والدية والأشخاص المحيطين به، هي المنبع الرئيسي لظهور الذات التي تتكون لتحافظ على الشعور بالأمن ولمواجه العقبات في مواقف التفاعل. وتنشأ الذات عند سوليفان نتيجة التجارب الاجتماعية العديدة التي يمر بها الطفل منذ فترة الرضاعة، واتصال الطفل بثدي أمه لإشباع حاجاته العضوية وتخفيف التوترات التي تنتج عن عدم الإشباع, وتمهد عملية القمع أثناء عمليات التربية السبل إلي نمو الذات, لذا فان عدم إشباع حاجاته بشكل مباشر يؤدي إلي شعور الطفل بالقلق والتوتر وعد الارتياح (الزيود, ١٩٩٨).

وتري أنا فرويد Anna Freud إن الأنا فاعلة و قد وضعت بذلك مصطلح الخط التطويري Developmental Line مشيرة إلى سلسلة من تفاعلات الأنا و الهو حيث يقلل الأطفال من إتكاليتهم على الضوابط الخارجية، وتزداد قوة الأنا مما يعني زيادة تفاعلهم في العالم الذي يعيشون فيه وإجادتهم للكثير من المهارات ولذلك أوجدت أنا فرويد ستة خطوط للتطور وتؤكد قدرة الأنا على التكيف مع الأوضاع البيئية الشخصية الداخلية وهي "الإتكالية مقابل الاعتماد الذاتي الانفعالي، المص مقابل الأكل، التبول والاتساخ مقابل السيطرة على الأمعاء والمثانة، اللامبالاة مقابل المسئولية، التعب مقابل العمل، والأنانية مقابل الشللية" (الغامدي، ٢٠٠٤).

ويري هاينز هارتمان Heinz Hartman أن الأنا قوة مستقلة وذاتية مهمة، قوتها لا تنبع بالضرورة من الهو كما اعتقد فرويد. لكن الأنا والهو تمتد إلى الاستعدادات الموروثة التي تلي مراحل مستقلة من النمو التطور، وبهذا تتعدى وظائف الأنا الألم وإشباع الغرائز، ويصف هارتمان الأنا بالإدراك والانتباه والذاكرة والاعتقاد والمنطق والسلوك ويظهر في تأثيرها على السلوك العادي، ويرى أنه من خلال التجارب والخبرة والتكيف يمكن أن تصبح الأنا متميزة بصورة أرقى من المناورات الدفاعية والغرائز الأصلية (عبد الرحمن، ١٩٩٨؛ انجلر، ١٩٩١).

كما ذهب روبرت وايت Robert White إلى أبعد مما نظر إليه فرويد عن مراحل النمو النفسية الجنسية، فيرى أن "المرحلة الفمية تذهب كدليل لنمو الأنا إلى استعداد الرضيع الكلى للتأقلم مع البيئة، والمرحلة الشرجية تذهب كدليل لنمو الأنا إلى الصراع من الاستقلالية، والمرحلة الأوديبية تذهب كدليل لنمو الأنا على تعامل الطفل مع العالم من خلال اللغة والتخيل في حين تتطلب السلوكيات التكيف لتضمن حلاً وسطاً مهيأ للرغبات والغرائز والمتطلبات الدالة به، ومرحلة التمدن تذهب كدليل لنمو الأنا لتطوير مهارات اجتماعية من خلال التفاعل الاجتماعي في المدرسة، ومرحلة المراهقة تذهب كدليل لنمو الأنا على الاندماج في المهارات وتطوير معنى للهوية والسعي لاختيار الأهداف وزيادة النشاط الاجتماعي". كما يرى أيضاً أن الأنا مستقلة في طاقتها

عن الهو حيث لاحظ أن الأنا تؤجل إشباع رغبات الهو من اجل أن تؤمن حلاً أكثر إرضاء وقبولاً، وهو بذلك يؤمن بتحرر الأنا كلية من اعتمادها على الهو (الغامدي، ٢٠٠٤؛ انجلر، ١٩٩١).

كما أن مارجريت ميهلر Margaret Mahler قد اكتشفت أن جذور الهوية وقوة الأنا وحل الصراع يسبق عقدة أوديب، وقد حددت ميهلر مرحلتين قبل عملية التطور الشخصي وهما "التكامل العادي، والانغماس أو الانشغال الذاتي العادي". كما حددت أربع مراحل للانفصالية وهي "التفريق من ٥ .٩ شهور، والممارسة من ١٠ – ١٤ شهر، وإقامة العلاقات الودية من ١٤ – ٢٤ شهر، والاندماج من ٢ – ٣ سنوات (الغامدي، ٢٠٠٤؛ انجلر، ١٩٩١).

كما تري هاينز كوهت Heinz Kohet أن اضطرابات الذات تنشأ من فشل في التعاطف الأبوي، فالأطفال يريدون استجابة صحيحة لحاجاتهم الطفولية، وان معظم الوالدين قادرين على الاستجابة بدقة لحاجات أطفالهم الداخلية، وهذه الاستجابات تساعد في بناء واستمرارية مبكرة للانا، وبدون مثل هذه الاستجابات من المحتمل ترك الأطفال في اضطرابات نرجسية، تجعلهم يبحثون عن الآخرين من أجل إثبات الذات (انجلر، ١٩٩١).

ويري اريكسون Erikson أن نمو الأنا وقوته تكتسب خلال الحيلة مع التقدم في المراحل الثمان التي حددها، حيث يري أن الفرد في كل مرحلة يمر بأزمة نفسية اجتماعية، ويؤدي حلها الإيجابي إلى اكتساب الأنا لفاعليات جديدة (زهران، ١٩٩٩). ويشير اريكسون إلى أن مرحلة الرشد تتميز بصراع العطاء والركود، حيث يتضمن الإنتاج والعطاء اكثر من مجرد الأبوة، فهي تعني القدرة علي ان تكون منتجاً ومبدعاً في عدد من مجالات الحياة خصوصاً تلك التي تظهر اهتماماً برعاية الأجيال التالية للفرد الراشد ليشارك بحيوية في تلك العناصر التي تتطلبها ثقافته والتي سوف تساعد في تعزيز وتقوية هذه الثقافة، أما الفشل في عمل ذلك وهو المساهمة الحيوية أو عدم المشاركة فيؤدي إلى ظهور مشاعر من الركود والملل أو الجمود والافتقار إلى العلاقات الشخصية التبادلية (انجلر، ١٩٩١).

وبعد استعراض نظرية التحليل النفسي واتجاهات علماءها، يمكن القول بان فرويد نظر إلى الأنا علي أنها سلبية وإنها محكومة بغرائز الجنس والعدوان. في حين رفض ذلك كل من ادلر ويونج وأشارا إلى أن الأنا اكثر فاعلية. واهتم كل من فروم وهورني وسوليفان بأهمية العلاقات الاجتماعية في تكوين الأنا، فقد ركزت هورني علي أهمية المنزل ودوره في تكوين الأنا، في حين ركز فروم علي دور المجتمع، واهتم سوليفان بالعلاقات التبادلية. وركز الفرويديون الأكثر حداثة، وهم أنا فرويد وكوهت وميهللر ووايت وهارتمان واريكسون علي أن الأنا فاعلة قادرة علي التكيف.

ب. النظرية السلوكية الراديكالية:

يري سكنرSkinner أن محاولة فهم أو شرح الشخصية باستخدام مصطلحات أو بناءات داخلية كالهو والانا والأنا الأعلى معناه الحديث بصورة خيالية، لان المصطلحات الخفية غير مجدية في فهمنا لجوانب الشخصية لأنها تعرض بطريقة لا يمكن ملاحظتها مباشرة, ولذلك اقترح سكنر تجاهلها وعدم الالتفات إلى أي نوع من التركيبات الداخلية للشخصية, واقترح بدلاً من ذلك التركيز على التأثيرات البيئية والتي تحدد بسلوك الفرد. إذن سكنر يقترح من اجل فهم الشخص أنه ليس من الضروري أن تفترض وجود أي تركيب داخلي للشخصية, ومعني ذلك أن الواحد يمكن أن يعتبر هذا الشخص أو ذاك كما لو كان كيانا فارغا، ويلاحظ كيف أن التغيرات البيئية تؤثر في سلوكه. إن مصطلح الشخصية يعتبر عند سكنر غير ضروري, حيث أن سلوك الفرد يمكن فهمة بالكامل من خلال استجابات معينة للقوى والعوامل البيئية المختلفة, نستنتج من رأي سكنر أن الذات الإنسانية تتشكل من خلال التفاعل مع عوامل البيئة التي تحدد سلوكه (انجلر, ١٩٩١). وقد شرح سكنر مصطلح ضبط الذات Self–Control بلغة الاشراط والتعزيز بدلا من كونه شعورا أو وعيًا داخليًا، حيث يرى أن السلوكيات الإنسانية لم تبدأ من الداخل أو من الذات ولكنها ترجع إلي الاشراط, ويرى سكنر أن الذات ماهي إلا مجرد مجموعة ثابتة من السلوكيات تم نقلها بواسطة مجموعة منظمة من إمكانات التعزيز (عبد الرحمن، ١٩٩٨).

ومن خلال هذا العرض للنظرية السلوكية الراديكالية ممثلة في العالم سكنر، الذي يشير بان الأنا تتكون من خلال المثيرات المختلفة وما تتعرض له هذه المثيرات من اشتراطات كالتعزيز مثلا. وان سلوك الفرد محكوم بالاشتراطات التي يتعلمها.

ج. النظرية السلوكية الجديدة:

يري دولاردDollard وميلر Miller أن الشخصية تتكون أساسا من عادات الاستجابة المتكررة التي تصبح علي شكل عادات, يكتسبها الفرد من استجابته للمثيرات الطبيعية عن طريق عملية التعلم, فالشخصية في نظر دولارد وملير تنمو في ضوء مبادئ التعلم, وهذا يدل علي أن الشخصية يمكن أن تتعدل وتتغير في ضوء ما يتعرض له الفرد من ظروف. ويري دولارد وميلر أن الشخصية غير السوية هي التي تقوم بسلوك متعلم باعتباره وسيلة للتعبير عن الدوافع المكبوتة, وهي بذلك تساعد

على التخفيف من القلق والتوتر (الزيود، ١٩٩٨). ويرفض دولارد وميلر استخدام المكونات التركيبية المختصرة للشخصية، فهما لا ينسبان الإزعاج والشعور بالذنب إلى الأنا الأعلى ولكن إلى استجابات الخوف غير المصنفة التي ترتبط بالمثيرات أثناء مرحلة الطفولة (عبد الرحمن، ١٩٩٨).

وبالنظر إلى ما سبق الحديث عنه في النظرية السلوكية الجديدة وأراء كل من دولارد وميلر، يمكن القول بان الأنا تتكون من خلال الاستجابات المتكررة، أي أن سلوك الفرد قائم علي عدد تكرار الاستجابات سواء سلبا أو إيجابا، كما انهما نظرا إلى الأنا بأنها تنمو في ضوء مبادئ التعلم.

د. نظرية التعلم الاجتماعي:

يؤكد باندورا Bandura أن الفرد قد يتعلم السلوكيات الغير السوية من البيئة بنفس المبادئ التي تعلم بها السلوك السوي. فأما يكون قد تعلمها بواسطة ملاحظة نماذج سالبة في حياته وأما يكون قد سلك بطريقة سالبة وحصل على التعزيز، وأما أن يكون قد سلك كرد فعل انفعالي وحصل على تفريغ بعض شحناته النفسية. وباندورا بهذا التفسير يتفق مع فرويد، في لجوء الفرد الذي يعبر عن قوة الأنا بيمكانزمات الدفاع وتفريغ الشحنات النفسية عن طريقها (الشناوي، ١٩٩٤).

وبذلك يري باندورا أن معظم السلوك الإنساني متعلم من خلال عملية التعلم بالملاحظة وذلك بمتابعة نموذج معين وملاحظته، ومن خلالها يقوم الطفل بتخزين هذه النماذج السلوكية المضطر به والاحتفاظ بها في الذاكرة فإذا ما حصل تعزيز أو تشجيع تحول ذلك إلى سلوك عدواني، وبناء على هذا يؤكد باندورا أن تعرض الأطفال المتكرر لنماذج العدوان والعنف سواء من خلال الوالدين والأقارب أو وسائل الإعلام، كل ذلك يشجع الأطفال على التصرف بعدوانية (عبد الرحمن، ٢٠٠٠).

ومن خلال ذلك نجد أن باندورا يعطي العملية التعلم من النموذج من خلال الملاحظة الأهمية الكبيرة في تكوين شخصية الفرد، وان سلوك الفرد الغير سوي محكوم بنفس المبادئ التي يتعلم بها السلوك السوي. فالفرد يتعلم السلوك من خلال النموذج الذي أمامه سواء إيجابيا أو سلبيا.

د. النظرية الإنسانية:

يؤكد كارل روجرز Carl Rogers إن الذات تتكون أثناء تفاعل الفرد مع البيئة، وتقوم عند تكوينها باستيعاب مثل وقيم الناس الذين تتفاعل معهم والتي تنسجم مع حاجاته العضوية. في حين ترفض استيعاب المثل و القيم التي لا تنسجم مع أهدافه العضوية أو أنها تقوم بتحريفها وتشويهها.

لتتمكن من الاحتفاظ باستمراريتها وثباتها، حيث تعتبر الذات أن الخبرات والقيم التي لا تنسجم معها تهديدا لها (الضمادي وآخرون، ١٩٩٣؛ غنيم، ١٩٧٥). كما يري روجرز أن أي إحباط يعوق أو يهدد إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وعلى رأسها تدعيم صورة الذات، ينتج عنه تقييم سيئ للذات وبالتالي نقص في احترامها (الخطيب، ١٩٩٥).

ويري ماسلوMaslow أن تحقيق الذات ينسب إلي الرغبة في تحقيق أو إتباع قوي الفرد الكامنة والعليا، فإذا لم يستخدم الفرد إمكاناته ويشغل مواهبه فانه قد يقضي عمره في قلق وامتعاض وغير مرتاح البال. ويري ماسلو أن الفرد عندما يفشل في تحقيق هذه الحاجات المؤدية إلي تحقيق الذات فإنه سوف يشعر بالانهزامية والضعف والنقص (انجلر، ١٩٩١).

ومن خلال استعراض هذه النظرية وأراء علمائها ممثلة في روجرز و ماسلو، يتضح الاهتمام بتفاعل الفرد مع البيئة التي تحيط به، وان تحقيق الذات محكوم بهذا التفاعل، وان أي خلل يعوق الفرد من تحقيق الذات قد يجعله يسلك سلوكا غير سوي.

خصائص قوة الأنا:

اقترح سيموندس Symonds (1971) مجموعة من المعايير والخصائص للدلالة على قوة الأنا Ego Strength وهي كما يلي :

١. القدرة على تحمل التهديد الخارجي: ويتميز الفرد بالقدرة على تحمل الفشل والاحباطات الموجودة في بيئته، وكذلك قيامه بوظيفته بكفاءة وفاعلية في الوقت الذي يواجه فيه تهديداً طبيعيا.

٢. الإحساس بمشاعر الذنب: حيث يمكن للفرد إشباع احتياجاته الشخصية دون الإحساس بمشاعر الذنب المفرطة. وحتى إذا شعر الفرد بالذنب فإن الانفعالات الناتجة عن هذا الشعور لن تسبب له الضيق.

٣. مدى تأثير الكبت: يعتبر كبت بعض الدوافع غير الاجتماعية أي الدوافع الخاصة بالفرد ضرورياً، وأن الشخص الذي يتمتع بقوة ألانا يمكنه إدراك ذلك الاستحواذ على مثل تلك الدوافع غير الاجتماعية، دون أن تسبب له تلك الدوافع المكبوتة غير المستحبة أي نوع من الإزعاج.

٤. التوازن بين الصلابة والمرونة: فهناك بعض الأفراد الذين يتميزون بالمرونة ولديهم القدرة لتقبل أي تغير في البيئة ولا يمكنهم الاستمرار على نمط واحد من الاستجابات، بينما يوجد بعض الأفراد

الذين يتميزون بالصلابة الزائدة فهم لا يستطيعون أن يستفيدون من الفرص المتاحة لهم في البيئة ولذلك تبقى قوة الأنا في الدرجة المتوسط بين الصلابة والمرونة.

٥. التخطيط والضبط: ويتميز الفرد الذي يتمتع بقوة الأنا من عمل الخطط والمحافظة على نفس النمط من الأداء في تنفيذ تلك الخطط.

٦. تقدير الذات: فالشخص الذي يقدر ذاته ويشعر بأنه يستحق الاهتمام تكون له قوة أنا أعلى من الشخص الذي يشعر بالنقص وقلة التقدير لذاته.

استراتيجيات العلاج النفسي للاضطرابات النفسية والسلوكية والجريمة

أ.العلاج النفسي التحليلي:

يستهدف الكشف عن الأمور العميقة للاضطراب، وعن الصراعات الأساسية الدفينة اللاشعورية المسهمة فيه، ومصادر هذه الصراعات والخروج بها إلى المستوى الشعوري، وتفسير طبيعتها ومعانيها الرمزية، وما يترتب عليها من ميكانزمات دفاعية، وتأثير ذلك كله على عملية التوافق الشخصي والاجتماعي للفرد. كما يهدف إلى تعريف الفرد المضطرب وزيادة وعيه واستبصاره بها، ومساعدته على فهم ذاته بطريقة موضوعية، إضافة إلى تنمية مقدرته على مواجهة مخاوفه وقلقه وصراعاته ومشكلاته بطرق أكثر نضجاً وإيجابية وواقعية. ويتم ذلك كله من خلال عملية وثيقة بين الفرد المضطرب والمعالج قائمة على كل من التجاوب الانفعالي، والتنفيس الانفعالي والعقلي، والتشجيع والفهم والتفسير، والمساندة والتدعيم، والإيحاء (العزة وآخر، ١٩٩٩). ويستخدم المعالج النفسي في هذا النوع من العلاج العديد من الفنيات وذلك بالاعتماد علي وجهات النظر التحليلية المختلفة ومنها مايلي:

١. التداعي الحر Free Association: ويشجع المعالج من خلاله الفرد على إطلاق سراح أفكاره وخواطره ومشاعره دون قيد أو شرط، وبصرف النظر عن نوعية هذه الأفكار، وبما يسمح بتنحية دفاعاته والتحرر من مخاوفه، مع إعطاء أهمية خاصة للانفعالات التي يبديها والحركات التي يقوم بها خلال عملية التداعي، وكذلك مواضع عثرات لسانه وزلاته، وتردده في الكلام أو انطلاقه (زهران، ٢٠٠١).

٢. تفسير الأحلام Dream Interpretation: وتقوم هذه الطريقة على افتراض مؤداه أن لكل حلم محتوى ظاهر صريح، ومحتوى آخر كامن باطني، وهذا المحتوى الأخير هو ما يستهدف المحلل

الكشف عنه والوصول إلى مغزاه عن طريق متابعة عملية إخراج الحلم وما يكتنفها من عمليات تكثيف، وحذف، وإدماج، ونقل، ورمزية (زهران، ٢٠٠١).

٣. المقاومة Resistance: والتي يبديها المضطرب أثناء عملية التداعي أو الإفضاء بالحلم كأن يصمت، أو يغير الموضوع فجأة، أو ينسى حدثاً معيناً، أولا ينتظم في حضور الجلسات مما قد يشير إلى شعوره بالخوف والتهديد من مواجهة المواد المكبوتة المرتبطة بصراعاته (العزة و آخر، ١٩٩٩).

٤. التحويل أو الطرح Transference: بنوعيه الإيجابي أو السلبي من قبل المريض لمشاعره التي يكنها تجاه الشخصيات الأساسية (الوالدين خاصة) والمرتبطة بصراعاته أو الداخلة فيها نحو المعالج ذاته (العزة و آخر، ١٩٩٩).

جدير بالذكر أنه قد طرأت تعديلات أخرى على العلاج التحليلي الكلاسيكي نتيجة إسهامات المنشقين على نظرية فرويد أو المجددين فيها، وتؤكد في مجملها على اللاشعور الجمعي والخبرات الشخصية والعلاقات الاجتماعية للفرد المضطرب وأسلوبه في الحياة أكثر مما تؤكد علي الخبرات الطفولية المبكرة في نشأة الاضطراب (زهران، ٢٠٠١).

ب. العلاج النفسي السلوكي:

ويقوم على استخدام قوانين التعلم الشرطي الاستجابي والإجرائي، حيث ينظر السلوكيون إلى الاضطرابات العصابية على أنها سلوك متعلم عن طريق الملاحظة والتفكير والتدعيم، كما يرون أن علاجها يكون بالطريقة نفسها، ولكن عن طريق محو تعلم الاستجابات غير التوافقية وإعادة تعلم استجابات توافقية جديدة ملائمة، وذلك بإتباع خطوات إجرائية معينة تتمثل في تحديد السلوك المضطرب أو اللاتوافقي، والعوامل المسئولة عن حدوثه واستمراره، ومن ثم تحديد الظروف الممكن تعديلها أو تغييرها، وعمل برنامج محدد لتعديل السلوك موضع الاهتمام ثم تعديل العلاقات القائمة بين هذا السلوك (الاستجابة غير التوافقية) وتلك المواقف التي تستثيره، أو إعادة التشريط أو التعلم بحيث يتم اكتساب أنماط سلوكية جديدة مرغوبة وتعزيزها وتثبيتها (نصار، ١٩٩٨). ولإزالة الاضطرابات السلوكية يتبع العلاج النفسي السلوكي طريقتين هما:

١. إزالة الروابط السلبية:

يعتبر أنصار العلاج النفسي السلوكي الاضطرابات بمثابة أشكال سلوكية تتكون، إما كروابط سلبية بين المثير والاستجابة أي ردة الفعل نتيجة تعلم سيئ، أو بغياب الرابط بين المثير والاستجابة ردة الفعل نتيجة تعلم غير كافي. لذا فالمعالج يحاول إزالة الروابط الخاطئة القائمة

بين المثير والاستجابة ردة الفعل، عن طريق خلق روابط جديدة بين المثير والاستجابة ردة الفعل (نصار، ١٩٩٨).

٢. خلق روابط جديدة وتعزيز السلوك المرغوب فيه:

يمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد ما يعزز استتباب الاستجابة المرغوب فيها وتقييم فعاليتها، فان كانت هذه الاستجابة الجديدة فعالة يجب تعزيزها وتدعيمها عند المضطرب، وإلا تم البحث عن أخرى اكثر فعالية، وتتم هذه العملية عن طريق أربع تقنيتان كما أشار إليها زهران (٢٠٠١) ونصار (١٩٩٨) و هي :

أ. التعزيز الإيجابي Positive-Reinforcement: ويفترض في هذه الفنية أن إثابة الفرد وتشجيعه مادياً أو معنوياً على إتيان سلوك ما مرغوب أو بناء يؤدي إلى تدعيمه، ويدفع به إلى تكريره ومن ثم تثبيته.

ب. التعزيز السالب Negative-Reinforcement: ويقوم على أساس تعويض الفرد المضطرب لمثير غير سار مقدماً، وإبعاده مباشرة بعد ظهور الاستجابة المرغوبة.

ج. العلاج بالتنفير Aversion: ويقوم على إعادة تشريط الاستجابة اللاتوافقية بمثيرات سلبية منفرة وتكرير هذه العملية وذلك وصولاً إلى فعل منعكس شرطي جديد، وهو الكراهية والنفور من تلك الاستجابة وبحيث تصبح مصدراً للألم بدلاً من الشعور باللذة، كتشريط تناول الكحول أو المخدرات بعقاقير مقيئة أو مثيرة للغثيان والمغص، وتشريط النزوع للجنسية المثلية بمنظر مؤلم أو صدمة كهربية مناسبة على الذراعين أو الساقين أو القدمين، وذلك حتى يصبح المريض قابلاً للتقيؤ أو الغثيان أو الشعور بالألم بمجرد التفكير في الخمر أو الاتصال جنسياً بفرد آخر من نوع جنسه.

د. عكس العادة Habit Reversal: وتقوم هذه الفنية على أساس تعلم الفرد المضطرب كيف يكون واعياً باستجابته التوافقية أو المرغوبة.

ج. العلاج النفسي البيئي والاجتماعي:

يعد العلاج النفسي البيئي والاجتماعي من أهم أنواع علاج الاضطرابات نظراً لما تلعبه العوامل البيئية والاجتماعية من دور في نشأة هذا الاضطراب، ويركز هذا النوع على الأسرة كنسق طبيعي يعيش فيه الفرد المضطرب ويتفاعل مع أعضائه، وذلك بهدف تغيير أو تعديل نمط العلاقات

والتفاعلات الاجتماعية والتأثيرات المتبادلة التي يحتمل أن يكون لها دور في الاضطراب النفسية، وحتى يستشعر هذا الفرد قدراً أقل من الألم، وينمو في الاتجاه الأكثر نضجاً وفاعلية وكفاءة من الناحيتين الشخصية والاجتماعية، والأكثر إمداداً له بالسعادة والصحة النفسية (زهران، ٢٠٠١).

كما يعني العلاج البيئي والاجتماعي باستخدام الفنيان المتخصصة التي تسمح بإعادة بناء الأسرة، وزيادة التماسك الأسري، وتحقيق أنماط إيجابية من الاتصال بين أفرادها، وبإزالة مصادر الضغوط الأسرية على المريض أو التخفيف منها، وبتهيئة بيئة أسرية خالية من عوامل التقييد والضبط الزائد والحرمان بما في ذلك علاج المشاعر والاتجاهات السلبية الوالدية في تنشئة الأبناء، ونمو الفرد المضطرب وتحسين الظروف الاقتصادية والدعم الاجتماعي للأسرة. وقد يستلزم الأمر إبعاد المريض لبعض الوقت عن الجو الأسري أو بيئة العمل المشبعة بالعوامل التي ربما أدت إلى نشأة السلوك المضطرب لديه وأدت إلى تعزيزه وتثبيته (زهران، ٢٠٠١).

د. العلاج النفسي الإنساني:

يري روجرز أن مفهوم الفرد عن ذاته يؤثر في سلوكياته المختلفة، ولذلك فإن هدف الإرشاد والعلاج في هذه النظرية هو مساعدة الفرد على تغيير اتجاهه نحو خبراته السلبية. كما يهدف العلاج عند روجرز إلى مساعدة الفرد على تحقيق ذاته وتخطي العقبات التي تعيق هذه العملية، ومساعدته أيضاً على إطلاق قوته الكامنة، ومساعدته على مواجهة ذاته حيث أنه قادر على فهم الظروف التي تسبب له التعاسة في حياته. وإن المعالج يستطيع مساعدة المضطرب على التغلب على مشكلاته إذا أقام معه علاقة قائمة على التقبل والدفء والفهم (العزة و آخر، ١٩٩٩).

ويشير روجرز إلى ان هناك شروط يجب علي المعالج والمرشد التقيد بها حتى تتم عملية العلاج بشكل سليم ومنها ما يلي:

أ. الاتصال السيكولوجي: ويعني روجرز بذلك أن يفهم المرشد خبرات المسترشد وينتبه إلى ما يقول من أفكار ومشاعر، ويواجه أفكاره غير الصحيحة لإظهار التناقض فيها، ويعكس ويلخص هذه المشاعر، وإن الإرشاد لن يكون ناجحاً بدون وجود اتصال بين المرشد والمسترشد (زهران، ٢٠٠١).

ب. الدافعية للتحسين: أن المسترشد غير منسجم مع ذاته، ويرى روجرز بأن عدم توافق الفرد مع ذاته يرجع إلى محاولاته الفاشلة للتغلب على مشاكله الناتجة عن عدم الانسجام بين مفهومه عن ذاته وسلوكياته، ويرى روجرز بان المرشد كلما كانت عنده دافعيه نحو التحسين كلما كان الإرشاد ناجحا (زهران، ٢٠٠١).

ج. الأصالة: يري روجرز بان المرشد لابد أن يكون أصيلاً في تعامله مع المسترشد وأن يعي خبراته، ويجب أن لا يكون مخادعاً أو مجرد لاعب لدور ما (الزيود، ١٩٩٨).

د. الاحترام الإيجابي غير المشروط: أي أن يحترم المرشد المسترشد كإنسان له قيمة بغض النظر عن مشكلاته وان لا يعنونه بألقاب، الأمر الذي لا يساعد على تقبل المسترشد للمرشد، ولن يتحدث بحرية ومصداقية إذا لم يجد ذلك الاحترام (العزة واخر، ١٩٩٩).

هـ. التعاطف: ويعني روجرز بذلك قدرة المرشد على فهم المسترشد من خلال إطاره المرجعي أي عالمه الخاص به كما هو يدرك الأمور (زهران، ٢٠٠١).

و. الموضوعية: أن يبتعد المرشد عن إصدار الأحكام القيمية الذاتية على أساس أنه فاشل أو ناجح، وان يكون موضوعي في إصدار أحكامه المبنية علي الوقائع (زهران، ٢٠٠١).

وتتم طريقة العلاج عند روجرز بان يجلس المرشد والمسترشد على كرسي مريح ويجلسان بشكل متقابل ولا يجلس المرشد على مكتبه، وتكون بينهما مسافة قد تسمى هذه المسافة بالمسافة الاجتماعية، ويعرف المرشد المسترشد على نفسه وعلى عمله المتمثل في تقديم المساعدة له، ويطمئنه بأنه لا يبوح بأسراره الأمر الذي يخلق جواً من الثقة والألفة بينهما، ثم يبدا المسترشد في الحديث عن معاناته ويبقي المرشد مصغياُ لحديث المسترشد ويطلب منه التحدث في المشكلة التي جاء من أجلها بكل صراحة ويركز انتباهه لجميع رسائله اللفظية أو غير اللفظية، وعلي المرشد أو المعالج أن يلاحظ ولا يقاطع حديثه ويستجيب له بهز رأسه أو بغيرها من الوسائل للدلالة على فهمه. ويجب أن لا ينشغل المرشد بأية أعمال أثناء المقابلة لأن ذلك يعطي المسترشد شعوراً بعدم الأهمية. ويلاحظ المرشد تعابير الوجه عند المسترشد لأنه مرآة الجسد. ويجب علي المرشد أن يعطي المسترشد الفرصة لتفريغ بالون التوتر عنده، والتحدث في مشكلته بكل صراحة الأمر الذي يساعد على تخفيف قلقه وتوتره ويساعده على الاسترخاء. وعلي المرشد آن يسأل المسترشد أسئلة لا تقتصر أجوبتها على نعم أو لا، ولكن تحتوي على وصف للمشكلة التي يعاني منها المسترشد. وعلي المرشد أن يطلب التوضيح ، إذا لم يفهم المرشد الأفكار التي يتحدث فيها المسترشد وأن يوضح هذه الأفكار أو المشاعر بالأمثلة. وعلي المرشد مواجه الأفكار والمشاعر والانفعالات غير النافعة والهدامة عند المسترشد بحرص، ولا تأخذ المواجهة شكل هجوم على المسترشد أو تشتمل على إصدار أحكام قيمة ضده، بل هي عملية إعطاء تغذية راجعة للمسترشد بهدف مساعدته على هدف تذويب الأفكار والمشاعر غير المناسبة في شخصيته أو في مفهومه عن نفسه التي قادته إلى سوء التكيف. ثم يقوم بتلخيص مشاعر وأفكار المسترشد بشكل مكثف ومترابط وان لا يفرض على المسترشد أية حلول أو بدائل، بل يتيح للمسترشد فرصة اختيار البدائل والقرارات التي تناسبه، كما أنه لا يوحي له بأية

إجابات أو أن يكمل حديثه بعبارات من عنده أو يقدم تفسيرات من خبراته الخاصة (زهران، ٢٠٠١؛ العزة وآخر، ١٩٩٩؛ الزيود، ١٩٩٨).

هـ. العلاج النفسي المعرفي:

الإنسان كائن عقلاني لديه القدرة على تجنب وإزالة التعاسة والاضطرابات العاطفية وذلك عن طريق تعلم التفكير المنطقي. ولهذا فإن مهمة المعالج هي مساعدة المسترشد على التخلص من الاتجاهات والأفكار اللامنطقية والاستعاضة عنها بأفكار منطقية وتعريفه بان الصعوبات التي يعاني منها هي نتيجة تفكيره اللامنطقي وتشوه إدراكه، وإكسابه التفكير العقلاني، وإعادة تنظيم أفكاره ومدركاته، وذلك من أجل إزالة الصعوبات التي يعاني منها (نصار، ١٩٩٨). ومن أهم الأساليب العلاجية المعرفية ما يلي:

١. نظرية البرت الس للعلاج العقلي العاطفي:

يري البرت الس Albert Ellis إن علي المعالج أن يجعل المسترشد واعياً لأفكاره اللامنطقية وتفكيره الداخلي وان يقوم علي إقناعه بأن تفكيره غير منطقي، وان يوضح للمسترشد بأن السبب في اضطرابه هو سلسلة الكلمات التي يقولها لنفسه، وعن طريق الكشف عن التفكير الداخلي الهادم للذات أو التفكير غير المنطقي في ماضي وحاضر المسترشد يقوم المرشد أو المعالج بتغيير تفكير المسترشد الداخلي اللامنطقي وتعليمه كيف يتحدى، ويهاجم ويعيد ويستبدل كلماته الداخلية مرة أخرى، حتى يصبح تفكيره الداخلي أكثر منطقية، والنظرية العقلية العاطفية تؤمن بأن المسترشد لا يستطيع تغيير أفكاره بدون مساعدة ولابد من مساعدته، من خلال مناقشة المعالج مع المسترشد الأفكار اللامنطقية بشكل عام وفلسفته في الحياة، فهو لا يقتصر نقاشه على الأفكار الخاطئة المحددة التي يتبناها المسترشد بل يتجاوزها إلى الأفكار اللامنطقية العامة وذلك ليجنب المسترشد الوقوع فريسة لها ويعد هذا النوع من العلاج اكثر فائدة للاضطرابات السلوكية مثل الجناح، السيكوباتية، والإدمان (زهران، ٢٠٠١). إن ما يفعله المعالجون في عملية العلاج العقلي العاطفي هو تعليم المسترشد كيف يفكر بطريقة منطقية بحوادث الحياة وفلسفتها وبالتالي تغيير سلوكه وعواطفه، ويتم ذلك من خلال العديد من الأساليب والطرق المستخدمة في هذا العلاج والتي ذكرها زهران (٢٠٠١) والعزة و آخر (١٩٩٩) وهى كما يلي:

أ. التفنيد والإقناع والتعليم: يفند المعالج الأفكار اللاعقلانية المفجعة عند المسترشد ويساعد على جعل أفكاره عقلانية، ويشرح مستعيناً بالأمثلة له كيف تسبب هذه الأفكار اللاعقلانية الاضطرابات الانفعالية بحيث يقنعه أن يهاجم اعتقاداته غير العقلانية والسلوكيات الشاذة، لذلك يزود المسترشد بالمعلومات التي تساعده على فهم اضطراباته الانفعالية والخطوات التي يستطيع إتباعها لتقليل الاضطراب. كما يعلم أعضاء المجموعة استخدام التحليل المنطقي الكامل، وأن يقللوا من افتراضاتهم الخاطئة، وأن ينكروا تجريبياً صحة التفكير المسبب لاضطراب أعضاء المجموعة الآخرين.

ب. الواجبات أو المهمات: يهتم العلاج بالمهمات لأنها تساعد المضطرب على أن يفكر ويشعر ويسلك بطريقة أكثر عقلانية. أن هذه المهمات تجعل المضطرب يضع نفسه في مواقف معينة تمكنه من وقف كبتها، مثل أن يجبر نفسه لعمل أشياء يخاف عملها، كان يبدا بتكوين علاقات مع الآخرين، فإن استطاع أن يفحص افتراضات هذه العلاقة وتوقعاتها المفجعة، فإنها تعد أول خطوة واقعيةً تكتشف له أنه لا يوجد ما يفجعه تجاه ذلك.

ج. التقليد ولعب الدور: يعتبر الوضع الاجتماعي مناسباً بشكل خاص للعديد من أساليب تعديل السلوك والمعرفة، مثل إجراءات التدريب على القيام بالسلوك والتدريب على توكيد الذات. إلا أن البعض قد يترددون في الكشف والإفصاح عن أنفسهم أمام المجموعة لخوفهم من النبذ والرفض. والمجموعة توفر لهؤلاء الأعضاء فرصة بأن يجازفوا بالكشف عن ذاتهم ويروا ما هي النتائج. ويعتقد إلس Ellis أن لعب الدور الذي يستلزم إعادة تكوين البناء المعرفي حول المواقف التي يتم كشفها بالخبرة، يعتبر أكثر فعالية من لعب الدور الذي ليس به أي نوع من التحليل المعرفي، وإعادة البناء المعرفي والتعلم الذي يحدث من خلال المحاكاة والتقليد مشابه للتعلم الذي يتم من خلال لعب الدور. ويقول إلس Ellis إن العلاج الفعال يتضمن باستمرار التقليد والمحاكاة، فالقائد وأعضاء آخرين يمكنهم القيام بدور النماذج فمثلاً إذا أتيحت فرصة لعضو في المجموعة أن يحدد ويغير أساليب التفكير والمشاعر والسلوك التي تسبب انهزام الذات، فإنه يستطيع أن يكون نموذجاً للمشاركين الآخرين.

د. الضبط الإجرائي للتفكير الوجداني: يشير إلس Ellis أن على المسترشدين أن يتعلموا كيف يتخلوا عن معتقداتهم اللاعقلانية وأن يغيروا سلوكياتهم غير المرغوبة من خلال تشجيعهم وتعزيزهم عند إنجاز مهماتهم الصعبة، ويظهر مستخدمو العلاج العقلي العاطفي للمسترشدين كيف يستخدموا أسلوب الإشراط الإجرائي في إنجاز الأشياء التي يعتبرونها صعبة أو التي يخافون من عملها.

هـ. التدريب على استخدام المهارات: إن التدريب على مهارات ضبط الذات، تعني تدريب المسترشدين على المهارات الخاصة التي يرغبونها ويثقون فيها، مثل مهارة توكيد الذات والمهارات الاجتماعية والدراسية. والافتراض هو أنه من خلال اكتسابهم المهارات التي كانوا يفتقرون إليها سابقاً، سيشعرون بالثقة بأنفسهم، وسيتعلمون بالخبرة تغييرات مهمة في طريقة تفكيرهم وشعورهم وسلوكهم. ويقول اليس Ellis إن التغييرات تظهر ليس بسبب زيادة مهاراتهم فحسب، بل أيضاً من خلال إدراكهم لقدراتهم وتقديرهم لذاتهم حول كفاءتهم المكتسبة حديثا.

و. التغذية الراجعة: تعتبر التغذية الراجعة جزءاً أساسياً في العلاج المعرفي العاطفي، ويحصل الأعضاء عليها من خلال المجموعة آخذين بعين الاعتبار إنجازاتهم غير الفعالة وتفكيرهم غير العقلاني، والسلوكيات والجمل والأفكار التي تسبب تخريب الذات، وبالتالي عندما يستخدم الأعضاء التغذية الراجعة فإنهم يستطيعوا ممارسة سلوكيات جديدة تقوم على افتراضات جديدة تبعث على الارتياح.كما وتستخدم طريقة العلاج العقلي العاطفي أساليب تعليمية مساعدة تعتبر جزءاً مهماً من الجلسات الإرشادية والعلاجية مثل القراءات، مشاهدة الشرائح، الفيديو، الأفلام.

٢. نظرية العلاج السلوكي المعرفي عند ميكنبوم:

انطلق ميكنبوم Mekinbom من الفرضية التي تقول بأن الأشياء التي يقولها الناس لأنفسهم تلعب دوراً في تحديد السلوكيات التي سيقومون بها، وأن السلوك يتأثر بنشاطات عديدة يقوم بها الأفراد تعمم بواسطة الأبنية المعرفية المختلفة. إذ يري ميكنبوم إن الحديث الداخلي يخلق الدافعية عند الفرد ويساعده على تصنيف مهاراته، وتوجيه تفكيره للقيام بالمهارة المطلوبة. كما يرى ميكنبوم بأن تعديل السلوك يمر بطريق متسلسل في الحدوث يبدأ بالحوار الداخلي والبناء المعرفي والسلوك الناتج. ويعد الاتجاه المعرفي يركز على كيفية تقييم الفرد لسبب انفعاله وإلى طريقة عزوه لسبب هذا الانفعال هل هو سببه أم الآخرون. ويرى ميكنبوم بأن هناك هدفاً من وراء تغير الفرد لحواره الداخلي ويجب تحديد حاجة الفرد للشيء الذي يريد أن يحققه والشيء الذي يرغب في إحداثه في البيئة وكيف يقيم المثيرات ولأي شئ يعزي أسباب سلوكه وتوقعاته عن قدراته الخاصة في معالجة الموقف الضاغطة. ويرى ميكنبوم أن الانفعال الفسيولوجي بحد ذاته ليس هو المعيق الذي يقف في وجه تكيف الفرد، ولكن ما يقوله الفرد لنفسه حول المثير، هو الذي يحدد انفعالاته الحالية. ويرى ميكنبوم بأن حدوث تفاعل بين الحديث الداخلي عند الفرد وبناءاته المعرفية هو السبب المباشر في عملية تغير سلوك الفرد. كما يرى بأن عملية التغيير تتطلب أن يقوم الفرد بعملية الامتصاص، أي أن يمتص الفرد سلوكاً بديلاً جديداً بدلاً من السلوك القديم، وأن

يقوم بعملية التكامل بمعنى أن يبقي الفرد بعض بناءاته المعرفية القديمة إلى جانب حدوث بناءات معرفية جديدة لديه. ويرى ميكنبوم بأن البناء المعرفي Cognitive Structure يحدد طبيعة الحوار الداخلي، والحوار الداخلي هذا يغير في البناء المعرفي بطريقة يسميها ميكنبوم (بالدائرة الخيرة Virtuous Cycle). إن على المرشد أن يعرف المحتويات الإدراكية التي تمنع حدوث سلوك تكيفي جديد عند المسترشد وما هو الحديث الداخلي الذي فشل الفرد في أن يقول لنفسه ويجب على المرشد أن يعرف حجم ومدى المشكلة وما هي توقعات المسترشد من العلاج، وأن يسجل المرشد أفكاره ومشاعره قبل وأثناء وبعد مرور المسترشد بالمشكلة التي يواجهها (العزة و آخر، ١٩٩٩). وتتضمن عملية العلاج السلوكي المعرفي ثلاث مراحل كما ذكرها العزة وآخر (١٩٩٩) وهي كما يلي:

أ. المرحلة الأولي مراقبة الذات Self-observation: يقوم الفرد كما يشير ميكنبوم في فترة ما قبل بحوار داخلي سلبي مع ذاته، كما تكون تصوراته وتخيلاته سلبية. وخلال عملية العلاج ومن خلال الاطلاع على أفكار المسترشد ومشاعره وانفعالاته الجسمية وسلوكياته الاجتماعية وتفسيرها تتكون عند المسترشد بناءات معرفية جديدة New cognitive structure، الأمر الذي يجعل نظرته مختلفة عما كانت عليه قبل العلاج. والأفكار الجديدة تختلف عن الأفكار القديمة غير المتكيفة، وهنا تحدث عملية إحلال أفكار جديدة متكيفة محل أفكار قديمة غير متكيفة. إن إعادة بناء تكوين المفاهيم هذه تؤدي إلى إعادة تعريف مشكلات الفرد بطريقه تعطيه الثقة والتفهم والقدرة على الضبط وهذه جميعها من مستلزمات عملية التغيير. وإعادة تكوين المفاهيم هذه تؤدي إلى مساعد الفرد على إعطاء معانٍ جديدة للأفكار والمشاعر والسلوكيات، إن الخطوة الأولى في عملية العلاج هي أن يعرف المسترشد كيف يتحدث أو يعبر عن سلوكه. الأمر الذي يزيد من وعيه ولا يشعر بأنه سيكون ضحية للتفكير السلبي، ويجب على المعالج أن يعرف طرق العزو عند الأفراد وعباراتهم التي يوجهونها نحو ذواتهم.

ب. المرحلة الثانية السلوكيات والأفكار غير المتكافئة Incompatible thoughts and behaviours: في هذه المرحلة تكون عملية المراقبة الذاتية عند المسترشد قد تكونت وأحدثت حواراً داخلياً عنده. إن ما يقوله الفرد لنفسه أي حديثه الداخلي الجديد لا يتناسب مع حديثه السابق المسئول عن سلوكياته القديمة، وبالتالي فان هذا الحديث الجديد يؤثر في الأبنية المعرفية لدى المسترشد، الأمر الذي يجعل المسترشد يقوم بتنظيم خبراته حول المفهوم الجديد الذي اكتسبه وجعله أكثر تكيفاً، وهنا يستطيع المسترشد أن يتجنب السلوكيات غير المناسبة ويختار السلوكيات المناسبة وفقاً للأفكار الجديدة.

ج. المرحلة الثالثة المعرفة المرتبطة بالتغيير Cognitious Concerning Change: تتعلق هذه المرحلة بأداء المسترشد لمهمات تكيفية جديدة خلال الحياة اليومية، والتحدث مع ذاته حول نتائج هذه الأعمال. ويرى ميكنبوم بأنه ليس المهم أن يركز المسترشد على التدريب على المهارات كما يفعل العلاج السلوكي، بل التركيز على ما يقوله المسترشد لنفسه حول السلوكيات المتغيرة التي تعلمها وعلى نتائجها التي سوف تؤثر على ثبات وتعميم عملية التغيير في السلوك. إن ما يقوله المسترشد لنفسه بعد عملية العلاج شئ هام وأساسي، وأن عملية العلاج تشمل على تعلم مهارات سلوكية جديدة وحوارات داخلية جديدة وأبنية معرفية جديدة. إن على المرشد أن يهتم بالعمليات الأساسية الثلاث وهي البناءات المعرفية، والحوار الداخلي، والسلوكيات الداخلة عن ذلك. وعليه فإن عملية العلاج تبدأ بتحديد السلوك القديم المراد تغييره والحديث السالب المتعلق به، وتحاول استبداله بحديث داخلي جديد متكيف ينتج سلوكاً متكيفاً يؤثر في تكوين بناءات معرفية جديدة لدى الفرد بدلاً من القديمة، ومن ثم إحداث السلوك المرغوب، وتعميمه ومحاولة تثبيته.

٣. العلاج العقلي المعرفي عند بيك:

إن العلاج المعرفي عند بيك Beck في صورته الواسعة يشتمل علي كل الطرق التي تزيل الألم النفسي، عن طريق تصحيح المفاهيم والإشارات الذاتية الخاطئة والعلاج المعرفي هو تطبيق الطرق الشائعة في التفكير، والتي طورت في الحياة العادية، في العلاج وهو اكثر ملاءمة لأولئك الذين لديهم طاقه للاستبطان Introspection والتروى Reflection والذين يمكنهم أن يفكروا بشكل مناسب في مجال حياتهم خارج مجال المشكلة. ويركز العلاج علي مساعده المريض في التغلب علي النقط العمياء والإدراكات الخاطئة وخدا عات الذات والأحكام الخاطئة. ولان الاستجابات الانفعالية التي أتت بالمريض إلى العلاج هي نتائج التفكير الخاطئ، فأنها تزول عندما يتم تصحيح التفكير. ويهدف العلاج المعرفي عند بيك إلى التعامل مع تحريف الواقع والتي تبدو لدي مرضى البارانويا في صورة هذاءات وكذلك في بعض الأمراض الأخرى، والتعامل مع التفكير غير المنطقي، فقد لا يكون هناك تشويش للواقع وانما يكون التفكير نفسه قائما على أساس افتراضات خاطئة ومشتملا على استنتاجات خاطئة أو الوصول إلى استنتاجات خاطئة من المشاهدات أو حدوث زيادة في التعميمات. وبذلك يعد الهدف من العلاج المعرفي هو تصحيح نمط التفكير لدي المسترشد أو المريض بحيث تصحح صورة الواقع في نظره ويصبح التفكير منطقيا. ويركز العلاج المعرفي علي حل المشكلات (زهران، ٢٠٠١).

ويجب أن يكون المعالج حساسا لحاجات ورغبات المريض عند مناقشه موضوعات معينه في الجلسات الإرشادية (العلاجية) ويجب أن يتصف المعالج بالتعاون والتقبل والدفء والمشاركة الوجدانية للمسترشد وكذلك يعمل المعالج علي خفض المشكلات من خلال التعرف عليها وعلي مكوناتها الرئيسية وعلي أسبابها مع التركيز علي المكونات الأساسية للاضطراب والتعرف علي الروابط الأولية في سلسلة الأعراض والتركيز عليها وينتج عن اشتراك المريض في حل المشكلة آن يتعلم بدوره كيف يحل المشكلات. وفيما يلي بعض الأساليب التي تستخدم للعلاج المعرفي كما ذكرها زهران (٢٠٠١) والعزة وآخر (١٩٩٨).

أ. التعرف علي الأفكار المرتبطة بسوء التكيف: إن الأفكار الخاصة بسوء التكيف يقصد بها تلك الأفكار التي تعطل قدرة الفرد علي التعامل مع مواجهة خبرات الحياة وتعطل التناغم الداخلي للفرد وينتج عنها ردود فعل انفعالية زائدة وغير ملائمة. وقد لا يكون المسترشدون أو المرضي علي وعي بهذه الأفكار، ولكن مع التدريب والتعليم يصبح لديهم وعي بها. ويمكنهم بذلك التركيز عليها.

ب. ملأ الفراغات: عندما يتحدث المرضى عن الأحداث وعن ردود الفعل الصادرة منهم تجاه هذه الأحداث فانه توجد عاده فجوة بين المثير والاستجابة. وتقع علي المعالج مهمة ملء هذا الفراغ، وهذا يمكن أن يتم من خلال تعليم المريض أن يركز علي الأفكار التي تحدث أثناء معايشه المثير والاستجابة.

ج. الأبعاد والتركيز: يطلق بيك علي العملية التي ينظر بها موضوعيا إلي الأفكار (الأبعاد) وهي تشتمل علي الاعتراف بان الأفكار التلقائية ليست هي الواقع، ولا يوثق بها، وهي ضارة بالتكيف، وتشتمل علي أحداث خارجه عن إطار الفرد.

د. تدقيق الاستنتاجات: وعلى الرغم مما نحاوله مع المرضي ليصبحوا قادرين علي أن يميزوا بين العمليات العقلية الداخلية والمثيرات الخارجية إلا انهم لا يزالون بحاجة إلى أن يتعلموا أساليب الحصول علي المعلومات الدقيقة، ويشتمل هذا علي أن يعرفوا أن الفرص ليست حقيقة، وان الاستنتاج ليس واقعا. ويساعد المعالج المرضي علي استكشاف استنتاجاتهم وتمحيصها مع الواقع، واستخدام قواعد البرهان.

ثانياً: الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع السلوك الإجرامي وعلاقتها بالعديد من المتغيرات، إلا إن قلة من الدراسات في المجتمع المحلي علي وجه الخصوص قد تناولت العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والسمات الشخصية، وهذا ما جعل الباحث ينطلق في دراسة السلوك الإجرامي قاصدا التعرف علي بعض المتغيرات التي قد تكون لها الدور الكبير في حدوث الفعل الإجرامي. فقد ارتأى الباحث ومن خلال البحث والتقصي لعلاقة طبيعة ونمط السلوك الإجرامي ببعض المتغيرات الشخصية كالسيكوباتية والعدوانية والسيطرة وقوة الأنا. من قلة الدراسات وخاصة المحلية والتي من المفترض أن تساهم في الحد من هذا السلوك في المملكة العربية السعودية، فمن الجانب العربي على حد علم الباحث والتي تناولت موضوع السلوك الإجرامي وعلاقته ببعض من متغيرات الدراسة الحالية دراسة إسحاق (١٩٩٣) ومحمد (١٩٨٩) وحنورة (١٩٨٢). وعلى المستوى المحلي دارسه السعيد (١٩٩٢) والجودي (١٩٨٧). وعلى الرغم من وجود دراسات محلية أخرى ألا أنها اهتمت بالمتغيرات الشخصية والخصائص النفسية لدى الأحداث الجانحين مثل دراسة السحلي (١٤١٨) والغامدي (١٤١٢). وبالرغم من قلة الدراسات في السلوك الإجرامي إلا أن هذه الدراسات لم تعتمد إلا على القليل وباستخدام اختبار مينسوتا متعدد الأوجه، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية:

١. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيكوباتية:

توجد بعض الدراسات التي أثبتت أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والسيكوباتية. فقد أكدت دراسة سيرين وآخرون Sarin, et al. (1994) أن هناك علاقة بين الانحراف السيكوباتي وجرائم الانحراف الجنسي حيث استخدم فيها اختبار السيكوباتية المنقح على نسبة من مجرمي الجنس وعددهم ٦٥ وعدد ٦٥ من مجرمي الاغتصاب والذين يتحرشون بالأطفال. وقد أظهرت النتائج ارتباطا دال بين السيكوباتية والجرائم الجنسية، حيث بلغت درجات مجموعة مجرمي الاغتصاب على مقياس السيكوباتية أعلى من درجات مجرمي التحرش بالأطفال علي نفس المقياس (الجودي، ١٩٨٧). في حين تري دراسة بلاكبرن Blackburn (1992) علي السلوك الإجرامي واضطراب الشخصية أن المفهوم البريطاني للشخصية السيكوباتية أو المضادة للمجتمع هو مفهوم غير واضح لأنه يعاني من قصور في التجاوب مع المفاهيم الإكلينيكية للشخصية السيكوباتية في حين يلقي بنوع من الغموض على التغاير Heterogeneitiny في اضطراب الشخصية بين الإفراد المضادين للمجتمع. ولذلك افترضت الدراسة نموذجاً شخصياً معرفاً لاضطراب الشخصية

السيكوباتية، والذي من خلاله يمكن تصور اضطراب الشخصية السيكوباتية على أنها أساليب غير مرنة في علاقات الشخص بالآخرين، يدعمها ويقويها توقعات الآخرين والتي تعتبر بمثابة إرهاصات لتحقيق الذات.

كما أكدت دراسة ميشيل (1984) Michel للخصائص المميزة للذين ارتكبوا جرائم القتل في فرنسا على ١٠١ من الذهانين من بينهم ٨٠ من الإناث حيث استخدم اختبار الشخصية المتعدد الأوجه، و قد أوضحت نتائج الدراسة أنهم يعانون من السيكوباتية والفصام والبرانويا. كما ربطت دراسة هاتاوي Hathaway وموناتشيس monishes بين جناح الأحداث والانحراف السيكوباتي في دراستها التي هدفت إلى تحليل جناح الأحداث، مستخدمة في ذلك اختبار الشخصية المتعدد الأوجه M.M.P.I على ٤٠٤٨ تلميذاً .

وفي العالم العربي أكد إسحاق في بحثه عام ١٩٩٣ (السحلي، ١٤١٨) في دراسته التي هدفت إلى المقارنة بين الجنسين في سيكولوجية الجريمة، من خلال معرفة الفروق بين جوانب البناء النفسي لشخصية المجرم وشخصية المجرمة، وقد أشارت النتائج إلى أن أهم ما يميز البناء النفسي للشخصية لدى مجموعتي المجرمين والمجرمات هو الجانب السيكوباتي والجانب العدواني التدميري. كما أوضحت دراسة محمد (١٩٨٩) لمعرفة سيكولوجية الجريمة والفروق بين الجنسين على عينة من مرتكبي ومرتكبات جرائم القتل والاتجار بالمخدرات بلغ عددهم ٨٠ ومقارنتهم بمجموعة ضابطة أخرى وبلغ عددهم ٨٠ وقد تم استخدام اختبار اليد الإسقاطي واختبار تفهم الموضوع وقياس وكسلر بلفيو لذكاء الراشدين والمراهقين والمقابلة الإكلينيكية، وقد توصلت نتائج دراستهم إلى وضوح الجانب السيكوباتي كواحد من أهم العوامل المؤدية للقتل والاتجار بالمخدرات.

كما أوضحت دراسة الجودي (١٩٨٧) على المستوى المحلي على عينتين من نزلاء السجون في المنطقة الغربية إحداهما تمثل مجرمي القتل العمد والأخرى من الموقوفين بسبب عجزهم عن تسديد ما عليهم من ديون أو التزامات مادية، وأوضحت النتائج أن مجرمي القتل أعلى في درجاتهم على متغير السيكوباتية.

ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيكوباتية، وباختلاف بيئاتها وعيناتها وأدواتها، يمكن القول بان هذه الدراسات أثبتت وجود العلاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والسيكوباتية وبان متغير السيكوباتية يعد واحدا من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

٢. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والعدوانية:

توجد بعض الدراسات التي أوضحت العلاقة بين السلوك الإجرامي والعدوانية، وقد اتخذت أشكالاً متعددة على اختبارات عدة، فمن الدراسات التي ربطت هذه العلاقة دراسة فريلي (1994) Freely على التوافق السيكولوجي لضحايا الجريمة، حيث هدفت هذه الدراسة للكشف عن انتشار اضطراب توتر ما بعد الأزمة أو الجريمة، وقد اختيرت عينة من الفئة العمرية بين ١٧- ٧٥ عاما، وقد تبين أن حوالي نصف المبحوثين انطبقت عليهم المعايير الشخصية التي تظهر عليها اضطراب توتر ما بعد الأزمة. وقد أثبتت الدراسة أيضا وجود تمثيل عدواني زائد عن الحد بالنسبة للجرائم على الإناث كالعنف الزائد و الإهانة الجسدية الجنسية والقتل.

فيما أكدت دراسة روشيلي (1994) Rochelle على خصائص الآباء في الأسر التي عانت من زنى المحارم بهدف تقييم ما إذا كانت الفروق في ماضي الأسرة والأداء الأسري الحالي والتوافق السيكولوجي يرتبط بالتاريخ السابق لدي معتادي الجنس على الأطفال لدي مقترفي الاعتداء الجنسي من الآباء، حيث استخدمت هذه الدراسة مقياس ماضي الأسرة الذي أعده روشيلي (1994) Rochelle ومقياس بيئة الأسرة للباحثين موس ومي Moes and Moo (1981) وقد طبقت هذه المقاييس على عينة بلغ متوسط أعمارهم ٣٤ عاماً وقد جاء في تقارير المبحوثين أن ٢٤,٠٥ منهم لهم تاريخ من الاعتداء الجنسي على الأطفال. وقد تبين أن أصولهم الأسرية ترجع إلى أسر أكثر فوضوية وعدوانية مما يعني العلاقة الوطيدة بين العدوانية وأنواع الجرائم.

ومن جانب آخر أكدت دراسة باش (1980) Bach أثر الثقافة والبيئة واضطرابات الشخصية على ارتكاب جرائم القتل حيث تكونت عينة الدراسة من ١٧ قاتلاً من مختلف الجنسيات والأعمار، وقد استخدم الباحث استبيان خاص بالعدوان يتكون من ٢٠ بنداً، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية وقد أوضحت الدراسة أن الأفراد القتلة لأزواجهن لديهم دوافع مستترة متعلقة بالغضب والعدوان، كما أوضحت الدراسة أن من دوافع القتل عدم استطاعة هؤلاء الأفراد علي تسوية الخلافات الجنسية والتهرب من الصراع ورغبة في العدوان إلى جانب الفشل في تحقيق آمالهم الرومانسية.

كما أكدت دراسة Kang 1979 (ابوشهبة، ١٩٩٢) والتي هدفت إلى الكشف عن المحددات النفسية للسلوك الإجرامي من خلال دراسة سمات شخصية الجناة على عينة بلغ عددها ٧٨ مجرماً من مرتكبي جرائم العنف وعدد ٤٨ مجرمة، وقد استخدمت الدراسة اختبار بقع الحبر للروشاخ

واختبار تفهم الموضوع وقياس الأنا وقائمة بك للاكتئاب، وقد أثبتت نتائج هذه الدراسة بأن مجرمي العنف لديهم قدر كبير من الاضطراب النفسي والاكتئاب والعدوان والكراهية. وقد ربطت دراسة كراوفورد Crawford 1977 (السحلي، ١٤١٨) بين العدوانية والسلوك الإجرامي من خلال تطبيق استبيان العدوانية، ووجهة العدوان على عينة من السجناء بلغ عددهم ١٠٠ بهدف التحقق من نظرية ميجارجي Megargee التي تعتبر أن الأفراد مبتدئي العدوانية يكونوا عادة مفرطي التحكم، ولهذا يعبرون عن عدوان أقل من الأفراد المعتادي العدوانية، وقد أظهرت النتائج بأن السجناء حصلوا على درجات عالية علي مقياس العدوانية.

وفي العالم العربي توجد بعض الدراسات التي تشير إلى جود علاقة بين السلوك الإجرامي والعدوانية، فقد أكدت دراسة محمد (١٩٨٩) لمعرفة سيكولوجية الجريمة والفروق بين الجنسين، حيث اشتملت العينة علي ٨٠ شخصا من مرتكبي جرائم القتل والاتجار بالمخدرات ومقارنتهم بمجموعة ضابطة أخرى وعددهم ٨٠ شخص، وقد تم استخدام اختبار اليد الإسقاطي واختبار تفهم الموضوع ومقاييس وكسلر بلفيو لذكاء الراشدين والمراهقين والمقابلة الإكلينيكية، إلى وجود زيادة الجانب العدواني لدى مرتكبي هذه الجرائم. كما أكدت دراسة محمود (١٩٩٨) على عينة مكونة من خمس قتلة للزوجات وخمس قاتلات للأزواج، حيث استخدمت في ذلك المقابلة واختبار تفهم الموضوع واختبار اليد الإسقاطي، وقد أوضحت الدراسة أن قتل الأزواج بديل للتفسير العدواني الذي يقع على الزوجات، وأن الزوجات يشبهن إلى حد كبير أمهاتهن، والنساء اللاتي يقتلن بسبب الاعتداء البدني كان لهن تاريخ طويل من العنف.

وأوضحت دراسة الشرنوبي (أبو شهبه، ١٩٩٢) لبعض متغيرات وأبعاد الشخصية المرتبطة بالجريمة لدى المرأة، حيث استخدمت هذه الدراسة مقاييس ترتيب القيم ومقياس السيكوباتية ومقياس قوة الأنا ومقاييس العصابية واختبار تفهم الموضوع، وقد توصلت الدراسة إلى أن الحاجة للعدوان اكثر ارتفاعا لدى عينة القاتلات.

كما توجد بعض الدراسات المحلية التي تثبت العلاقة بين السلوك الإجرامي والعدوانية مثل دراسة الجودي (١٩٨٧) لبعض السمات النفسية المميزة للأحداث الجانحين لعينة مكونة من ٥٤ حدثاً مودوعين بدار التوجيه بالطائف ومقارنتهم بمجموعة من طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة بمدن المنطقة الغربية بلغ عددهم ٥١ حدثاً حيث استخدم الباحث اختبار جسنس للشخصية بكل أبعادها، حيث أظهرت الدراسة وجد علاقة بين الانحراف وإظهار العدوان. وقد أكدت هذه العلاقة أيضاً دراسة هيجان (١٩٨٥) لبعض المتغيرات النفسية وعلاقتها بجنوح الأحداث حيث طبق الباحث مقياس جسنس للشخصية واستفتاء ماسلو للطمأنينة الانفعالية على عينتين إحداهما تجريبية والأخرى

ضابطة وتتكون كل واحدة من ١٠٠ مفحوص، وقد أثبتت النتائج وجود علاقة قوية بين الجنوح والعدوانية .

كما أكدت ذلك دراسة الغامدي (١٩٨٤) لمقارنة السمات المميزة لشخصية الجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية، حيث كان من مفردات أهدافها التعرف علي الفروق في العدوانية بين الجانحين وغير الجانحين، وقد استخدم اختبار تفهم الموضوع TAT لقياس متغير العدوان على عينة مكونة من ٢٩ جانحاً بدار ملاحظة جدة وأخرى مكونة من ٢٩ من غير الجانحين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجانحين أكثر عدوانية من غير الجانحين.

ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والعدوانية، وباختلاف بيئاتها وعيناتها وادواتها، يمكن القول بان هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة بين أنماط السلوك الإجرامي والعدوانية وان متغير السيكوباتية يعد واحدا من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

٣. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيطرة:

تشير بعض الدراسات التي وجود علاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة أو بعض مظاهرها مثل دراسة كروجر (1994) Kruegar لسمات الشخصية المرتبطة بالجريمة بين الرجال والنساء، حيث تناولت الدراسة معرفة هذه العلاقة على عينة مكونة من ٨٦٢ من الذكور والإناث مستخدماً في ذلك استبيان الشخصية المتعدد الأبعاد MPQ، وقد كشفت هذه الدراسة أن الشباب الذين انخرطوا في قدر كبير من الجنوح كانوا يتصفون بمشاعر الاضطراب ونقص التقارب الاجتماعي وحب المخاطرة. و هذه المشاعر تعد من مظاهر السيطرة، أذن توجد علاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة. كما تشير دراسة زتيكيك (1993) Zaitchik لمتضمنات القضاء الجنائي مستخدماً في ذلك مقياس الرجولة الزائد ليناقش النظرية التي تنظر إلى العنف علي أنه رجولة وتحكم في الذات، والخطر إثارة وقسوة على النساء. وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الرجال يميلون أكثر إلى التصرف بعنف نحو الرجال الآخرين، وكذلك بعنف وقسوة نحو المرأة والسعي إلى الانخراط في مواقف خطرة. وبما أن العنف والقسوة والانخراط في المواقف الخطيرة يعد من مظاهر السيطرة، أذن نستنتج وجود علاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة.

وفي العالم العربي تناولت بعض الدراسات العلاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة ومنها دراسة محمد وآخرون (١٩٨٩) لمعرفة سيكولوجية الجريمة والفروق بين الجنسين على ٨٠ شخص مقارنة بأخرى ضابطة عدد ٨٠ شخص من مرتكبي ومرتكبات جرائم القتل والاتجار بالمخدرات، حيث

استخدموا اختبار اليد الإسقاطي واختبار تفهم الموضوع ومقياس وكسلر بلفيو لذكاء الراشدين والمراهقين والمقابلة الإكلينيكية، وقد أوضحت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين مجموعة من المتغيرات وارتكاب الجرائم السابقة ومن هذه المتغيرات زيادة جانب السيطرة لدى مرتكبي هذه الجرائم.

كما أكدت دراسة عبد العال (١٩٨٧) التي هدفت إلى معرفة العوامل النفسية التي تكمن وراء جريمة القتل عند القاتلات المصريات وذلك بمقارنة ٣٣ قاتلة بعدد ٣٣ غير قاتلة مستخدماً اختبار عوامل الشخصية ومقاييس الغرائز ومقاييس وكسلر بلفيو ومقياس قوة الأنا الأعلى واختبار تفهم الموضوع، وقد أوضحت نتائج دراسته بتمييز القاتلات المصريات بعدة عوامل منها جانب السيطرة.

وفي المملكة العربية السعودية يشير السعيد (١٩٩٢) لبعض متغيرات الشخصية للمجرمين العائدين للسجون والذي استخدم فيها العديد من المقاييس منها اختبار الرياض منيسوتا على ١٠ أفراد منهم خمسة من العائدين للجرائم الأخلاقية وخمسة من العائدين لجرائم المخدرات إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات مجموعة مرتكبي الجرائم الأخلاقية ومرتكبي جرائم المخدرات على المقياس الخاص بمتغير السيطرة.

ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي والسيطرة، وباختلاف بيئاتها وعيناتها وادواتها، يمكن القول بان هذه الدراسات أثبتت وجود علاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة، بالرغم من عدم وجود متغير السيطرة في بعض الدراسات إلا من خلال بعض المظاهر التي تدل علي السيطرة. وبذلك نستطيع القول بان متغير السيطرة يعد واحدا من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية.

٤. دراسات تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي وقوة الأنا:

توجد بعض الدراسات التي أثبتت العلاقة بين السلوك الإجرامي وقوة الأنا أو بعض مظاهر قوة الأنا مثل دراسة اوسونا ولانا (1993) Osuna and Lana للسمات السيكولوجية والمظاهر الإجرامية لعينة من المراهقين عددهم ٣٠٣ حيث وجد أن الاندفاع والانتباه والإدراك وهذه من مظاهر قوة الأنا، تعد سمات شخصية لسوء التوافق، حيث أثبتت الدراسة أن هذه السمات تميز الجماعات التي تتصف بالسلوك الإجرامي. كما أثبتت دراسة لبلانك 1989 Leblanc (السحلي، ١٤١٨) الإكلينيكية للجريمة من خلال استعراض الباحث للبحوث التي أجريت من عام (١٩٦٣ – ١٩٨٨)، حيث توصل الباحث إلى أن من أعراض الشخصية الإجرامية الانعزال والتمركز حول الأنا والعيش وسط بيئة إجرامية. فيما هدفت دراسة Lisa (محمد، ١٩٨٩) إلى الكشف عن المحددات النفسية

من خلال دراسة شخصية الجناة الذكور وسمات الإناث القاتلات، وقد تكونت العينة من٧٨٥ مجرماً وعدد ٤٨ مجرمة، وقد استخدمت هذه الدراسة اختبار روشاخ واختبار تفهم الموضوع ومقياس الأنا وقائمة بك، وقد أظهرت النتائج أن من أهم الخصائص المشتركة بين المجموعتين النرجسية وميكانزمات الدفاع العنيفة والتي تعد من مظاهر قوة الأنا.

وفي العالم العربي أثبتت دراسة غانم (١٩٩٠) عن البغايا والبغاء والتي أجريت على عينة بلغت ٧٥ امرأة مصرية تمارس البغاء، وقد استخدم المنهج الأنثروبولوجية، وقد اعتمد في دراسته الميدانية علي الملاحظة بالمشاركة لمجتمع البغايا، وقد أوضحت نتائج دراسته أن نظرة البغايا اتسمت بالاستغلال والانتهازية والمراوغة والتحايل في تعاملهن مع الآخرين. وهذه المظاهر تعد من أبرز مظاهر قوة الأنا. كما أكدت ذلك دراسة عبد العال (١٩٨٧) التي تناولت العوامل النفسية التي تكمن وراء جريمة القتل عند القاتلات المصريات وذلك بمقارنة ٣٣ قاتلة و٣٣ غير قاتلة مستخدما اختبار الشخصية ومقياس الغرائز ومقياس وكسلر بلفيو ومقياس قوة الأنا ومقياس الأنا الأعلى واختبار تفهم الموضوع، وقد أوضحت النتائج تميز القاتلات المصريات في تسعة عوامل منها قوة الأنا والإقدام، كما دلت النتائج أيضاً على ارتفاع السادية والاندفاعية لدى القاتلات اللائى يستخدمن وسائل رجالية عنيفة في القتل مثل الأسلحة النارية وآلات حادة. وقد قام الشرنوبي (عبد العال، ١٩٨٧) بدراسة لبعض متغيرات وأبعاد الشخصية المرتبطة بالجريمة لدى المرأة المصرية على عينة تكونت من ٩٠ سيدة مستخدما مقاييس القيم ومقاييس السيكوباتية ومقياس قوة الأنا ومقياس العصابية واختبار تفهم الموضوع على خمس حالات فقط من القاتلات، ومن نتائج الدراسة أن هناك فروق دالة إحصائيا بين القاتلات وقوة الأنا.

في حين أثبتت بعض الدراسات المحلية العلاقة بين السلوك الإجرامي وقوة الأنا فمنها دراسة السعيد (١٩٩٢) والتي تناولت بعض متغيرات الشخصية للمجرمين العائدين للسجون بمدينة الرياض حيث استخدمت من جملة المقاييس المستخدمة اختبار الرياض منيسوتا للشخصية وطبق على عشرة أفراد منهم خمس أفراد عائدين للجرائم الأخلاقية وخمس أفراد من العائدين لجرائم المخدرات، وقد أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطات درجات مجموعة مرتكبي الجرائم الأخلاقية وبين متوسطات درجات مجموعة مرتكبي جرائم المخدرات على المقاييس الخاصة بقوة الأنا.

وعلى العكس من ذلك فهناك دراسات أخرى أثبتت عدم وجود علاقة بين السلوك الإجرامي وقوة الأنا مثل دراسة أبو شهبه (١٩٩٢) لمدى صلاحية اختبار بقع الحبر للروشاخ في التميز بين القاتلات وغير القاتلات على عينة مكونة من ٤٠ قاتلة و٤٠ غير قاتلة مستخدماً استمارة المقابلة الإكلينيكية ومقياس وكسلر بلفيو لقياس ذكاء الراشدين واختبار بقع الحبر للروشاخ، وقد

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج منها أن القاتلات لديهن ضعف الأنا. كما أكد ذلك دراسة أحمد (١٩٩١) للبناء النفسي القائم وراء جريمة زنا الزوجات على عينة مكونة من ستة حالات حيث استخدمت الباحثة استمارة تاريخ الحالة والمقابلة الإكلينيكية واختبار تفهم الموضوع، وقد أوضحت النتائج إلى أن هناك علاقة بين الأنا والزوجات وضعف الأنا والأنا الأعلى.

ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت العلاقة بين بعض أنماط السلوك الإجرامي وقوة الأنا، وباختلاف بيئاتها وعيناتها وادواتها، يمكن القول بان هذه الدراسات اتخذت اتجاهين أولهما أثبتت وجود العلاقة بين السلوك الإجرامي وقوة الأنا، وان متغير قوة الأنا يعد واحدا من العوامل المسببة للسلوك الإجرامي، وهي بذلك تتفق مع الدراسة الحالية. وثانيهما لم يثبت هذه العلاقة، ربما يعود ذلك إلى طبيعة التطبيق من حيث اختلاف المكان والزمان وحتى العينة والمنهج المستخدم والمعالجات الإحصائية، ومن ذلك دراسة أبو شهبه (١٩٩٢) و دراسة أحمد (١٩٩١).

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يمكن الخروج بما يلي :

١. إن متغيرات الشخصية كالسيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا، تعتبر من العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي المتمثل في القتل، والسرقة، والرشوة، والجنسية، والمخدرات. حيث أثبتت الدراسات وجود تلك العلاقة بين السلوك الإجرامي ومتغيرات الشخصية كدراسة فريدي (1994) Freedy ؛ وكروقر (1994) Krueger ؛ واوسنا ولانا (1993) Osano and luna ؛ وإسحاق (١٩٩٣) ؛ ومحمد (١٩٨٩).

٢. تعددت المقاييس التي استخدمت في الدراسات المختلفة، وقلة من الدراسات استخدمت مقاييس مينسوتا متعدد الأوجه M.M.P.I في إثبات العلاقة بين السلوك الإجرامي ومتغيرات الشخصية مثل دراسة ماكيل (1984) Michel ؛ والسعيد (١٩٩٢).

٣. توجد بعض الدراسات التي تناولت مرحلة الرشد. كما يوجد عدد من الدراسات التي تناولت جنوح الأحداث عند فئة عمرية أقل من ذلك مثل دراسة فريدي (1994) Freedy ؛ وروشيل (1985) Rochelle ؛ وهيجان (١٩٨٥)؛ والغامدي (١٩٨٤).

٤. وجود بعض الدراسات العربية والمحلية التي اهتمت بعينات من المجرمين الذكور مثل دراسة أبو شهبه (١٩٩٢)؛ غانم (١٩٩٠)؛ الشرنوبي (١٩٨٢).

٥. وجود عدد من الدراسات السابقة تناولت نمطين أو أقل من أنماط السلوك الإجرامي كدراسة سيرين واخرون (1994) Serin etal؛ وبلكيرن (1992) Blackarn ؛ وباش (1980) Bach ؛ومحمود (١٩٩٨)؛ ومحمد (١٩٨٩)؛ و الشرنوبي (١٩٨٢).

٦. لا توجد دراسات محلية تناولت علاقة السلوك الإجرامي وعلاقته بالسيطرة وقوة الأنا والدراسة التي وجدت تناولت علاقتها بالعود للجريمة كدراسة السعيد (١٩٩٢).

وانطلاقا من هذا ومساهمة في النظر إلى السلوك الإجرامي وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية وخاصة في المملكة العربية السعودية، و من خلال البحث والتحليل، أراد الباحث ومن خلال هذه الدراسة التعرف علي بعض مسببات السلوك الإجرامي منطلقا من محاولة الإجابة علي الفرضيات التالية:

<u>فروض الدراسة:</u>

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيكوباتية لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعاً لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات العدوانية لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية تبعاً لنمط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).

٣. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيطرة لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعاً لأنمط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات قوة الأنا لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية تبعاً لنمط السلوك الإجرامي

المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).

٥. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية في كل من السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا.

الفصل الثالث

منهج وإجراءات البحث

منهج البحث

عينة البحث

أدوات البحث

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

منهج واجراءات البحث

١. منهج البحث:

تقوم الدراسة الحالية على أساس المنهج الوصفي بشقيه السببي المقارن والارتباطي، حيث ستعتمد على مقارنه درجات كل من السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا لدي عينات من المجرمين في سجون المنطقة الغربية ممن ارتكبوا جرائم مختلفة، أي تبعا لأنماط السلوك الإجرامي. كما ستقوم بحساب معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات لدي عينة البحث الاحتمالية.

٢. عينة البحث:

تشتمل عينة البحث علي عدد ممثل للمودعين في سجون المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية تبعا لأنماط السلوك الإجرامي التي اعتمدتها الدراسة وهي (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات). والذين يقعون في الفئة العمرية من ٢٥- ٥٠سنه. وقد قام الباحث بزيارة إدارة سجون محافظة جده/ شعبة السجن العام الرعاية الاجتماعية، وبعد الموافقة على تطبيق الأدوات المعنية بالدراسة على عينة من المودعين في القضايا التالية (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات). والموضحة بالجدول رقم (٢) التالي:

الجدول رقم (٢)

مجتمع الدراسة	عدد السعوديين	عدد العينة	النسبة المئوية
جريمة القتل	١٠٤	٣٥	٪ ٣٣,٦٥
جريمة السرقة	١٤٢	٣٥	٪٢٤,٦٤
جريمة المخدرات	٣٨٧	٣٥	٪٩,٠٤
جريمة الجنس	٩٢	٣٥	٪٣٨,٠٤
جريمة الرشوة	١٢	١٢	٪١٠٠
المجموع	٧٣٧	١٥٢	٪ ٢٠,٦٢

حيث اتبع الباحث الخطوات التالية:

١. عمل إحصائية كاملة بأعداد المودعين السعوديين بسجون مدينة جدة.

٢. اختيار أعداد مناسبة ممثلة تمثيلا حقيقيا لمجتمع الجريمة الأصلي من السعوديين.

٣. المرونة والتجاوب الفعال الذي ينم عن الوعي والأيمان بأهمية البحث العلمي من قبل المختصين في سجن مدينة جدة كان له ابلغ الأثر في نجاح التطبيق وإخراجه بدقة ومنهجية علمية سليمة.

٣. أدوات البحث:

اعتمد الباحث علي أربعة مقاييس فرعية من مقياس مينسوتا متعدد الأوجه وهي مقياس الانحراف السيكوباتي ومقياس العدوانية ومقياس السيطرة ومقياس قوة الأنا.

أ. وصف إعداد أدوات البحث:

تم اعتماد مقياس مينسوتا متعددة الأوجه باتخاذ المقاييس الخاصة بمتغيرات البحث الحالي والمتمثلة بمقياس الانحراف السيكوباتي ومقياس العدوانية ومقياس قوة الأنا ومقياس السيطرة (مليكه وآخرون، ١٩٧٣).

ب. إجراءات تقنين أدوات البحث:

استخدم الباحث الإجراءات التي اتخذتها دراسة (السعيد, ١٩٩٢) لبعض متغيرات الشخصية المرتبطة بالعود للجريمة وذلك لتقنين كل من مقياس الانحراف السيكوباتي, ومقياس السيطرة ومقياس قوة الأنا، وذلك باعتبار أن البيئة التي طبقت عليها تلك المقاييس هي نفس البيئة التي ستطبق عليها في البحث الحالي.

أولا: مقياس الانحراف السيكوباتي:

أ. ثبات المقياس: قام السعيد (١٩٩٢) بتقدير ثبات مقياس الانحراف السيكوباتي علي عينة من المجتمع السعودي باعتماد الطرق التالية:

١. طريقة التجزئة النصفية spilt-half: حيث بلغ معامل الثبات لهذه الطريقة ٠,٩٠٪ بعد عمل التصحيح اللازم لاستخدام معادلة سبيرمان.

٢. معامل الاتساق الداخلي لكودر ريتشارد سون: حيث بلغ معامل الثبات لهذه المعادلة ٠,٩٣٪.

ب. صدق المقياس: قام السعيد (١٩٩٢) بحساب صدق المقياس للانحراف السيكوباتي بالطريق التالية:

١. صدق التكوين الفرضي: حيث تم دراسة هذا النوع من الصدق وذلك بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية على عينة التقنين البالغة ١٠٠ شخص وقد دلت نتائج هذا التحليل على أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من٠,٠١ للمنحنى للطرف الواحد. وتشير نتائج هذا التحليل إلى أن فقرات المقياس تقيس ما يقيسه المقياس، أي أنها تسلك في الاتجاه الذي تسلكه الدرجة الكلية للمقياس، الأمر الذي يدعو للاطمئنان لصلاحية فقرات المقياس لقياس ما يهدف إلى قياسه.

ثانيا. مقياس العدوانية:

قامت الدراسة الحالية باعتماد مقياس العدوانية المقتبس من مقياس مينسوتا متعدد الأوجه، تعريب مليكه و آخرون (١٩٧٣). وقد قامت هذه الدراسة بحساب الجوانب السيكومترية لهذا المقياس على النحو التالي:-

أ. الثبات: يشير الثبات إلى معرفة درجة ارتباط الفقرات بالسلوك المراد قياسه وقد تتخذ عدة طرق للتوصل إلى درجة ثبات مقبولة في الدراسات الإنسانية، وقد اعتمد الباحث طريقة إعادة الاختبار (T.Retest)، وكما هو معروف في تنفيذ إجراءات هذه الاختبار هو تقديم الأداة إلى مجموعة من الأفراد من العينة للمرة الأولى ويعاد الاختبار على الأفراد أنفسهم بعد فترة زمنية تتراوح ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، وبناءً على ذلك فقد قام الباحث بتوزيع الأداة على٣٠ فرداً من أفراد عينة الدراسة للمرة الأولى و أعاد الاختبار عليهم بفارق زمني قدره أسبوعين وقد تم حساب معامل الارتباط بين الاختبارين حسب معامل ارتباط بيرسون. إذ بلغ معامل الارتباط ٨٩,٦٪ وهو معامل ارتباط مقبول في الدراسات الإنسانية حسب رأي الباحث.

ب. الصدق: تعد عملية الصدق من العمليات التي تجرى في البحوث العلمية لتقصي ومعرفة مدى ارتباط المقاييس بالخاصية التي نود دراستها وبناءً على ذلك فقد اعتمد الباحث اختيار ٢٠ محكماً من ذوي الاختصاص والخبرة في علم النفس ودراسات السلوك الإنساني. حيث عرض مقياس العدوانية عليهم وطلب منهم الإشارة إلى مواطن الخلل من حيث الوضوح ومناسبة الفقرة للسلوك المراد قياسه وإعادة صياغة بعض الفقرات لغوياً، حيث اعتمدت الدراسة الصورة النهائية لمقياس العدوانية بعد أن أخذ ببعض التوصيات التي أشار إليها المحكمين.

ثالثا. مقياس السيطرة:

أ. ثبات المقياس: قام السعيد (١٩٩٢) بتقدير ثبات مقياس السيطرة باعتماد الطرق التالية:

١. طريقة التجزئة النصفية Spilt-half: حيث بلغت قيمة معامل الثبات لهذه الطريقة ٠,٩٦ ٪ بعد عمل التصحيح اللازم باستخدام معادلة سبيرمان.

٢. معامل الاتساق الداخلي لكودر ريتشاردسون: حيث بلغ معامل الثبات لهذه المعادلة ٠,٩٢ ٪ .

ب. صدق المقياس: قام السعيد (١٩٩٢) بحساب صدق المقياس للسيطرة بالطريقة الآتية:

١. صدق التكوين الفرضي: حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات المقياس والدرجة الكلية على العينة البالغة ١٠٠ شخص، وقد دلت نتائج تحليل المفردات على أن جميع قيم معاملات الارتباط بين كل مفردة والدرجة الكلية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١.

رابعاً. مقياس قوة الأنا:

أ. ثبات المقياس: أشار السعيد (١٩٩٢) إلى ثبات مقياس قوة الأنا باعتماد الطرق التالية:

١. طريقة التجزئة النصفية Spilt-half: حيث بلغت قيمة معامل الثبات لهذه الطريقة ٠,٩٧٪ بعد عمل التصحيح اللازم باستخدام معادلة سبيرمان.

٢. معامل الاتساق الداخلي لكودر ريتشارد سون: حيث بلغ معامل الثبات لهذه المعادلة٠,٩١٪.

ب. صدق المقياس: قام السعيد (١٩٩٢) بحساب صدق مقياس قوة الأنا من خلال الطرق التالية:

١. صدق المحكمين.

٢. صدق التكوين الفرضي: حيث تم حساب معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات المقياس والدرجة الكلية لها وقد دلت نتائج هذا الإجراء على أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت دالة عند مستوى دلالة أقل من ٠,٠١ وهذه النتيجة تشير إلى أن المقياس يقوم على قياس ما صمم لأجله.

٤. المعالجات الإحصائية:

قام الباحث باستخلاص نتائج هذه الدراسة باستخدام الأساليب والمعالجات الإحصائية حسب ما يقتضيه كل فرض والجدول (٣) يوضح ذلك:

جدول(٣)

الفرض	التحليل الإحصائي
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيكوباتية لعينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعاً لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).	تحليل التباين أحادي الأتجاه- اختبار شيفيه.
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات العدوانية لعينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية تبعاً لنمط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).	تحليل التباين أحادي الأتجاه- اختبار شيفيه.
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيطرة لعينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعاً لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).	تحليل التباين أحادي الأتجاه- اختبار شيفيه.
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات قوة الأنا لعينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية في المملكة العربية السعودية تبعاً لنمط السلوك الإجرامي المرتكب (جريمة القتل، وجريمة السرقة، وجريمة الرشوة، والجريمة الجنسية، وجريمة المخدرات).	تحليل التباين أحادي الأتجاه- اختبار شيفيه.
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية في كل من السيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا.	معامل ارتباط بيرسون.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

الفرض الأول

الفرض الثاني

الفرض الثالث

الفرض الرابع

الفرض الخامس

خـــــاتـــمـــــة

توصيـــــــــــات

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

أولا / الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيكوباتية لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعا لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب؟

وللتأكد من مصداقية هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه لتحديد الفرق بين متوسطات درجة السيكوباتية لمجموعة من المجرمين تبعا لنمط السلوك الإجرامي المتمثل في (القتل، السرقة، الرشوة ، الجنسية، المخدرات) متبوعا باختبار شيفيه البعدي. وهذا مبين في الجدول (٤) والذي اقتصر علي إظهار المتوسطات والانحرافات والجدول (٥) والذي يلخص نتائج تحليل التباين والجدول (٦) والذي يلخص نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس السيكوباتية

نمط السلوك الإجرامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القتل	٣٢,٨٣	٦,٧٩
السرقة	٢٩,٦٠	٣,٣٩
الرشوة	٢٨,٨٠	٤,٦٦
الجنسية	٣٠,٢٧	٧,٥٦
المخدرات	٢٩,٨٧	٤,٤٦
المجموع	٣٠,٨٨	٥,٨٧

جدول رقم(٥)

تحليل التباين الأحادي لاستجابات عينة الدراسة على مقياس السيكوباتية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
بين المجموعات	٣٤٦,٩٦	٤	٨٦,٧٤	٢,٦٤	❖٠,٠٣
داخل المجموعات	٤١٠٢,٣٠	١٢٥	٣٢,٨٢		
المجموع	٤٤٤٩,٢٧	١٢٩			

❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= ٠,٠٣).

جدول رقم (٦)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مقياس السيكوباتية

المتوسط	نمط	القتل	السرقة	الرشوة	الجنسية	المخدرات
٣١,٧٧	القتل		❖❖٣,٢١	❖❖٣,٩٦	❖❖١,٧٣	❖❖٢,٩٤
٢٨,٥٦	السرقة			٠,٧٥	١,٤٨	-٠,٢٧
٢٧,٨١	الرشوة				-❖٢,٢٣	-١,٠٢
٣٠,٠٤	الجنسية					١,٢١
٢٨,٨٣	المخدرات					

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)

يظهر من البيانات رفض الفرض الصفري حيث تبين كما هو مبين بالجدول رقم (٤) إن المتوسطات الحسابية تدرجت من ٣٢,٨٣ إلى ٢٨,٨٠ وذلك بانحرافات معيارية تراوحت بين ٧,٥٦ و ٣,٣٩. كما تبين من الجدول رقم (٥) والذي يلخص نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه وجود فروق بين المجموعات دالة عند مستوى ثقة ٠٣. ولتحديد مواطن الفروق قام الباحث باستخدام اختبار شيفيه والذي تلخص نتائجه في الجدول رقم (٦) وقد تبين من نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة

إحصائية بين جميع المجموعات حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية مابين ٣,٩٦ و٢,٢٣- بدلالة إحصائية تدرجت مابين ٠,٠١ و ٠,٠٥. وبمراجعة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يمكن القول بان الفروق كانت في صالح جريمة القتل مقارنة بالأنماط الإجرامية الأخرى حيث حصل الأفراد علي متوسط في درجة السيكوباتية يساوى ٣٢,٨٣ بانحراف معياري بلغ ٦,٧٩. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ٢٩,٦٠ وانحراف معياري بلغ ٣,٣٩. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ٢٨,٨٠ بانحراف معياري ٤,٦٦. كما بلغ متوسط أفراد الجريمة الجنسية ٣٠,٢٧ وانحراف معياري ٧,٥٦. وقد بلغ متوسط أفراد جريمة المخدرات ٣٠,٨٨ بانحراف معياري بلغ ٥,٨٧. كما يشير الجدول رقم (٦) أيضا إلى وجود فروق دالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي الجنسية ونمط السلوك الإجرامي الرشوة حيث بلغت الفروق بين المتوسطات الحسابية ٢,٢٣- بدلالة إحصائية ٠,٠٥ وذلك لصالح الجريمة الجنسية التي بلغ متوسط الأفراد فيها ٣٠,٢٧ بانحراف معياري ٧,٥٦. في حين بلغ متوسط أفراد جريمة الرشوة ٢٨,٨٠ وانحراف معياري ٤,٦٦.

وقد تعود تلك النتيجة التي تؤكد إن مجرمي القتل والجنسية حصلوا علي متوسطات اعلي من مجرمي الجرائم الأخرى علي متغير السيكوباتية إلى أن الشخص السيكوباتي يتميز بسلوك مضاد للمجتمع، كما أن لديه قدرة ضعيفة في الحكم علي الظواهر الاجتماعية والفردية، وعجزهم في التعلم عن طريق الخبرة والمعارف الحياتية. الأمر الذي يدفع ذلك الشخص لان يحمل كل أصناف المعاداة للمجتمع وأفراده، وبذلك يكون عليه من السهل أن يترجم تلك المعاني البغيضة ويستحلها لنفسه متمثلة في جريمة القتل والجنسية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بناءً على منطلقات ترتبط بالأبعاد الشخصية التي تتمثل بسمات الأفراد عينة الدراسة، الأمر الذي يدفعهم إلى ارتكاب بعض الجرائم لتصل إلى حد القتل. وقد يعود ذلك إلى رغبة الفرد في إثبات وجوده أو إظهار قدرته الخاصة بإعادة حقوقه دون اللجوء إلى القانون منطلقاً من خلال التفكير الرجعي الذي مؤداه إن الرجل الذي يمتلك الشخصية القوية والنافذة في الرأي أن يعيد حقه بيده أو بمعنى آخر بالأساليب الغير شرعية, و يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الشخصية السيكوباتية تشمل نوعيات الشخصية غير المتوافقة اجتماعياً ومهنيا، وتعاني من اضطرابات خطيراً في المقومات الاجتماعية والخلقية، مما يبدو في الظاهر بأنها سويه ومقنعة حيث يفتقد الأفراد المصابون بهذا الاضطراب الإحساس بما هو خطأ لعدم امتلاكهم معايير خلقية ثابتة. الأمر الذي يدفعهم إلى التحايل للحصول على لذتهم دون اعتبار للمعايير الاجتماعية الخلقية. وبشكل عام يمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن الشخص السيكوباتي لديه خلل في سلوكه ومشاعره الظاهرة في تصرفاته، الأمر الذي يؤدي بهذا الفرد إلى مقاومة السلطة والثورة على الجماعة وعدم الاعتراف بمعايير وتقاليد وقيم المجتمع الذي يعيش فيه، إضافة إلى ذلك

يتميز الشخص السيكوباتي بسلوك معادي للمجتمع وقدرة ضعيفة على الحكم وعجز عن التعلم من الخبرة وخداع الغير، الأمر الذي يدفع به إلى ارتكاب الجرائم وخاصة جريمة القتل وجرائم الجنسية، كما قد يعود ذلك إلى طبيعة العينة ونمط السلوك الإجرامي. لذلك جاءت نتيجة هذه الفرضية تدل علي أن الفروق كانت لصالح جريمة القتل والجريمة الجنسية مقارنة مع الجرائم الأخرى

هذا وقد اتفقت هذه الدراسة مع كل من دراسة (Michel,1984) ونتائج دراسة (إسحاق، ١٩٩٣) ونتائج دراسة (محمد، ١٩٨٩) التي أشارت إلى وضوح الجانب السيكوباتي كواحد من أهم العوامل المؤدية للقتل وارتكاب الجرائم الجنسية.

ثانيا / الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات العدوانية لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعا لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب؟

للتأكد من مصداقية هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه لتحديد الفرق بين متوسطات درجة العدوانية لمجموعة من المجرمين تبعا لنمط السلوك الإجرامي المتمثل في (القتل، السرقة، الرشوة ، الجنسية، المخدرات) متبوعا باختبار شيفيه البعدي. وهذا مبين في الجدول رقم (٧) والذي اقتصر علي إظهار المتوسطات والانحرافات والجدول رقم (٨) والذي يلخص نتائج تحليل التباين والجدول رقم (٩) والذي يلخص نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس العدوانية

نمط السلوك الإجرامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القتل	٣٢,٤٧	٨,١٩
السرقة	١٥,٩٣	٥,٨٧
الرشوة	١٥,٧٠	٥,١٢
الجنسية	١٩,٦٧	٥,١٤
المخدرات	٢١,٥٣	٥,٩٠
المجموع	٢١,٨٨	١٥,١٩

جدول رقم(٨)

تحليل التباين الأحادي لاستجابات عينة الدراسة على مقياس العدوانية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
بين المجموعات	٤٩٥٥,٧٠	٤	١٢٣٨,٩٣	٦,٢٤	٠,٠٠ ❖❖
داخل المجموعات	٢٤٨١٧,٥٧	١٢٥	١٩٨,٥٤		
المجموع	٢٩٧٧٣,٢٧	١٢٩			

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = ٠,٠٠).

جدول رقم (٩)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مقياس العدوانية

المتوسط الحسابي	نمط السلوك الإجرامي	السرقة	الرشوة	الجنسية	المخدرات
٣٢,٢٧	القتل	١٦,١٦ ❖❖	١٦,٠٥ ❖❖	١٣,٦١ ❖❖	١٠,٠٥ ❖❖
١٦,١١	السرقة		٠,١١	-٢,٥٥ ❖	-٦,١١ ❖❖
١٦,٢٢	الرشوة			-٢,٤٤ ❖	-٦ ❖
١٨,٦٦	الجنسية				-٣,٥٦
٢٢,٢٢	المخدرات				

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥)

❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

تشير البيانات إلى رفض الفرض الصفري، حيث تبين من الجدول رقم (٧) أن المتوسطات الحسابية تدرجت من ٣٢,٤٧ إلى ١٥,٧٠ وذلك بانحرافات معيارية تراوحت بين ٨,١٩ و ٥,١٢. كما تبين من الجدول رقم (٨) والذي يلخص نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه وجود فروق بين المجموعات دالة عند مستوى ثقة ٠٠. ولتحديد مواطن الفروق فقد قام الباحث باستخدام اختبار

شيفيه والذي تلخص نتائجه في الجدول رقم (٩) وقد تبين من نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة إحصائية بين جميع المجموعات حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ١٦,١٦ و٦,١١- بدلالة إحصائية تدرجت مابين ٠,٠١ و ٠,٠٥. وبمراجعة المتوسطات والانحرافات المعيارية يمكن القول بان الفروق كانت في صالح القتل حيث حصل الأفراد علي متوسط في درجة العدوانية يساوى ٣٢,٤٧ بانحراف معياري بلغ ٨,١٩. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ١٥,٩٣ وانحراف معياري بلغ ٥,٨٧. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ١٥,٧٠ بانحراف معياري ٥,١٢. كما بلغ متوسط أفراد الجريمة الجنسية ١٩,٦٧ وانحراف معياري ٥,١٤. وقد بلغ متوسط أفراد جريمة المخدرات ٢١,٥٣ بانحراف معياري بلغ ٥,٩٠. كما يشير الجدول رقم (٩) إلى وجود فروق دالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي الجنسية ونمطي السلوك الإجرامي السرقة و الرشوة حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ١٣,٦١ و ٢,٥٥- بدلالة إحصائية تدرجت بين ٠,٠١ و ٠,٠٥ وذلك لصالح الجريمة الجنسية التي بلغ متوسط الأفراد فيها ١٩,٦٧بانحراف معياري ٥,١٤. في حين بلغ متوسط أفراد جريمة السرقة ١٥,٩٣ بانحراف معياري ٥,٨٧ كما بلغ متوسط أفراد جريمة الرشوة ١٥,٧٠ وانحراف معياري ٥,١٢. كما يشير أيضا الجدول رقم (٩) إلى وجود فروق دالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي المخدرات ونمطي السلوك الإجرامي السرقة و الرشوة حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ١٠,٠٥ و٦- بدلالة إحصائية تراوحت بين ٠,٠١ و ٠,٠٥ وذلك لصالح جريمة المخدرات التي بلغ متوسط الأفراد فيها ٢١,٥٣ بانحراف معياري ٥,٩٠. في حين بلغ متوسط أفراد جريمة السرقة ١٥,٩٣ بانحراف معياري ٥,٨٧ كما بلغ متوسط أفراد جريمة الرشوة ١٥,٧٠ وانحراف معياري ٥,١٢.

يتضح من الجدول رقم (٩) بان هناك فروقا ما بين نمط السلوك الإجرامي (القتل) وبين الأنماط السلوكية الإجرامية الأخرى (السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات) ولصالح نمط السلوك الإجرامي (القتل) وذلك بدرجة عالية حيث بلغ متوسط درجة العدوانية لدي القتلة ٣٢,٢٧ حيث تراوحت متوسطات الفئات الأخرى بين ١٦,١١ و ٢٢,٢٢، كما ويتضح بان هناك فروقا بين ذوي السلوك الإجرامي (الجنسية) وكل من ذوي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة) ولصالح ذوي السلوك الإجرامي (الجنسية) حيث بلغ متوسط العدوانية لدي مجرمي الجنسية ١٨,٦٦ وهو متوسط اعلي من متوسط السرقة والرشوة والذي تراوح بين ١٦,٢٢ و١٦,١١، كما تبين بان هناك فروقا بين السلوك الإجرامي (المخدرات) وبين كل من ذوي السلوك الإجرامي (السرقة، والرشوة) ولصاح ذوي السلوك الإجرامي (المخدرات) حيث بلغ متوسط العدوانية لدي مجرمي المخدرات ٢٢,٢٢ وهو متوسط اعلي من متوسط السرقة والرشوة والذي تراوح بين ١٦,٢٢ و ١٦,١١.

هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (Freely,1994) ونتيجة دراسة (محمد، ١٩٨٩) ونتيجة دراسة (الجودي، ١٩٨٩) التي أشارت إلى أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والعدوانية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة علي أساس أن السلوك العدواني يعد سلوكا يحدث بطبعه نتائج مؤذية وتخريبية، كما انه نزعة قد تجعل الفرد يصل إلى سلوك القتل والاعتداء الجنسي. وبالنظر إلى القدرات الذهنية كموجهات لسلوك الفرد قد تغيب عن قدرتها لتوجيه الفرد نحو السلوك السوي لذا قد يقع في المخدرات بهدف العدوان علي الذات والهروب من تقاليد المجتمع. لذلك جاء مجرمي القتل والجنسية والمخدرات اعلي من غيرهم من مجرمي الجرائم الأخرى علي متغير العدوانية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة على أساس إن السلوك العدواني يحدث نتائج مؤذية للفرد والجماعة. وقد تعود تلك النتيجة حسب رأي الباحث ومن منطلق المعايير الاجتماعية التي يعيشها أبناء المجتمع السعودي، في أن الفرد يقدم على ممارسة السلوك الإجرامي المتمثل بالقتل لتحقيق أهدافه وغاياته وتلبيه احتياجاته ومتطلباته وربما لاسترجاع حقوقه منطلقاً من مبدأ وقاية نفسه من النظرة السيئة من أفراد مجتمعه المحيط به إذا مارس أنماط السلوك الإجرامي الأخرى المتمثلة بالسرقة والرشوة والأخلاقية والمخدرات. لان مثل هذه الجرائم تلحق الفرد الممارس لها العار والنظرة السيئة والواهية ما بين أفراد مجتمعه. بناءً على ذلك قد يمارس الفرد سلوكه العدواني المتمثل بالقتل دون اللجوء إلى أنماط السلوك الإجرامي الأخرى بحيث يرى الفرد في ذلك تحقيقا لرجولته.

كما أظهرت النتائج إلى وجود فروق في متوسطات درجات العدوانية لعينات من المجرمين لنمط السلوك الإجرامي المرتكب (الجنسية) ونمطي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة) وذلك لصالح السلوك الإجرامي (الجنسية). وقد يعزى ذلك إلى أن الفرد يلجأ إلى ارتكاب الجريمة الاجتماعية المتمثلة بالجريمة الجنسية (كالزنا، اللواط، والاغتصاب وغيرها من الجرائم الجنسية الأخرى) دون أن يلجأ إلى السرقة والرشوة لان اغلب الأفراد الذين يعيشون تحت ظل الاقتصاد السعودي يتمتعون بدخل فردي يكتفي من خلاله الفرد بتوفير متطلبات واحتياجات الحياة الكريمة، لذلك قد يلجأ الفرد إلى ارتكاب مثل تلك الجرائم الجنسية دون أن يظهر بشخصيته أمام أنظار أبناء المجتمع المحيط بأنه شخص سارق أو مرتشي، علماً بأن هذه الجرائم لا تقل عن الجريمة الجنسية خطورةً على المجتمع.

وقد تعود تلك النتيجة إلى أن بأن هناك علاقة وطيدة بين الدفعات الجنسية والعدوانية, حيث أشار العالم (فرويد) إلى أن جميع الصور العدوانية ذات مصدر جنسي موجه نحو السيطرة على دفعات الجنس أو الموضوعات الجنسية بالقدر الذي تتطلب به هذه الموضوعات، وبناءً على ذلك أشارت النتائج إلى وجود فروق لصالح الجريمة الجنسية على أنماط السلوك الإجرامي السرقة والرشوة. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات العدوانية لعينات من المجرمين تعزى إلى الاختلاف في أنماط السلوك الإجرامي المرتكب (المخدرات) مقارنة بأنماط السلوك الإجرامية الأخرى (السرقة، الرشوة). وذلك لصالح نمط السلوك الإجرامي (المخدرات). وقد تعود تلك النتيجة إلى أن الشخص ربما يذهب في كثير من حالاته النفسية إلى أن يتعاطى المخدرات باعتقاده أنها ملجأ نفسي يذهب عنه التوترات والاضطرابات النفسية وإبعاده عن الأعمال والأفكار التي تضيق عليه صفوه حياته، وهذا قد يكون اعتقاداً برأي الباحث بأنه ليس من السلوكيات السوية لأن تعاطي المخدرات قد يؤدي بالفرد إلى ارتكاب جرائم مختلفة، ويمكن تفسير هذه النتيجة لصالح نمط السلوك الإجرامي المخدرات على أساس اعتقاد شعور الفرد بأنه قد تتولد لديه قدرات جسدية وتهيج لديه الجينات التي تؤثر على نموه بحيث يشعر الفرد بجهد عضلي قوي يساعده على المقاتلة والدفاع عن نفسه فضلا عن العوامل الفسيولوجية التي تتضح آثارها في الجهاز العصبي عندما يتعاطى الفرد المخدرات أو يقدم على هذا السلوك.

<u>ثالثاً /الفرضية الثالثة:</u> "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات السيطرة لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعا لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب ؟.

وللتأكد من مصداقية هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه لتحديد الفرق بين متوسطات درجة السيطرة لمجموعة من المجرمين تبعا لنمط السلوك الإجرامي المتمثل في (القتل، السرقة، الرشوة ، الجنسية، المخدرات) متبوعا باختبار شيفيه البعدي. وهذا مبين في الجدول (١٠) والذي اقتصر علي إظهار المتوسطات والانحرافات والجدول (١١) والذي يلخص نتائج تحليل التباين والجدول (١٢) والذي يلخص نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على مقياس درجات السيطرة

نمط السلوك الإجرامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القتل	١٥,٩٧	٤,٦٦
السرقة	١١,٢٧	٤,١٧
الرشوة	١٢,٠٠	٣,٨٩
الجنسية	١٥,٥٧	٣,٤٢
المخدرات	١٥,٢٠	٤,٣٤
المجموع	١٤,٤٦	٤,٤٤

جدول رقم(١١)

تحليل التباين الأحادي لاستجابات عينة الدراسة على مقياس درجات السيطرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
بين المجموعات	٢٤٥,٣١	٤	٦١,٣٣	٣,٥٢	٠,٠١❖❖
داخل المجموعات	٢١٨١,٠٠	١٢٥	١٧,٤٥		
المجموع	٢٤٢٦,٣١	١٢٩			

جدول رقم (١٢)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مقياس درجات السيطرة

المتوسط	نمط السلوك	القتل	السرقة	الرشوة	الجنسية	المخدرات
١٦,٢٦	القتل		٥,١٠❖❖	٤,٠٥❖❖	-٠,١	-٠,٠٦
١٠,٣٦	السرقة			-١,١٥	-٥,٨❖	-٥,٩٦❖❖
١١,٢١	الرشوة				-٤,٩٥❖	-٥,١١❖
١٦,١٦	الجنسية					-٠,١٦
١٦,٣٢	المخدرات					

تشير البيانات إلى رفض الفرض الصفري، حيث يظهر من الجدول رقم (١٠) إن المتوسطات الحسابية تدرجت من ١٥,٩٧ إلى ١١,٢٧ بانحرافات معيارية تراوحت بين ٤,٦٦ و ٣,٤٢. كما تبين من الجدول رقم (١١) والذي يلخص نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه وجود فروق بين المجموعات دالة عند مستوى ثقة ٠١. ولتحديد مواطن الفروق فقد قام الباحث باستخدام اختبار شيفيه والذي تلخص نتائجه في الجدول رقم (١٢) وقد تبين من نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعات حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ٥,١٠ و ٥,٩٦- بدلالة إحصائية تراوحت ما بين ٠,٠١ و ٠,٠٥، وبمراجعة المتوسطات والانحرافات المعيارية يمكن القول بان الفروق كانت لصالح القتل حيث حصل الأفراد علي متوسط في درجة السيطرة يساوى ١٥,٩٧ بانحراف معياري بلغ ٤,٦٦. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ١١,٢٧ وانحراف معياري بلغ ٤,١٧. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ١٢,٠٠ بانحراف معياري ٣,٨٩ . كما يشير الجدول (١٢) إلى وجود فروق دالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي الجنسية ونمطي السلوك الإجرامي السرقة و الرشوة حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ٥,٨- و ٤,٩٥- بدلالة إحصائية عند ٠,٠٥ ولصالح الجريمة الجنسية التي بلغ متوسط الأفراد فيها ١٥,٥٧ بانحراف معياري ٣,٤٢. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ١١,٢٧ وانحراف معياري بلغ ٤,١٧. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ١٢,٠٠ بانحراف معياري ٣,٨٩. كما يشير أيضا الجدول (١٢) إلى وجود فروق دالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي المخدرات ونمطي السلوك الإجرامي السرقة و الرشوة حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ٥,١١- و ٥,٩٦- بدلالة إحصائية تدرجت بين ٠,٠١ و ٠,٠٥ ولصالح جريمة المخدرات التي بلغ متوسط الأفراد فيها ١٥,٢٠ بانحراف معياري ٤,٣٤. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ١١,٢٧ وانحراف معياري بلغ ٤,١٧. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ١٢,٠٠ بانحراف معياري .٣,٨٩.

هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السعيد (١٩٩٢) في وجود علاقة بين السلوك الإجرامي والسيطرة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن السبب الرئيسي وراء حصول مجرمي القتل علي درجات اعلي من غيرهم من المجرمين علي متغير السيطرة إلى أن الفرد قد يلجا إلى هذه الجريمة نتيجة السيطرة التي تنبعث من درجة الشذوذ لسلوكه وانعدام التوافق النفسي الذي يعود إلى ما يسمى بالشعور الزائد بالنقص وتأتى حقيقة ذلك نتيجة إلى تنمية الفرد لمشاعر متزايدة بالنقص في مرحلة مبكرة في حياته، كما انه يعد محاولة للتعامل مع هذا التوتر والذي تولده هذه المشاعر مما ينمي عنده أنماط سلوكية غير سوية وذلك للتعويض الزائد في مشاعر النقص التي تنتج في حقيقتها تلك المشاعر لتنمية أنماط السلوك الإجرامي نتيجة لشعور الفرد في الدرجة الأولى إلى

تلبية حاجات نفسية تدفعه لان يلبي مشاعر النقص التي تدفعه بالتالي إلى ارتكاب جريمة القتل ، كما ويمكن أن يعزى ذلك إلى الدافع الذي يحول الفرد إلى التحكم في الآخرين والمتمثل في السيادة والعدوانية والخشونة وحب التنافس والزعامة، والشخص المسيطر واثق من نفسه وقادر على التأثير على الآخرين وليس من السهل مضايقته وهزيمته لأنه يشعر بالثقة بالذات الأمر الذي يدفعه إلي أن يكون متسلطا ودكتاتوريا اتجاه الآخرين مما يؤدي به إلى القيام بسلوكيات غير مقبولة اجتماعيا بغرض فرض السيطرة على الآخرين حتى يشعر بذاته وقد تتحول هذه السلوكيات إلي الانحراف واقتراف الجرائم مثل القتل والأخلاقية والمخدرات.

كما تشير النتائج إلى أن مقترفي جرائم الجنسية قد حصلوا علي درجات اعلي من غيرهم علي متغير السيطرة ، حيث يمكن تفسير ذلك إلى شعور هؤلاء الأفراد بمشاعر الأنانية وعدم التفاعل الاجتماعي وحب المخالفة للآخرين والمعارضة بالكبت حتى يصل إلى مرحلة تجعله يعبر عنها بشتى أنواع التحرر ومن ثم ارتكاب الجرائم الجنسية.

كما أشارت النتائج إلى أن مجرمي المخدرات قد حصلوا علي درجات اعلي من غيرهم علي متغير السيطرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة انطلاقا من ذلك السلوك الإجرامي الذي يعد في حد تعبير الباحث صارخ لدفعات السمات التي تقترب من السمات الحيوانية التي مثلت حسب رأي فرويد بالهو (Id) التي تمثل شكلا من أشكال تحقيق الرغبة المنبثقة عن غريزة التملك باعتبار أن الفرد الذي يسلك السلوك الإجرامي المتمثل في المخدرات يشعر بأنه تملك كل شئ من حوله وظهرت عليه معالم السيطرة التامة وهو يعد تعبيرا عن دوافع الفرد التي توصله إلى حد الاعتداء على الذات أو الآخرين أو الممتلكات مما تدفعه هذه الدوافع التي تقترب من خط سلوك الحيوان تدفعه إلى سلوكيات متطرفة وغير شرعية في المجتمع كجريمة المخدرات .

وقد تعود تلك النتائج إلى أن الفرد الذي يقع في جريمة المخدرات قد تجعله يقع في الجريمة الجنسية ونتيجة لذلك من السهل عليه أن يقع في جريمة القتل، لانه من الطبيعي ان تغيب المخدرات قدرة الفرد عن التفكير السليم، وبذلك قد يقع في مختلف الجرائم وخاصة الأشد اعتداء كالجريمة الجنسية والقتل،نظرا لغياب ذهنه وفكره وقدراته العقلية. وربما يعود ارتفاع درجات مجرمي القتل والجنسية والمخدرات علي متغير السيطرة اكثر من غيرهم من المجرمين إلى ان السيطرة من المنظور السلبي، يتسم صاحبها بالانهزامية وعدم تحمله للمسؤولية والجمود وعدم المرونة، الأمر الذي يجعله سهل الوقوع بهذه الجرائم بغرض إشباع دوافعه التي تحرك سلوكياته نحو السيطرة والظهور بمظهر القوة في المجتمع.

رابعا / الفرضية الرابعة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات قوة الأنا لدي عينات من المجرمين المودعين في سجون المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية تبعا لأنماط السلوك الإجرامي المرتكب؟

للتأكد من مصداقية هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل التباين أحادى الاتجاه لتحديد الفرق بين متوسطات درجة قوة الأنا لمجموعة من المجرمين تبعا لنمط السلوك الإجرامي المتمثل في (القتل، السرقة، الرشوة ، الجنسية، المخدرات) متبوعا باختبار شيفيه البعدي. وهذا مبين في الجدول (١٣) والذي اقتصر علي إظهار المتوسطات الحسابية والانحرافات والجدول (١٤) والذي يلخص نتائج تحليل التباين والجدول (١٥) والذي يلخص نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس قوة الأنا

نمط السلوك الإجرامي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القتل	٣٢,٨٣	٧,٣٢
السرقة	٣٠,٢٠	٦,٥٣
الرشوة	٣٢,٨٠	٥,١٨
الجنسية	٣١,٢٧	٥,٩٤
المخدرات	٣٧,٦٣	٦,٧٩
المجموع	٣٣,٤٣	٧,٠٧

جدول رقم(١٤)

تحليل التباين الأحادي لاستجابات عينة الدراسة على مقياس قوة الأنا

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالتها الإحصائية
بين المجموعات	١٠٤٦,٤٨	٤	٢٦١,٦٢	٦,٠٦	٠,٠٠ ❖❖
داخل المجموعات	٥٣٩١,٤٠	١٢٥	٤٣,١٣		
المجموع	٦٤٣٧,٨٨	١٢٩			

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= ٠,٠٠).

جدول رقم (١٥)

اختبار شيفيه للمقارنات البعدية على مقياس قوة الأنا

المتوسط الحسابي	نمط السلوك الإجرامي	القتل	السرقة	الرشوة	الجنسية	المخدرات
٣٣,٨٠	القتل		٢,٦٧	٢,٦٥	١,٦٨	٢,٥٦ ❖❖
٣١,١٣	السرقة			-٠,٠٥	-٠,٩٩	-٥,٢٣ ❖❖
٣١,١٨	الرشوة				-١,٠٦	-٥,٢٤ ❖❖
٣٢,١٢	الجنسية					-٤,٢٤ ❖❖
٣٦,٣٦	المخدرات					

❖❖ ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠١)

تشير البيانات إلى رفض الفرض الصفري، حيث يظهر من الجدول رقم (١٣) أن المتوسطات الحسابية تدرجت من ٣٠,٢٠ الي٣٧,٦٣ وذلك بانحرافات معيارية تراوحت بين ٧,٣٢ و ٥,١٨. كما تبين من الجدول رقم (١٤) والذي يلخص نتائج تحليل التباين أحادى الاتجاه وجود فروق بين المجموعات دالة عند مستوى ثقة ٠٠. ولتحديد مواطن الفروق فقد قام الباحث باستخدام اختبار شيفيه والذي تلخص نتائجه في الجدول رقم (١٥) وقد تبين من نتائج اختبار شيفيه وجود فروق دالة إحصائية بين جميع المجموعات حيث تراوحت الفروق بين المتوسطات الحسابية ما بين ٢,٥٦ و٥,٢٤- . وذلك بدلالة إحصائية ٠,٠١ وبمراجعة المتوسطات والانحرافات المعيارية يمكن القول بان الفروق كانت في لصالح المخدرات حيث حصل الأفراد علي متوسط في درجة قوة الأنا يساوى ٣٧,٦٣ بانحراف معياري بلغ ٦,٧٩. في حين حصل الأفراد في جريمة القتل علي متوسط بانحراف معياري ٧,٣٢. في حين حصل الأفراد في جريمة السرقة علي متوسط ٣٠,٢٠ وانحراف معياري بلغ ٦,٥٣. وقد بلغ متوسط الأفراد في جريمة الرشوة ٣٢,٨٠بانحراف معياري ٥,١٨. كما بلغ متوسط أفراد الجريمة الجنسية ٣١,٢٧ وانحراف معياري ٥,٩٤. وقد تعود تلك النتيجة إلى أن بعض الأفراد يسعون غالباً إلى تفريغ ضغوطها النفسية بوسائل مختلفة دون النظر إلى نتائجها، وبناءً علي ذلك فان الفرد قد يواجه ضغوطا داخلية انفعالية ونفسية وضغوطا خارجية تتمثل في البيئة الاجتماعية، لذلك قد يقع الفرد في جريمة المخدرات بهدف الهروب من هذه الضغوط واعتقاده بان المخدرات هي الوسيلة والملجأ لتخفيف هذه الضغوط التي تواجهه في الحياة. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة

كل من (Osuna and Lana, 1993) ونتيجة دراسة غانم (١٩٩٠) ونتيجة دراسة السعيد (١٩٩٢) والتي أشارت إلى أن هناك علاقة بين قوة الأنا والسلوك الإجرامي. في حين تختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من أبو شهبه (١٩٩٢) ونتيجة دراسة احمد (١٩٩٢) والتي أشارت إلى عدم وجود علاقة بين قوة الأنا والسلوك الإجرامي وقد يعزى ذلك إلى الفترات الزمنية التي أجريت فيها تلك الدراسات واختلاف الظروف والأحوال.

وتظهر النتائج أن متعاطي أو مروجي المخدرات يحصلون علي درجات في قوة الأنا اعلي من مرتكبي أنماط السلوك الإجرامي الأخرى. ربما لانهم اكثر قوة في الأنا ولأنهم مجرمين من نوع خاص في حالة الترويج أو حتى التعاطي ، فقد يكونوا في الأساس اكثر تعلما واكثر ثراء أو حتى ضحايا الصدفة، وربما قد يكونوا اكثر عزيمة وقوة وإصرار وعناد وحب للمخاطرة مقارنة بغيرهم من المجرمين، ولذا فهم قد اختاروا الترويج والتعاطي رغم مخاطره. ويمكن تفسير هذه النتيجة علي اعتبار أن كبت بعض الدوافع غير الاجتماعية الخاصة بالفرد ضرورة خاصة عند الأشخاص الذين يتمتعون بقوة الأنا، كما قد يدل ذلك علي أن أفراد عينة الدراسة قد اتسموا بالعجز في ضبط الأنا وعدم القدرة على تأجيل إشباع الرغبات.ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضا إن متعاطي المواد المخدرة يتسم بضعف القدرة على ضبط الأنا والتحكم في السلوك ومواجهة الواقع.

كما ويمكن تفسير هذه النتيجة على أساس أن الأفراد الذين لديهم قوة في الأنا يشعرون بالتضخم لدرجة من الكبرياء والذي يؤدي إلى ارتكاب هذا الفرد لكثير من الجرائم لأنة يتعامل مع الآخرين من فوقية دون الوعي لذلك. وإن قوة الأنا هو مرض في المجتمعات لأنة تتجلى في هذه المجتمعات عدم الفاعلية في التفاعل الاجتماعي ويصبح الحكم بعد إغفال هذا الاعتبار النفسي على ظواهر الأشياء لا على جواهرها. وقد يرجع الباحث أسباب نزوع الشباب إلى المضي في طريق المخدرات إلى الخلل في النسيج الاجتماعي وبالذات عندما يضطر الأباء إلى تمضية اغلب الوقت في العمل بحيث لا يجدون فرصة للتواصل مع الأبناء، وأن هؤلاء الأبناء يحاولون التصرف وكأنهم هم المسئولين فيشعرون بقوة في الأنا، ويغدو هذا الشعور بدون التفكير عملاً استبدادياً، ويقوم عادة على أساس الإصابة بالغرور والشعور بأنهم افضل من غيرهم لذلك يجدون صعوبة بالغة في الإقرار بالخطأ الأمر الذي يجعلهم يتخذون مواقف متطرفة كتعاطي المخدرات.

<u>خامسا/ الفرضية الخامسة</u>: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات المجرمين لكل من السيكوباتية والعدوانية وقوة الأنا والسيطرة لدى عينة من المجرمين في المنطقة الغربية"

وللتأكد من مصداقية الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار بيرسون والجدول رقم (١٦):

جدول رقم (١٦)

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات

المقياس	معامل الارتباط	العدوانية	السيطرة	قوة الأنا
السيكوباتية	معامل ارتباط بيرسون	-٠,٣٢٥	٠,٢٤٦	٠,٢٠٦
	الدلالة الإحصائية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠١٨
العدوانية	معامل ارتباط بيرسون		-٠,٥٩٣	-٠,٤٠٨
	الدلالة الإحصائية		٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
السيطرة	معامل ارتباط بيرسون			٠,٦٥٧
	الدلالة الإحصائية			٠,٠٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦) قيم المعاملات لارتباط بيرسون ودلالاتها الإحصائية بين كل من السيكوباتية والعدوانية والسيطرة وقوة الأنا, حيث يتضح بأن جميع قيم المعاملات في الارتباط ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ أعلى معامل ارتباط بين قوة الأنا ودرجة السيطرة حيث بلغت قيمته ٠,٦٥٧ بدلالة إحصائية ٠,٠٠٠ يليه معامل الارتباط بين العدوانية ودرجة السيطرة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط - ٠,٥٩٣ بدلالة إحصائية ٠,٠٠٠ حيث تشير العلاقة الارتباطية بين العدوانية ودرجة السيطرة إلي وجود علاقة ارتباطية عكسية. كما ويتضح وجود علاقة ارتباطية عكسية بين العدوانية وقوة الأنا وكذلك بين السيكوباتية والعدوانية.

خـاتــمـة

هـدفت الدراسـة إلى معرفـة أنمـاط الـسلوك الإجرامـي في مرحلـة الرشـد، وعلاقتهـا بـبعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية، إذ شملت الدراسة المتغيرات الشخصية المتمثلة بالسيكوباتية، والعدوانية، والسيطرة، وقوة الأنا. لمحاولة التعرف على علاقتها بأنماط السلوك الإجرامي المتمثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات السيكوباتية لدي عينات من المجرمين، تعزى إلى الاختلاف في أنماط السلوك الإجرامي المرتكب، حيث كانت الفروق لصالح القتل من بين أنماط السلوك الإجرامي، المتمثل في (السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات). في حين أشارت النتائج إلى وجود فروق في متوسطات درجات السيكوباتية عند ذوي السلوك الإجرامي (الجنسية)، ونمط السلوك الإجرامي (الرشوة)، وذلك لصالح نمط السلوك الإجرامي(الجنسية). وكما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات العدوانية تعزى إلى الاختلاف في أنماط السلوك الإجرامي المرتكب، وذلك لصالح السلوك الإجرامي (القتل) مقارنة مع أنماط السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة، الجنسية، المخدرات)، ووجود فروق في متوسطات درجات العدوانية بين نمط السلوك الإجرامي (الجنسية)، ونمطي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة).

وأظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات متغير السيطرة، تعزى إلى الاختلاف في نمط السلوك الإجرامي (القتل) ونمطي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة). وذلك لصالح نمط السلوك الإجرامي (القتل). في حين أشارت النتائج إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين نمط السلوك الإجرامي (الجنسية) ونمطي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة). وذلك لصالح ذوي السلوك الإجرامي (الجنسية). كما أظهرت النتائج وجود فروق بين نمط السلوك الإجرامي (المخدرات) ونمطي السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة). وذلك لصالح ذوي السلوك الإجرامي (المخدرات).

كما أظهرت النتائج أيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات متغير قوة الأنا، تعزى إلى الاختلاف في نمط السلوك الإجرامي (المخدرات)، وبين أنماط السلوك الإجرامي الأخرى (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية)، وذلك لصالح نمط السلوك الإجرامي (المخدرات).

وقد استخلصت تلك النتائج بناء على استخدام المعالجات الإحصائية المتمثلة في حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس مينسوتا

متعدد الأوجه لأنماط السلوك الإجرامي، التي حددت في الدراسة واستخدام تحليل التباين الأحادي مستعينا ببعض الاختبارات الخاصة بالمقارنات البعدية مثل اختبار شيفيه البعدي لتحديد الفروق بين المتغيرات.

وانطلاقا من مشاهدة موجزة إلى نتائج الدراسة نلاحظ بأن نمط السلوك الإجرامي المتمثل بالقتل كان له فروق ذات دلالة إحصائية مقارنة مع أنماط السلوك الأخرى في متغيرات الدراسة المتمثلة في (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة).

وهذا يعني أن ذوي نمط السلوك الإجرامي (القتل) لديهم درجات على مقاييس تلك المتغيرات أعلى من غيرهم. وقد تعود أسباب ارتكاب الفرد لجريمة القتل، التي كان لها فرق واضح مقارنة مع أنماط السلوك الإجرامي الأخرى إلى أسباب مكتسبة، معظمها تكون ناتجة عن المتغيرات البيئية المرتبطة بنمط العلاقات الاجتماعية (السوسيومترية) بين شرائح مختلفة في المجتمع. ولعل إقدام الفرد على جريمة القتل يعود إلى دوافع نفسية في ذاتية الفرد. وربما يكون مصدر ذلك الدافع الإحباط، الذي يؤدي بالفرد إلى أن يسلك مظهرا معينا من مظاهر، أو أنماط العدوانية، التي تتدرج في حدتها انتقالا من الشتم والتلفظ بألفاظ بذيئة، والضرب بالأيدي، واستخدام الأدوات الحادة، إلى أن تتجلى تلك السلوكيات عند هذا الفرد إلى مرحلة سلوك القتل، والسطو المسلح، وغيرها من المظاهر الإجرامية، التي قد تصل إلى حد القتل المتبوع بالتشويه.

وتشير كثير من آراء التربويين المختصين في مجال السلوكيات العدوانية كهيلجارد Hilgilerd، و أرجايل Argyell، وبعض الدراسات التي أجريت حول موضوع السلوكيات الإجرامية، مثل دراسة Freely1994، وإسحاق ١٣٩٣، والسعيد ١٩٩٢، إلى أن المواقف التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب جريمة القتل تنطلق من الرغبة في الحصول على الاستقلالية الذاتية للفرد. أو ربما نتيجة توترات لعوامل أثرت على دوافعه، مما تقلل من شأنه أمام أقرانه، أو الاستخفاف بشخصيته، وآرائه الفكرية التي ينطلق بها أي فرد لإثبات وجوده، باعتبار هذا دافعا لتلبية حاجاته الأساسية كإنسان، بحيث يعمد الفرد نتيجة لذلك إلى القتل. أو ربما يكون من الأسباب الدافعة للقتل هو شعور الفرد إلى سلب حرياته، سواء كان ذلك في الحياة الأسرية، أو من قبل مجموعة العمل في مؤسسات، أو من خلال اجتماعه مع أقرانه، بعد أن أصبح هذا الفرد في عمر يشعر بأن له كيانا، وشخصية خاصة بذاته. وغالبا ما تظهر تلك السلوكيات المتمثلة بالقتل نتيجة ذلك الدافع في مرحلة المراهقة، أو الأفراد الذين يعيشون في مرحلة المراهقة وما بعدها. تلك المرحلة التي يشعر فيها الفرد بأن له حاجات عاطفية ونفسية، وحرية شخصية، إذا سلبت منه قد يلجأ إلى القتل، وذلك بأن يظهر الفرد بهذا السلوك في المتغيرات الثلاث المتمثلة في (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة) .

كما دلت النتائج على وجود فروق تعزى إلى نمط السلوك الإجرامي المتمثل في (الجنسية) مقارنة مع أنماط السلوك الأخرى المتمثلة في (السرقة، الرشوة) في المتغيرات الثلاث المتمثلة في (السيكوباتية، العدوانية، السيطرة) .

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعود إلى أن الأسباب التي تدفع الفرد إلى سلوك إجرامي متمثلا بالسلوك اللاأخلاقي، الذي لا ينسجم فيه مع الأفراد في مجتمعه، من حيث ابتعاده عن السلوك السوي النابع من الدين الإسلامي والعادات، ولجوئه إلى السلوك المغاير (غير السوي). هي رغبة الفرد في السيطرة، مما يدفعه إلى شذوذ في السلوك، وانعدام التوافق، النابع في حقيقته من شعور الفرد الزائد بالنقص الذي يأتي نتيجة حتمية لعوامل البيئة والتنشئة الاجتماعية التي تنمي تلك المشاعر، فتزيد حالة النقص عند الفرد منذ مرحلة مبكرة من حياته. لذلك فإن هذا الشعور يجعله دائما يعيش في حالة توتر، ويتولد من هذه المشاعر أنماط سلوكية غير مناسبة، وذلك لتعويض مشاعر النقص التي تنتابه في انخراطه مع شرائح المجتمع المختلفة. من هنا فإن الفرد يسلك أنماطا مضادة للسلوك العام للمجتمع متمثلة بمخالفة القوانين، والعادات والأعراف الاجتماعية السائدة، الأمر الذي يدفعه إلى أن يستبيح حرمات الآخرين بأشكالها المختلفة مثل (الزنى، اللواط، الاغتصاب). وقد تعود تلك النتيجة إلى ما رآه بعض العلماء مثل إدلر Edller ، والكتاب أمثال الشناوي ١٩٩٤، والجرادات ١٩٩٦، والدراسات كدراسة MichelL 1984، ودراسة السعيد ١٩٩٢، ودراسة غانم ١٩٩٠، إلى أن الأساليب الخاطئة في حياة الفرد تنشأ منذ الطفولة، وتستمر معه في مراحله الحياتية الأخرى، إذا لم تجد ظروفا تعمل على تعديل تلك الأساليب الخاطئة وتغييرها، وتولد لدى الفرد سمة التكامل البدني والنفسي والاجتماعي والفكري. لأن من الأسباب التي تدفع الفرد إلى أنماط السلوك المنحرف كالجنسية قد تعود إلى النقص البدني، مما يدفع صاحبه إلى تعويضه باتباعه السلوكيات غير السوية في المجتمع. ومن الأسباب أيضا التدليل الزائد عن حده من خلال تربية الآباء والأمهات لأبنائهم، أو قلة الاهتمامات الاجتماعية، أو ربما انعدامها، مما يجسد روح الأنانية عند الفرد. ومن الأسباب أيضا الإهمال الذي يتولد عند الفرد منذ نعومة أظفاره إلى مراحل شبابه وعطائه، مما ينظر إلى كل الأمور بعدم ثقة واهتمام.

وبالنظر إلى نمط السلوك الإجرامي المتمثل (بالمخدرات)، الذي أظهرت النتائج بوجود فروق لصالحه، مقارنة مع أنماط السلوك الأخرى المتمثلة في (القتل، السرقة، الرشوة، الجنسية) على مقياس قوة الأنا. في حين كانت له الفروق مقارنة مع أنماط السلوك الإجرامي (السرقة، الرشوة) على مقياس السيطرة. يمكن أن تعود تلك النتيجة، حسب ما يراه الباحث من خلال معرفته وثقافته العلمية وملاحظته بأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية، إلى أن التربية التي تتبعها الكثير من الأسر في المجتمعات التي تتمسك بأنماط حياتية، تحكمها معايير، وعادات، وتقاليد

معينة، ترى بأنها هي الخط السليم التي يمكن أن تربي أبناءها عليها دون غيرها، بمعنى أن تلك الأسر تبين طريقا واحدا لأبنائها للحياة، تجنبه الوقوع بالسلوكيات الخاطئة، وتخفي عليه الجانب الآخر من الحياة الذي هو طريق السوء. لذا قد نجد الأفراد عند انتقالهم من البيئة الأسرية إلى البيئة الاجتماعية التي تحمل في طياتها العديد من أنماط السلوك المتغايرة، معرضين للوقوع في مثل هذه الأنماط السلوكية كالمخدرات، لأن من طبيعة البشر حب المعرفة والاستطلاع والاستكشاف، فنتيجة انخراط الفرد مع أقرانه (أصدقائه)، ومع زملائه في العمل قد يندفع مباشرة بأن يمارس سلوكياتهم التي قد تكون متمثلة بتناول المخدرات. وربما قد يدفعه التفكير بماهية تلك الأنماط السلوكية التي لم يسبق أن تعرف عليها وعلى مضارها، وخطورتها على المجتمع، إذ إن عملية تفكير الفرد باتباعه، أو استجابته لسلوك جديد أو مثير معين، هو بحد ذاته يعد تقوية لدافع الفرد للاستجابة لذلك المثير. .وانطلاقا من النظرات التحليلية لدوافع السلوك المغاير للمعايير الاجتماعية، والسلوكية السوية، فإن الباحث يعزو سبب ارتكاب الأفراد لجريمة المخدرات، نتيجة لاتباعه حيل الدفاع النفسي، أو ميكانيزمات الدفاع الشخصي، بمعنى أن تعاطي الفرد للمخدرات يعد محاولة ذاتية لتناسي العوامل التي دفعته إلى ذلك السلوك، أو جعله يعيش في عالم اللاشعور. وقد يكون السبب أيضا محاولة الفرد لإخفاء حقيقة ذاته، بحيث يلجأ إلى إظهار عكس مشاعره. وذلك ما انطلق به (فرويد) معبرا عنه برد الفعل المعاكس. وكما فسر أيضا بأن الفرد يميل إلى تكوين صور وخيالات وهمية، يتخيل نفسه من خلالها في مواقف وظروف، وإشباعات لرغباته، وحاجاته الجسمية، والفسيولوجية، والنفسية السيكولوجية، لم يكن في حقيقة أمره أن يحققها في الواقع. لذلك قد يلجأ الفرد إلى تعاطي المخدرات ليوهم نفسه بأنه يعيش في حالة مستقرة، علما بأن ذلك الاستقرار في حقيقته آني ومؤقت.

التوصيات

انطلاقا من ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يقترح الباحث عدد من التوصيات من أهمها:

١. ضرورة إنشاء مراكز للعلاج النفسي داخل السجون، تهدف إلى إجراء دراسات وفحوص نفسية على المودعين بها، وتساهم في التأهيل النفسي والاجتماعي للمجرمين، ليتم على ضوئها تقويم السجين ومحاولة تعديل سلوكه.

٢. اتباع سبل الوقاية قبل العلاج لمثل تلك الجرائم، وخاصة جريمة المخدرات التي أظهرتها الدراسة بحيث تقوم على متابعة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، ليصلوا إلى أصلها لمحاولة اجتثاث جذورها وتحطيم بؤرها.

٣. يجب أن تلعب المؤسسات الاجتماعية والثقافية والتربوية والإعلامية، دورا بارزا في المجتمع من خلال تشكيل الحملات الخاصة بتوعية أبناء المجتمع من ارتكابهم لمثل هذه الجرائم. وكذلك عقد الندوات والمحاضرات التي توضح مخاطر ارتكاب مثل هذه الجرائم التي تلحق الضرر على الذات والآخرين والممتلكات.

٤. ضرورة العمل على إيجاد برامج ثقافية إسلامية تستخدم طرق العلاج النفسي الإسلامي لإرشاد وتوجيه الأفراد التوجيه السليم.

٥. يجب أن تلجا الدولة إلى فتح صندوق لمساعدة من هم في سن الزواج، وتفعيل دور تلك اللجان القائمة على متابعة هذا الصندوق بان تقدم العون والمساعدة للأفراد الذين يقدمون على الزواج، وان تسهل لهم الإجراءات اللازمة وخاصة الدعم المالي وذلك للحد من انتشار الجريمة الجنسية.

٦. دراسة المشكلات التي تصل بالأفراد إلى حد القتل وتحليلها لمعرفة أسبابها، واللجوء إلى محاولة إصلاح ذات البين بين أطراف النزاع للحد من الوقوع في ظاهرة الثأر واستمرار جريمة القتل بين الفئتين، وان لم يصل القانون إلى الفصل بين طرفي الجريمة، يلجأ إلى اتباع الشرع الإسلامي وهو القاتل يقتل مع ضمان حق أهل المجني عليه دون المطالبة بالثأر.

٧. ضرورة متابعة الأسرة الشديدة لأبنائها، وعلى المدرسة أن تراقب طلابها مراقبة دقيقة والتعرف على سلوكهم خارج البيت والأصدقاء الذين يصادقونهم وكيفية قضاء وقت الفراغ، من اجل الوقاية خير من العلاج وتوجيههم التوجيه المناسب.

٨. يجب القيام بدراسات أخرى تأخذ متغيرات لم تتطرق إليها هذه الدراسة لمعرفة علاقتها بأنواع السلوك الإجرامي.

٩. ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة في مناطق أخرى مختلفة من المملكة العربية السعودية لمعرفة مدى تضخم مثل هذه الجرائم والمتغيرات الكامنة وراء هذه الجرائم.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. القرآن الكريم .

٢. إبراهيم، عبد الستار (١٩٩٤). العلاج السلوكي المعرفي الحديث أساليبه وميادين تطبيقه. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٣. إبراهيم، محمد (١٩٩٢). علم الاجتماع الجنائي والتعريف الاجتماعي للجريمة، المجلة الجنائية القومية، ٥: ٤٠ – ٦٠.

٤. أبو الروس، أحمد (١٩٩٦). أساليب ارتكاب الجرائم وطرق البحث فيها. الإسكندرية: المكتب الجامع الحديث.

٥. أبو شهبه، هناء (١٩٩٢). دراسة لمدى صلاحية اختبار بقع الحبر للروشاخ في التميز بين القاتلات وغير القاتلات، دراسات نفسية. ٢، ١: ١٠٣- ١٢٨ : القاهرة: مكتبة الانجلو.

٦. أحمد، سهير كامل (١٩٩١). البناء النفسي القائم وراء جريمة زنا الزوجات دراسة اكلينيكيه، دراسات نفسية. ١، ٢: ٣٠٧- ٣٨٢ : القاهرة: مكتبة الأنجلو.

٧. آل سعود، عبد الرحمن بن سعد (١٩٩٨). الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية. الرياض: مكتبة العبيكان.

٨. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين (١٩٥٤). لسان العرب. القاهرة: دار العرب.

٩. انجلر، باربرا (١٩٩١). مدخل إلى نظريات الشخصية. ترجمة فهد بن عبد الله بن دليم. الطائف: دار الحارثي للطباعة والنشر.

١٠. باقارش، صالح سالم والآنسي، عبد الله علي (١٩٩٦). مشكلات وقضايا تربوية معاصرة، الطبعة الثالثة. حائل: دار الأندلس للنشر والتوزيع.

١١. البداينة، ذياب (١٩٩٩). واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٢. البشري، محمد الأمين (١٩٩٩). أنماط الجرائم في الوطن العربي. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

١٣. ثروت، جلال (١٩٨٣). الظاهرة الإجرامية دراسة في علم الإجرام والعقاب. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

١٤. جرادات، فواز (١٩٩٦). السلوك العدواني عند الأطفال مظاهرة وأسبابه وعلاجه. رسالة المعلم، ٤ : ٦ - ١٢.

١٥. جرجس، صبري (١٩٥٧). مشكلة السلوك السيكوباتي. القاهرة: دار المعارف.

١٦. الجودي، صالح غازي (١٩٨٧). بعض السمات النفسية المميزة للأحداث الجانحين في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير منشورة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

١٧. الحاج، فايز محمد (١٩٨٣). مقياس الانحراف السيكوباتي في اختبار الشخصية المتعدد الأوجه. دمشق: مطبعة خالد بن الوليد.

١٨. الحاج، فايز محمد (١٩٨٦). الروز النفسي. بيروت: المكتب الإسلامي.

١٩. الخطيب، جمال (١٩٩٥). تعديل السلوك الإنساني. بيروت: مكتبة الفلاح للنشر التوزيع.

٢٠. الداهري، صالح والعبيدي، كاظم (١٩٩٩). الشخصية والصحة النفسية. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع.

٢١. داود، عزيز (١٩٩١). الشخصية بين السواء والمرض. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٢. دسوقي، كمال (١٩٧٣). الطب العقلي والنفسي: الكتاب الأول: علم الأمراض النفسية، التصنيفات والأعراض المرضية. بيروت: دار النهضة العربية.

٢٣. الدوري، عدنان (١٩٨٤). أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. الكويت: مكتبة ذات السلاسل.

٢٤. الدوسري، مها فلاح (١٩٩٦). مدى ارتباط العوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية وبيئة السجن بالعودة للجريمة لدى عينة من النزلاء من السعوديات في سجن النساء بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الملك سعود.

٢٥. الراضي، أسامة محمد (١٤٠٧). أثر العوامل الوراثية والتكوينية على قيام السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٢٦. ربيع، محمد شحاتة (١٩٨٨). اختبار الرياض مينسوتا للشخصية كراسة تعليمات. القاهرة.

٢٧. ربيع، محمد شحاته (١٩٩٤). قياس الشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٨. ربيع، محمد شحاته وآخرون (١٩٩٥). علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٩. الزعبي، احمد محمد (٢٠٠١). الإرشاد النفسي نظرياته، اتجاهاته، مجالاته. الأردن: ماسة للثقافة العربية.

٣٠. الزيود، نادر فهمي (١٩٩٨). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي. الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣١. زهران، حامد عبد السلام (١٩٨٠). التوجيه والإرشاد النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

٣٢. زهران، حامد عبد السلام (١٩٩٩). علم نفس النمو الطفولة والمراهقة. القاهرة: عالم الكتب.

٣٣. زهران، حامد عبد السلام (٢٠٠١). الصحة النفسية والعلاج النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

٣٤. السحلي، خالد عامر (١٤١٨). دراسة مقارنة لبعض الخصائص النفسية لدي الأحداث الجانحين وغير الجانحين بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة. الرياض: جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٥. السراج، عبود (١٩٨١). علم الأجرام والعقاب. الكويت: جامعة الكويت.

٣٦. السعيد، أحمد عبد الله (١٩٩٢). دراسة لبعض متغيرات الشخصية للمجرمين العائدين للسجون في المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة. الرياض: جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٧. السمالوطي، نبيل (١٩٨٣). الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي. جدة: دار الشروق.

٣٨. السيد، فؤاد البهي (١٩٩٨). الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة. القاهرة : دار الفكر العربي.

١. ٣٩. السيف، محمد إبراهيم (١٩٩٦). الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التطور الاجتماعي وخصائص الاتجاه الإسلامي. الرياض: مكتبة العبيكان.

٣٩. الشناوي، محمد محروس وعبد الرحمن، محمد السيد (١٩٩٨). العلاج السلوكي الحديث أسسه وتطبيقاته. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠. الصنيع، صالح إبراهيم (١٣٩٣). التدين علاج الجريمة. الرياض: جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١. الضمادي، أحمد (١٩٩٠). المدرسة كما تتصورها نظرية الضبط، المجلة العربية للتربية، ١ – ٢: ٥٠_٧٣.

٤٢. الضمادي، احمد واخرون (١٩٩٣). مبادئ الإرشاد والتوجيه. صنعاء: وزارة التربية والتعليم

٤٣. عبد الخالق، جلال الدين (١٩٩٩). الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة. الإسكندرية.

٤٤. عبد الرحمن، محمد السيد (١٩٩٨). نظريات الشخصية. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

٤٥. عبد الرحمن، محمد السيد (٢٠٠٠). علم الأمراض النفسية والعقلية الأسباب والأعراض والتشخيص والعلاج. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

٤٦. عبد السلام، فاروق سيد (١٩٨٩). العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤٧. عبدا لعال، جمال الدين (١٩٨٧). دراسة للعوامل النفسية التي تكمن وراء جريمة القتل عند القاتلات المصريات، مجلة علم النفس، ٢١: ٢٠ – ٤٥.

٤٨. العزة، سعيد حسني وعبد الهادي، جودت عزت (١٩٩٩). نظريات الإرشاد والعلاج النفسي. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٤٩. عكاشة، أحمد (١٩٩٨). الطب النفسي المعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. الطبعة الأولى.

٥٠. العوجي، مصطفي (١٩٨٠). دروس في العلم الجنائي، الجريمة والمجرم. بيروت: مؤسسة نوفل.

٥١. عودة، عبد القادر (١٩٨٩). التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥٢. العيسوي، عبد الرحمن (١٩٩٧). سيكولوجية المجرم. بيروت: دار الراتب الجامعية.

٥٣. غازدا، جورج ام وكورسيني، ريموند جي (١٩٨٦). نظريات التعلم دراسة مقارنة، ترجمة علي حسين حجاج وآخر. الكويت: عالم المعرفة.

٥٤. الغامدي، حسين بن حسن عبد الفتاح (٢٠٠٤). محاضرات في مدارس علم النفس www.arabpshycology.com.

٥٥. الغامدي، حسين عبد الفتاح (١٩٨٤). دراسة مقارنة السمات الشخصية المميزة للجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

٥٦. غانم، عبد الله عبد الغني (١٩٩٠). البغايا والبغاء دراسة سيسيسو انثر بيولوجية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

٥٧. غنيم، سيد محمد (١٩٧٥). سيكولوجية الشخصية. القاهرة: دار النهضة العربية.

٥٨. فايد، حسين محمد (١٩٩٧). وجهة الضبط وعلاقتها بتقدير الذات وقوة الأنا لدى متعاطي المواد، مجلة علم النفس ، ١٩٩٧: ١٤٢ – ١٥٣.

٥٩. فهمي، مصطفى (١٩٦٧). علم النفس الإكلينيكي. القاهرة: مكتبة مصر.

٦٠. القريطي، عبد المطلب أمين (١٩٩٨). في الصحة النفسية، الطبعة الأولى.القاهرة: دار الفكر العربي.

٦١. كفافي، علاء الدين (١٩٨٢). بعض الدراسات حول علاقة وجهة الضبط وعدد من المتغيرات النفسية، الجز الأول. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٦٢. مبيض، مأمون (١٩٩٥). المرشد في الأمراض النفسية واضطرابات السلوك و أسباب و أعراض و علاج، الطبعة الأولى. بيروت: المكتب الإسلامي

٦٣. محسن، عبد الحميد أحمد (١٩٩٩). اتجاهات الجريمة في المجتمع العربي خلال العقد القادم. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمني والتدريب.

٦٤. محسن، عبد الحميد أحمد (١٩٩٩). التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية و مركز الدراسات والبحوث.

٦٥. محمد، نجيب اسحاق (١٩٨٩). سيكولوجية الجريمة والفروق بين الجنسين دراسة نظرية وميدانية. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

٦٦. محمد، عادل عبد الله (٢٠٠٠). العلاج المعرفي السلوكي أسسه وتطبيقاته. القاهرة: دار الرشاد

٢. ٦٨. محمود، مجدي حسن (١٩٩٨). خصائص مرتكبي السلوك الإجرامي دراسة سيكولوجية، مجلة علم النفس ، ٩: ٣٠- ٦٣.

٣. ٦٩. مصطفي، إبراهيم وآخرون (١٩٦٠). المعجم الوسيط، الجزء الأول: المكتبة العلمية.

٧٠. المطوع، محمد بن عبد الله (٢٠٠٠). الجديد في علم النفس الجنائي، الطبعة الأولى. الرياض: مطبعة الجبلاوي.

٧١. المعاري، سميرة عبده (١٩٩٦). نظريات السلوك الإجرامي. مجلة الأمن والحياة، ١٧٠: ٢٦ - ٢٧.

٧٢. مليكه، لويس كامل (١٩٩٧). اختبار الشخصية المتعدد الأوجه، دليل الاختبار. القاهرة: مطبعة فيكتور كرلس.

٧٣. مليكه، لويس كامل واخرون (١٩٧٣). اختبار الشخصية المتعدد الأوجه، كراسة التعليمات. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية

٧٤. موسى، رشاد علي (١٩٩٨). .سيكولوجية الفروق بين الجنسين. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع.

٧٥. نجم، محمد صبحي (١٩٩٨). المدخل إلى علم الأجرام وعلم العقاب، الطبعة الأولى. الأردن

٤. ٧٦. نصار، كريستين (١٩٩٨). اتجاهات معاصرة في العلاج النفسي. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

٧٦. نشواتي، عبد المجيد (١٩٨٥). علم النفس التربوي. الأردن: دار الفرقان.

٧٧. هارون، عبد السلام محمد (١٩٧٩). صحيح البخاري، الطبعة الخامسة. مصر: مكتبة الخانجي.

٧٨. هول، ك ولندزي، ج (١٩٧١). نظريات الشخصية، ترجمة فرج احمد فرج وآخرون. القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر.

٧٩. هيجان، عبد الرحمن أحمد (١٩٨٥). دراسة لبعض المتغيرات النفسية لدى جنوح الأحداث في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير. الرياض: جامعة الملك سعود.

٨٠. وزارة الداخلية (١٤٢١). الكتاب الإحصائي، السابع والعشرون. الرياض: ادارة التخطيط والإحصاء.

٨١. يوسف، جمعة سيد (٢٠٠٠). الاضطرابات السلوكية وعلاجها. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٨٢. الماضي، حمد محمد بن حمد (٢٠٠٠). القضاء في جرائم الأحداث، كتاب الرياض، ٨٥: ٥٥ – ٦٠.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Adller, F. et al. (1991). Criminology. New York: McGraw Hill.

2. Bach, G. (1980). Spouse killing: the final abuse. Journal of Contemporary Psychotherapy, 11, 2: 80-85

3. Barron, F. (1963). Creativity and Psychological Health, New Yourk : Greune and Straton .

4. Black B. R . (1992). Criminal Behavior, personality disorder, and mental illness: The Origins of confusions. Criminal Behavior and Mental Health, 2, 2: 66-77.

5. Corsini , R. (1984). Current Psycholherapies. Itasca : Peacock Publishers .

6. Dnziger, S. (1996). The Real War on Crime , New York : Harper .

7. Freedy. J. et al. (1994). The Psychological adjustment of recent crime victims in the criminal justice system. Journal of Interpersonal, 9 , 4 :450-468.

8. Hilgard, E. et al. (1971) . Introduction to Psychology Fifth Edition. New York: Harcow.

9. Krueger, R . et al. (1994). Personality traits are linked to Crime among man and women. Journal of Abnormal Psychology, 103 , 2 :328 - 338

10. Michel, B. et al. (1984). Homicide by Psychotics in France a five year study. Journal of Clinical Psychiatry, 45: 85-86.

11. Osuna, E. Luna, A. (1993) . Psychological traits and criminal Profiles. Medicine and Law . 12 : 1-2 .

12. Rochelle. F write (1994).Characteristics of fathers in incense families. Journal of Interpersonal Violence, 9 , 2 : 155-169.

13. Scott, P. (1967). Aggression, Chicago : The University of Chicago Press.

14. Symonds , P. (1971) . The Ego and the Self west port Connecticut , Green wood Press : Publishers .

15. Waller, et al (1997) . Crime Prevention Digest International Center for the prevention of Crime , Montreal : Canada

16. Zaitchit. M, Mossher. D (1993). Criminal Justice implications of the macho personality constellation. Criminal Justice and behaviors. 20, 3 : 227-239.